جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

الشعبة: العلوم الاقتصادية التخصص: اقتصاد كمي

أثر النمو الديمغرافي على التنمية الاقتصادية 2001 - 2019 بالجزائر

دراسة حالة : الجزائر

مقدمة من طرف الطلبة:

رزيقة رفيق

مزيلط رضوان

تحت إشراف:

د. يخلف عبد الله

أعضاء لجنة المناقشة:

الصفة	الإسم و اللقب	الرتبة	عن الجامعة
رئيسا		أستاذ محاضر	مستغانم
مقررا		أستاذ محاضر	مستغانم
مناقشا		أستاذ محاضر	مستغانم

السنة الجامعية: 2020/2019

الشكر

الحمد لله ذي الجلال والإكرام، وعلى رسوله وخير خلقه أفضل الصلاة والسلام فالحمد لله حمد الشاكرين الممتنين، وأسأله جل شأنه أن يكون هذا البحث من العلم الذي ينتفع به، يسرنا أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من ساهم في إتمام هذا البحث.

فالشكر الأول و الأخير لله العلي العظيم

يشرفني أن أتقدم بالشكر الجزيل و الثناء الخالص إلى الأستاذ الفاضل الدكتور يخلف عبد الله، الشرف على هذا العمل لك منا كل الشكر و خالص الاحترام و التقدير

نشكر كل من ساعدنا على إتمام هذا البحث و قدم لنا يد المساعدة و زودنا بالمعلومات اللازمة لإتمام هذا البحث

و لا يفوتنا أن نتوجه بالشكر الجزيل للأساتذة المناقشين لتفضلهم بمناقشة هذه الرسالة و إثرائها بملاحظاتهم القيمة

الإهداء

نتقدم بإهداء عملنا المتواضع إلى:

كل من ساهم معنا وكان سندنا في إنجاز هذا العمل

إلى جميع الأهل والأصدقاء دون استثناء

إلى جميع أساتذتنا الكرام

وكل من كان له طيب الأثر في إنجاز هذه الدراسة

نهدي ثمرة عملنا هذا

الملخص:

تعد التنمية الاقتصادية والاجتماعية هدف للجزائر لكن نتيجة عدة معوقات حالت دون بلوغ الهدف لتعرف الجهود الإنمائية التي اتبعتها الدول العربية إخفاقا وسعيا منها لمعالجة الوضع تبنت سياسات الإصلاح الاقتصادي و التعديل الهيكلي بشكل طوعي لمعالجة الضغوط الاقتصادية, هذه السياسات تنطوي على محاذير قوية تجاه القضايا السكانية التي تعد تحديا هاما بالإضافة للجوانب الاجتماعية ولاسيما فيما يتعلق رفض الإنفاق العام في مجالات الصحة و التعليم و التدريب ليبرز التحدي الجديد للدول العربية في ظل مفهوم التنمية البشرية من أبرزها الحاجة لتكوين كوادر بشرية منتجة لا مستهلكة فقط و مؤسسات عمل حديثة تمكنها من دعم دورها في دفع عجلة التنمية باعتبار التنمية الاقتصادية هدف وحقا ينبغي الوصول إليه إما بتنمية اجتماعية وإنطاقا من التنمية البشرية

الفهرس :

- الشكر

-الإهداء

-الملخص

-الفهرس

-مقدمة عامة

الفصل الأول :الوضع الديموغرافي في الجزائر.....02

المبحث الأول: النظريات السكانية.....02

المطلب الأول: الأفكار السكانية في العصور القديمة.....02

المطلب الثاني: الكتابات السكانية في القرون الوسطى وقبل الكلاسيك.....04

المطلب الثالث: المدرسة الكلاسيكية.....07

المطلب الرابع: النظريات السكانية الاقتصادية الحديثة 15

المبحث الثاني: مظاهر الزيادة السكانية وأسبابها في الجزائر 21

المطلب الأول: مظاهر الزيادة السكانية في الجزائر.....21

المطلب الثاني: أسباب الزيادة السكانية في الجزائر.....33

المبحث الثالث: عوامل و سياسات النمو الديمغرافي.....36

المطلب الأول : عوامل النمو الديمغرافي 36

المطلب الثاني : السياسات الديموغرافية والسكانية.....42

خلاصة الفصل.....47

الفصل الثاني : اثر النمو السكاني على التنمية الاقتصادية.....48

المبحث الاول : ماهية التنمية الاقتصادية و تأثيرها على النمو السكاني 48

المطلب الاول : ماهية التنمية الاقتصادية 48

المطلب الثاني: معايير قياس التنمية 50

المطلب الثالث: تأثير التنمية على النمو السكاني 54

المبحث الثاني: الاثار الاقتصادية للنمو السكاني.....55

المطلب الأول: أثر النمو السكاني على الدخل الفردي والادخار والاستثمار.....55

المطلب الثاني : توسع الانفاق العام.....57

المطلب الثالث : أثر الزيادة السكانية على العمالة وعبء الاعالة 58
المبحث الثالث: الآثار الإيجابية للنمو السكاني.....62
المطلب الأول:زيادة الانتاج 62
المطلب الثاني: تحديد اسرع لقوة العمل 62
المطلب الثالث: اتساع حجم السوق و الابتكارات 63
خلاصة الفصل الثاني 63
الفصل الثالث:العلاقة بين النمو الديموغرافي والتنمية الاقتصادية في الجزائر.....64
المبحث الأول: التطور الديموغرافي.....64
المطلب الأول: المطور الديموغرافي في الفترة 1962 -1985.....64
المطلب الثاني التطور الديموغرافي في الفترة (1986-2000) 66
المبحث الثاني : تركيب السكان 67
المطلب الأول : تركيب السكان حسب السن والنوع.....67
المطلب الثاني : تركيب السكان إلى ريفيين و حاضرين 69
المطلب الثالث : تركيب السكان من الناحية العلمية 70
المبحث الثاني : تقدير واختيار نموذج الدراسة.....72
المطلب الأول : تقدير نموذج الدراسية 72
المطلب الثاني : اختيار نموذج الدراسة.....74
خلاصة الفصل الثالث 79
- قائمة الجداول
- قائمة الجداول باللاتنية

المقدمة العامة :

لقد شغلت المشكله السكانية اهتمام السياسة و الفلاسفة و الاقتصاديين من أقدم العصور و مازالت تحتل مكانا مرموقا من الناحية النظرية وطنية حيث سعت المشكلة السكانية إحدى القضايا المعقدة التي يواجهها اسمع الإنساني في الفترة المعاصرة و بالخصوص في البلدان النامية ، و بقدر ما

من الفرد ومع غران أبعادها تجاوزت الحدود الاقلية إلى العالية حتى تحت تمرتي على السميع الدولي عواجهتها و العادي ما ، حيث عقد لأجلها عدة مؤتمرات دولية كان أهمها مؤتمر القاهرة الدولي للسكان و الشمية في سبتمبر 1994 ء إن تنامي هذه المشكلة و تعقدها أصبحت من المعوقات الطبيعية في سياسات التيه و مطمنها القومية

في مسارها الاقتصادي والاجتماعي على مستوى كر من دول العالم التقنية و النامية لقد بات واضحا الحاء معدلات النمو الفوتوغرافي على مستوى العالم إلى زياد ا بصورة واضحة جلال فترات زمنية قصيرة ، يشاف أما يديها من زمن الأمر. إذ تشو إحصائيات الأمم المتحدة إلى أن البشرية استغرقت ملايين السين منى وسل تعدادها إلى نحو 250 مليون تيمية في بداية الميلاد ثم بلغت حوالي مليار نسمة عام (1850 وبعد انقضاء ما يقرب من (80 عاما بلغ تعداد أربعاء 2 مليار نسمة المبلغ 3 مليار نسمة بعد مرور ثلاثين سنة فقط من ذلك التاريخ و م يمضي بعد ذلك سوى

15 سنة على بلغ تعداد العالم ما يقرب 4) مليار نسمة أي أن سكان العالم زاد عددهم بنحو مليار تسمية عملان 15 عاليا وذلك بمعدل نمو سنوي في المتوسط بلغ 1.9% و بلغ نحو 29 % في المتوسط في الدول النامية و هكذا نجد أن قدرة العالم على زيادة السكان بمعدلات سريعة قد أصبحت تحقق خلال فترات زمنية قصيرة من محلية إلى أخرى، كما أن هذه الزيادة و سرعتها تبين و أكثر وضوحا في الدول السامية منها على مستوى العالم إذا بينما بلغ معدل نمو السكان خلال الفترة (85-9) نحو 2.1% في الدول النامية فان هذا المعدل بحلت إلى 05 % فقط في الدول المتقدمة وتجدر الإشارة إلى أن معدلات الزيادة السكانية على مستوى العالم اتجهت إلى الانخفاض ملال من المعدات و الثمانينات حيث شيطن ب18 % عام 1981 ثم إلى7 .1% فقط عام1995

و رغم ذلك فإن الزيادة المطلقة في الأعداد السكانية المتوقعة تقي بأحياء ثقيلة على موارد الأرض الشيعية و غيرها من الموارد الاقتصادية التي لا يزال الإنسان عاجزا عن الوصول إلى أفضل استخدام اقتصادي لا يتناسب مع معدلات زيادة السكان وهو ما يترتب عليه العالي بوطة المشكلة الغذائية و الإسكانية و الخدمات .. اخ و انخفاض مستوى المعيشية في المناطق المزدحمة

إن الحوار كباقي الدول النامية لا تعرفه سياسية و اضحية لتنظيم الأسري بلي تحاول تطبيق برامج صندوق الأمم المتحدة المكان , إذ قدر عدد السكان بأربع ملايين نسمة في بداية القرن ثم ارتميت العنيد يقارب 12 مليون نسمة حسب تعداد 1966 ليصل عدد العيدية إلى 23 مليون نسمة سنة 1977 وبلغ حسب التعداد الأمر لسنة 1998 حوالي 20 مليون نسمة حيث بلغ معدل النمو السكاني الطبيعي في الفترة من 1936 و (1940 به 1 .

7 ليبلغ أقصى حد له في الفترة 1967 و 1971 سه 3 . 5 %. إن عمدة الزيادة السريعة لتعداد السكان يات أثرها واضحا في الحياة اليومية ، ارتفاع عدد البطالة وانخفاض مستوى المعيشة ... اخ و أصبحت تعيق مشاريع التنمية الاقتصادية .

- الإشكالية من خلال مدة الدراسية ستحاول الإجابة على الإشكالية الأساسية التالية : ما حقيقة النمو الديمغرافي و ما هي أثاره على التنمية الاقتصادية ؟ ومن أجل الإحتياط ميديا الإشكال ستقوم بطرح الأسئلة التالية :

1- با علاقة النمو الديموغرافي بالتنمية الاقتصادية ؟ - هل يعتبر النمو الديمغرافي مشكلة حقا ؟ - ما هي آثار النمو الديمغرافي السريع على التنمية الاقتصادية ؟

II- أهداف البحث يهدف البحث إلى الإجابة على الإشكال المطروح و المتمثل في التعرف على ظاهرة النمو الديمغرافي من حيث أسبا او مراحلها و عواملها و اختلف النظريات و الأفكار التي تناولت الظاهرة و إليه معرفة أيضا أثار النمو الديمغرافي على التنمية الاقتصادية

III- دوافع و أهمية الدراسة: ان اعتبار توحيدا لليو منوع" النمو الديمغرافي و أثره على التنمية الاقتصادية " يبيع من اهتمامنا بالمتغيرات الاقتصادية و الاجتماعية و ما شدي أيضا إلى هدا الموضوع هو قلة المواضيع المدروسة في هينا بالي و بغيت منا لإثراء هيا الجانب من المواضيع المطروحة فيما بدء الدراسة تكون بداية الدراسية أكثر عمقا و غليلا و تجري الأهمية التبعية لهدا الموضوع في الوقت الحاضر في الارتباط الكي و العليا بين السكان و التنمية إضافية إلى الاهتمام الدولي المتزايد بقضايا السكان والتنمية من خلال عقد مؤتمرات دولية

- الدراسات السابقة للموضوع هناك بعض الدراسات التي تناولت الموضوع و لكن من الروايا أخرى منها تشير إلى بعض وسائل الابحاث

1- إشكالية النمو السكاني و جهود التنمية الاقتصادية في الوطن العربي قبيل التحولات الاقتصادية

الكرى فين 1990 - محاولة تحليل نمر النمو السكاني على التنمية على حالة الجزائر للفترة (1980-1993)

ا-منهج البحث حاولنا أن تسلك في هذا البحث أسلوب البحث العسي من أجل الوصول إلى الإجابة على الإشكالية الأساسية التي يطرحها الموضوع و ذلك ابتداءا بالمقدمات و انتهاءا بالنتائج و التونسيات , و اعتمدنا غينيا السبيل المنهج الوسمي أساسا وذلك لإيضاح العلاقة بين النمو الديمغرافي والتنمية الاقتصادية و لوسف العطور الذي عرفته الخصوبة و الوفيات و مراحل و أسباب النمو الشعراني و آثاره على التنمية الاقتصادية إضافة إلى المنهج المقارن و استعملنا الحد الأعلى للمقارنة بين مستويات الخصوبة والوفيات وبعض العوامل الأخرى، بين الدول المتقدمة و الدول النامية كما استعمل في مقارنة مؤشرات النمو الطبيعي للسكان في الجزائر و بين بلدان العرب كما اعتمدنا على تقنيات من أجل تحليل و دراسة الوفيات والخصوبة و النمو الديمغرافي و تلك الآثار المترتبة على التنمية الاقتصادية 11. حدود الدراسة لقد تم حصر الموضوع في الفترة الزمنية (1970 - 2002 مع الاهتمام بالعائلة الجزائر وهي الفترة التي شهدت فيها الحرير ظاهرة الانفجار الديمغرافي

VII- فرحات البحث لمعالجة الإشكالية المطروحة أنها تعتمد المرشدات التالية

1- النمو الديمغرافي السريع يؤثر سلبا على التنمية الاقتصادية |

2- إن الزيادة السريعة في إعداد السكان في نتيجة التطورات الحاصلة في الدول المتقدمة في مجالها

الاقتصادي و الاجتماعي 3- النمو الديمغرافي ضروري لقيام تنمية اقتصادية .

VIII- خطة البحث

للإجابة على الإشكالية المطروحة و اعتبار الفرنيات، فقد جمعت الدراسة في بابين حيث يمثل الباب الأولى الجانب النظري و ينطوي على فصلين

الفصل الأول: يتم فيه التطرق إلى علاقة النمو الديمغرافي بالتنمية الاقتصادية حيث نتناول عملية التنمية المادية و مختلف الأفكار والنظريات النمو الديموغرافي الفصل الثاني: تكلم عن أثر النمو الديمغرافي على التنمية الاقتصادية

حيث تعمل أكثر على ظاهرة | النمو الديمو غرافي التي لم تحاول إيراني الآثار الايجابية و السلبية للنمو الديمغرافي على التنمية الاقتصادية |

و الباب الثاني يمثل الجانب التطبيقي و تحاول فيه إسقاط الدراسة النظرية على حالة الجزائر تناول بعض حقائق الوضع الحالي في الجزائر من تموا طبيعي للسكان و تركيبهم، و تحاول الإمام مختلف الآثار على المية الاقتصادية و هذا ما تعرض إليه في الفصل الثالث .

تمهيد:

لقت المسألة السكانية اهتماما منذ العصور القديمة والوسطى، لكنها لم ترق إلى مستوى النظريات الحديثة إلا بعد الفكر المالتوسي نظرا للتعقيدات التي عرفتها المسألة وارتباطها الوثيق بقضايا التنمية.

إن التطورات السكانية التي تشهدها الدول العربية نتيجة عوامل اقتصادية واجتماعية ونفسية تشابكت فيما بينها لتسفر عن هذا التركيب و التوزيع السكاني وإنه لمن الأهمية أن نتعرف عن حقائق النمو الديمغرافي في الجزائر قبل مناقشة الآثار المتبادلة بين العوامل السكانية والعوامل الاقتصادية والاجتماعية وبغية ذلك سنحاول الإجابة عليها في هذا الفصل من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: النظريات السكانية.

المبحث الثاني: مظاهر وأسباب الزيادة السكانية.

المبحث الأول: النظريات السكانية.

شغلت المسألة السكانية رجال الدولة والفلاسفة مند مر العصور, واحتلت مسألة النمو السكاني ووضع سياسة سكانية تكفل للسكان المستوى اللائق من الحياة مكان الصدارة, إلا أن نظرياتهم لم تبني على فروض ومعالم واضحة بحيث يمكن اختبارها عن طريق البحث العلمي و الواقع الميداني , فغلب على نتائجهم الاجتهاد و الذاتية, رغم ذلك يجب أن نعترف أنها النواة ولب للنظريات الحديثة للمسألة السكانية تبلورت من كتابات الفلاسفة و المفكرين القدامى.

المطلب الأول: الأفكار السكانية في العصور القديمة.

الفرع الأول: الفكر الصيني.

يتجلى من كتاباتهم التأكيد على أن تضخم عدد السكان تضخما يزيد عن حد معين و يؤدي حتما إلى انخفاض دخل الفرد الواحد مما ينجر عنه انخفاض مستوى الحياة العامة للمجتمع اذ لوحظ أن معدلات النمو السكاني تتجسد في[1]:

- ارتفاع معدل الوفيات نتيجة نقص الموارد.
- ارتفاع معدل الوفيات نتيجة الزواج المبكر.
- ارتفاع معدل الوفيات نتيجة الحروب.

وخلصوا لسياسة سكانية تتمثل في رفع تكاليف الزواج للتخفيض من معدلات الولادات والنمو السكاني عموما.

الفرع الثاني : الفكر اليوناني .

حسب نظرة فلاسفة اليونان الأوضاع المثلي للدولة تتعدى الظروف الاقتصادية المناسبة فحسب, بل بتوفر عدد مناسب من السكان بما يمكنها من الاكتفاء الذاتي و الدفاع عنها, ومن أهم رواد هذا الفكر اليوناني نجد:

1 -Blaton(429-247ق.م)- أفلاطون

نجد في جمهورية أفلاطون نواة لنظرية العدد الأمثل للسكان تماشيا و الأوضاع المثلي للدول . ة, لتضمن لمواطنيها حالة الخير الأعلى , فأقترح تحديد عدد سكان المدينة المثالية تحديدا صارما لتأمين استقرارها السياسي والاقتصادي ولقد حدد هذا العدد ب. 5040 شخصا لمدينة, يقسمه حسب الحاجة سواء للحرب أو للسلم.

[1] حميدوش علي. محاولة تحليل أثر النمو السكاني على التنمية واسقاطها على حالة الجزائر لفترة (أطروحة ماجستر كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير. جامعة الجزائر 1995) ص9.

وإما لجباية الضرائب أو لزراعة الأراضي , كما إقترح سياسة سكانية تتماشى و الوضع السكاني للدولة تعمل على زيادة عدد السكان في حالة قلتهم بتشجيع الزواج عن طريق الحوافز و الحد من المواليد عند زيادة السكان عن العدد المثل عن طريق تحريم الزواج, أما في حالة ما إذا فلت زمام التحكم في عدد السكان بزيادة فائقة فيقترح حلول خارجية يلخصها في الاستعمار و الهجرة[2]

2- أرسطو ARISTOTE (284-22ق.م)

يرى بضرورة تحديد عدد السكان تجنبا للفقر, وتعد كتابات أرسطو نواة للنظرية المالتوسية, فالزيادة السكانية بمعدل يفوق زيادة الأرض المستغلة ينجم عنه اختلالات اجتماعية ويعد عائق للحكومة لأداء مهامها, وتتحدد سياسته السكانية بالحد من المواليد عن طريق الإجهاض.

<u>الفرع الثالث</u>: الفكر الروماني.

على خلاف الصينيين و اليونانيين دعموا النمو السكاني واقترحوا سياسة سكانية ترمي إلى زيادة عدد السكان عن طريق تشجيع الزواج و الحث على التكاثر, نظرا لأوضاعهم السائدة آنذاك من الحروب, باعتبار أن السكان قوة حربية هائلة ووسيلة أساسية لبناء صرح الإمبراطورية العظمى , ويرى أن محددات النمو تتمثل في الفيضانات والأوبئة و المجاعات وخاصة الحروب.

<u>الفرع الرابع</u>: نظرة العرب.

- قبل الإسلام :

تميز العرب قبل الإسلام بكثرة النسل, رغم ما عرف عنهم من عادات لا إنسانية كقتل أولاده . خشية الفقر حل بهم أو مقبل عليهم , كما كانوا يئدون بناتهم نظرا لاعتبارات دينية أو اعتقادات خلفها آبائهم باعتبار البنات من نصيب ألهتهم, زيادة على ما لحق العرب من حروب التي كانت تطغى في تلك الفترات.

وكان قتل الأولاد ووأد البنات إضافة للتنازع والقتل والحروب, إحدى السمات التي طبعت العرب قبل الإسلام , عوامل خففت من الضغط السكاني للعرب حينها.

2- العرب بعد الإسلام:

عرف الإسلام على غرار الديانات الأخرى بتكريم الإنسان، فمنع قتل النفس التي حرم الله إلا بالحق ووأد البنات لقوله تعالى: "* (وإذا الموؤدة سئلت، بأي ذنب قتلت)*[3], بالإضافة إلى تنظيم الزواج تنظيم يحفظ الكرامة للرجل والمرأة على السواء بالإضافة إلى ما جاءت به السنة النبوية بحث المسلمين على الزواج وكثرة النسل لقول

[2] د. محمد رضوان الاخرس، "عالم السكان وقضايا التنمية والتخطيط لها" (حمص 1985) ص57
[3] سورة التكوير الآية 8-9

رسول الله صلى الله عليه وسلم : " تناكحوا تناسلوا فإني مباه بكم الأمم يوم القيامة " فعرف المسلمين بكترة نسلهم حتى يستطيعوا تعبئة الجيوش لنشر الدعوة وفتح المدن *وقوله تعالى : " قل تعالوا أتل ما حرم ربكم عليكم ألا تشركوا به شيئا وبالوالدين إحسانا ولا تقتلوا أولادكم من إملاق نحن نرزقكم وإياهم, ولا تقربوا الفواحش ما ظهر منها وما بطن ولا تقتلوا النفس التي حرم الله إلا بالحق ذلكم وصاكم به لعلكم تعقلون*[4]. بالإضافة لنظرة الدين إلى النسل و الذرية باعتبارها زينة الحياة الدنيا فضلا عن تنظيم أمور الرضاعة وتكرار الحمل. [5]من هذه الآراء التي تستند إلى القرآن الكريم.[6] و إلى أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم تكون تعاليم هذا الدين السماوي داعية للإنجاب.

المطلب الثاني: الكتابات السكانية في القرون الوسطى وقبل الكلاسيك.

الفرع الأول: القرون الوسطى من أهمها نجد:

1- المسيحيون:

دعى الكتاب المسيحيون إلى سياسات سكانية مبنية على أسس دينية و أخلاقية تحث على الزيادة السكانية و تشجيعها فمتعوا الإجهاض ووأد الأطفال كما عارضوا الطلاق .

2- ابن خلدون :

صاغ ابن خلدون الخطوط العريضة للسياسات السكانية المعاصرة في إطارها التنموي، ومن خلال كتاباته المستفيضة من نظرية التغير الدوري في حالة السكان وتفاعل هذا التغيير مع جل العوامل الاقتصادية. مادية والسياسية والاجتماعية والنفسية، كما نقتبس في كتاباته حول التنمية و السكان التأكيد على اقتران المسألة السكانية بالتنمية من خلال التأثير على العمران و الإنتاج وبلوغ الرفاهية , فيرى أن كثرة السكان مرتبطة بكثرة العمران وزيادة الإنتاج والتعمق في العلوم، في حين قلة السكان يتبعها الافتقار لذلك, ففي نظر ابن خلدون الزيادة السكانية تسمح أكثر بتقسيم العمل وتنوع أكبر للمهن و شعور أوسع بالأمن سياسيا وعسكريا, لاعتقاده أن الإنسان اجتماعي بطبعه لا يستطيع توفير أو تحصيل حاجاته لوحده, بل تحصل بالتعاون, ومتى زاد العمران زاد الترف وزادت الفوائد, بعبارة أدق متى كان العمران أكثر كانت الحضارة أكمل. [7]

[4]سورة الأنعام الآية 151.

[5]حمدي عبد العظيم," قضية السكان في مصر و رأي الدين في تنظيم النسل"،(طنطا،سلسلة إصدارات النهضة الإدارية، 1997 (ص 143

[6]لمزيد من التفاصيل أنظر في سور القرآن الكريم الداعية للإنجاب: سورة الفرقان الآية74 ,سورة الكهف الآية 46 , سورة النحل الآية 72 , سورة الإسراء الآية 31 , سورة التوبة الآية 28

[7]فايز ابرهيم الحبيب, " التنمية الاقتصادية بين النظرية وواقع الدول النامية ", (الرياض, عمادة شؤون المكتبات, 1985 ,(ص 70

الفرع الثاني: النظريات السكانية قبل الكلاسيك:

وتتجسد أهم هذه المدارس في:

1- المدرسة التجارية:

تبلورت المسألة السكانية في القرن الخامس عشر بسياسة سكانية ترمي إلى تشجيع الزيادة السكانية بهدف إغناء الدولة وزيادة ثرواتها, كما ألحت هذه المدرسة على أن المسألة السكانية يجب أن تعالج من الواجهة الاقتصادية بالبحث عن وسائل إغناء الدولة بما يقوي سلطتها من جيش قوي وأرض واسعة ويحرصون على توجيه الزيادة في السكان إلى إنتاج السلع المصدرة نظير الذهب والفضة , على هذا الأساس كان التجاريون يعتقدون أن نمو الإنتاج وتعاظم الثروة أساسه القوة العاملة في الدولة[8] , فأعطى التجاريون أهمية خاصة للعمل كعنصر أساسي من عناصر الإنتاج , كما عملوا على رسم سياسة سكانية رشيدة تدف لزيادة سكانية ويرجع ذلك لسببين هما: [9]

- ❖ إيمان التجاريين أن زيادة السكان تؤدي حتما لزيادة الناتج الكلي من سلع وخدمات لتبدأ عجلة التنمية

الاقتصادية بالدوران محققة ارتفاعا في المستوى المعيشي.

- ❖ يؤكد التجاريون أن مبدأ زيادة القوى العاملة يمنح أجر دائب الارتفاع تماشيا مع إنتاجيته التي تؤدي

لزيادة الطلب على المنتوجات الزراعية, الذي يعد إنعاشا للقطاع الزراعي ذو الدخل المنخفض , فعمد التجاريون عن طريق سياستهم السكانية إلى تحقيق تنمية اقتصادية بتقوية الطلب على المنتوجات الزراعية [10]

وأهم ما أقره التجاريون كسياسة سكانية وضع تشريعات قانونية كخفض سن الزواج مع منح إعانات للمتزوجين فقد رأى "COLBERT" كولبير ضرورة إعفاء كل متزوج من الضرائب قبل العشرين سنة إلى أن يبلغ الخامس والعشرين سنة،وكذا كل شخص له 10 أطفال شرعيون كما عملوا على تحسين الصحة ومستوى الغذاء لخفض معدل الوفيات كما لم يعتبر ينج " Arthur -Youny " زيادة السكان دليل على الرخاء الاقتصادي فحسب بل أكد أن الحاجة للأيدي العاملة ينظم عدد السكان فيفسر هذه الزيادة بالحاجة للأيدي العاملة [11]

2- المدرسة الطبيعية:

و يرى أصحاب هذه المدرسة أن الطبيعة تحمل في قوانينها ظاهرة التوازن ما بين الغذاء والطلب عليه, فشجع طبيعيون تزايد السكان ولكن بشرط ألا يعيش السكان في البؤس وتميز في هذه المدرسة تيارين هما:

[8] حسن الساعاتي, عبد الحميد لطفي, " دراسات في علم السكان," (بيروت, دار النهضة العربية, 1981 ,(ص 29
[9] صلاح الدين نامق," اقتصاديات السكان في ظل التضخم السكاني", (القاهرة, دار المعارف,1980 ,(ص 44
[10] نفس المرجع, ص 45
[11] سدني هـ - أونتز " النظريات السكانية وتفسيرها الاقتصادي" ترجمة أحمد إبراهيم عيسى, (القاهرة, دار الكاتب العربي, 1968 ,(ص 115

2-1- التيار المتشاءم: ونجد من أهم رواده:

1 - 2 -أ كانتيلون:[12] يرى أن قدرة السكان على الزيادة لا نهائية غير أن العامل الوحيد الذي يحد من فاعليته هو مدى توافر الموارد الغذائية وأن قدرة البلد على استيعاب عدد معين من السكان إنما يتوقف على مدى حاجات السكان وإنتاجية الأراضي، كما كان يعتقد أنه إذا كانت إنتاجية المواد في متناول العمال الزراعيين و سائر السكان يؤدي ذلك إلى زيادة مقدرة البلد على الاستيعاب, لكن إذ كان الجزء الأكبر من الناتج مآله .للملاك الزراعيين فإن ذلك يحد من مقدرة البلد على إعالة سكانه باعتبار أكبر جزء من الناتج يصرفه الملاك عن استيراد المنتجات الأجنبية , كما يرى كانتيلون أن الحروب مرادها ذلك الضغط السكاني على الم.وارد الزراعية لتعيد التناسب بين عدد السكان وضروريات الحياة , كما أشار إلى بعض الحلول الأخرى كتأخير سن الزواج وتحديد حجم الأسرة, ويخلص كانتيلون إلى بعض النتائج في معالجة المسألة السكانية هي :[13]

* يتحدد حجم السكان بقدرة النظام الاقتصادي على استيعابهم.

* كلما ارتفع مستوى المعيشة نمى السكان بمعدل متناقض

*حجم السكان يتحدد بما ينتج من موارد العيش

2-1-ب كيني: " Quesnay " يقول: ليس للتناسل حدود غير القوت إلا أن الإنسان يميل للخروج عن تلك الحدود وخير دليل على ذلك وجود أناس في فقر مدقع.[14]

2-1-ج ولاس : عارض وجود حكومة صالحة, لأنه في نظره وجودها يزيل المتاعب ويكون ذلك في صالح الاكتظاظ السكاني , ويرى أن رفع الدعم للطبقة الفقيرة يحد من النمو السكاني كما يعتبر أن البؤس والفقر له الدور الحاسم في تخفيض حجم السكان.

2 - 2 - التيار المتفائل: من أهم رواده:

2 - 2 -أ سادلر " Sadlor ": يعتقد أن زيادة عدد السكان هي التي تخلق زيادة الإنتاج [15] كما أقر أن الخصوبة ترتبط عكسيا مع كثافة السكان, أي يعتقد أن ميل البشر إلى التزايد سوف يتناقض بالطبيعة كلما زاد الازدحام السكاني في المراكز العمرانية أي أن القدرة على الإنجاب في ظل الظروف المتشابة يتغير تغييرا عكسيا

كلما زاد عددهم في مساحة معلومة[16], كما أشار سادلر أن الثروة والرخاء لا تؤديان إلى ارتفاع في الخصوبة بل يضعف الميل للإنجاب بمعنى للثروة علاقة عكسية على القدرة الفسيولوجية للإنجاب. [17]

[12] ريتشارد آانتيلون(1685 – 1734 (من الرواد الأوائل لعلم الاقتصاد السياسي البور جوازي من أهم مؤلفاته": بحث في طبيعة التجارة بصفة عامة" تعرض في جزءه لنظرية السكان من أهم أنصار المذهب الطبيعي.
[13] حميدوش علي, مرجع سابق, ص 14.
[14] حسن الساعاتي, مرجع سابق, ص 32
[15] سدني هـ آونتز, مرجع سابق, ص 37.
[16] فتحي محمد ابو عيانة, " دراسات في علم السكان, " الطبعة الثانية (بيروت, دار النهضة العربية, 2000 ,(ص 280.
[17] سدني هـ آونتز, مرجع سابق, ص 34.

2 - 2 -ب سبنسير: يرى أن القانون البيولوجي العام الذي يحكم ظاهرة تزايد السكان هو بقاء النوع ويركز على وسيلتين لحفظ النوع تتجلى الأولى في المحافظة على النوع أما الوسيلة الثانية فهي التوليد للإبقاء على الجنسين ويقول سبنسير:" من الواضح أن هاتين الوسيلتين متضارتان حتما ويجب أن تكون مختلفتين من حيث القوة , فلا يخفى أن النوع ينقرض سريعا إذا كانت قدرة أفراده على البقاء وطاقته على التناسل ضائلتين هذا من جهة, ومن جهة أخرى استحالة القدرة الهائلة على البقاء والتكاثر لأي نوع من الكائنات, فتجاوز الحد الأقصى للخصوبة يؤدي حتما لإنقراض النوع جوعا, في حين انخفاض الخصوبة يؤدي إلى زيادة دائمة ومستمرة لأفراد النوع تتناقض بشدة للحصول على الغداء فتنتشر العدواة التي تندد حياة الفرد[18] معنى هذا تجاوز حد الخصوبة تقل من القدرة على البقاء والعكس صحيح, كما يعتقد أن زيادة التغذية يترتب عليها زيادة التوليد وأن زيادة السكان أعظم سبب لتقدم البشرية و أهم عامل للرقي , كما أشار للعلاقة العكسية بين الخصوبة والإجهاد الذهني الذي يضعف القدرة على التناسل

2 - 2-ج كوندرسيه" Condorest ":[19] يرى أن التاريخ يفصح عن ترتيب طبيعي في الظواهر الاجتماعية ويمكن هدف الإنسان في السيطرة على الطبيعة وتحقيق أكبر قدر ممكن من السعادة لجميع الناس كما يرى أن قدرة الإنسان تصل إلى الكمال.

المطلب الثالث: المدرسة الكلاسيكية:

ساهم مفكري الكلاسيك من أمثال أدم سميث, ريكاردو و مالتوس بقسط فكري وافر وتركوا اللبنة الأساسية للفكر السكاني ويمكن تقسيم فكرهم إلى ثلاث مدارس فكرية هي:[20]

الفرع الأول: المدرسة الأولى

وهي مدرسة أدم سميث والتي تبدى بعض التفاؤل إزاء أية زيادة سكانية, لاعتقاده أن هذه الزيادة تؤدي حتما لزيادة الأجور العمالية وزيادة رؤوس الأموال واستثمارها ليشيع الرخاء في المجتمع.

الفرع الثاني : المدرسة الثانية

وهي مدرسة مالتوس التي تبدي الكثير من التشاؤم إزاء الزيادات المتلاحقة والسريعة للإعداد السكانية, تلك الزيادات الأسرع من مقومات العيش لتحدث المأسي الإنسانية وينضم لهذا الاتجاه المالتوسي ريكاردوا.

الفرع الثالث: المدرسة الثالثة

ظهرت في أواخر القرن 19 لم تتخوف إزاء الزيادات السكانية نظرا لاعتقادهم أن المآسي السكانية ناتجة عن سوء توزيع الثروة.

---

[18] نفس المرجع, ص 37.

[19] آوندرسيه: آاتب وعالم رياضي (1743 – 1794 (من أنصار المذهب الطبيعي شغل منصب رئيس لجنة التعليم التي آن هدفها وضع خطة جديدة للتعليم بما يحقق مبدأ العدالة والمساواة لجميع الأطفال في العالم.

[20] صلاح الدين نامق, مرجع سابق, ص61.

الفرع الأول: المدرسة الأولى: أدم سميث:

يرى أن غنى الدولة وثروتها المادية يرتبطان ارتباطا وثيقا بحجم ناتجها القومي الإجمالي الذي يتوقف على قوة العمالة و أي زيادة سكانية ذات فائدة اقتصادية ويظهر ذلك في قوله "إن أهم علامة مؤكدة تدل على رخاء دولة ما إنما هي زيادة أعدادها السكانية" [21] كما بين العلاقة التي تربط بين السكان وزيادة الثروة فيرى أن الطلب المتزايد لأصحاب المؤسسات يؤدي لرفع الأجور التي تشجع على الزواج والإنجاب لتزداد الأعداد السكانية لتتناسب هذه الزيادة مع ثروة الدولة وكذا مع التغيرات الإيجابية التي تطرأ على التمع من ارتفاع الأجور وزيادة الطلب على السلع والخدمات ليسود الرخاء الاقتصادي فيري سميث أن الاتجاه التصاعدي للأجور الحقيقة . للعمال في ظل التوسع والزيادة السكانية إنما هو من مظاهر تقدم التمع اقتصاديا.

الفرع الثاني: المدرسة الثانية:

1- النظرية المالتوسية:

لقد ظهرت عدة نظريات حاولت تفسير تطور عدد السكان والأمور المؤثرة عليها, ويلاحظ الفاحص لهذه الظاهرة مدي خضوعها للإيديولوجيات التي يتبناها أصحابها, لتبتعد أو تقترب هذه النظريات من المنطق والواقع, وتعد النظرية المالتوسية أولى هذه النظريات التي عرفت رواجا وبنيت عليها النظريات الأخرى.

قانون مالتوس (Maltus1834-1766):

يرى مالتوس أن عامل السكان يشكل مدخلا لفهم الحوادث الاجتماعية والاقتصادية , وقد تركزت نظرته بالربط بين السكان والاقتصاد بمنهج رياضي, قادته إلى اعتبار الفقر والبؤس نتيجة عدم التوازن بين معدل نمو السكان ونمو الموارد الغذائية, فالمشكلات الاجتماعية والاقتصادية تعود إلى الطبيعة البشرية التي تتسم بخصوبة عالية لا تتناسب مع نمو الموارد الغذائية, فيرى أن الزيادة السكانية هي مجرد عملية بيولوجية بحتة, وبني مالتوس نظرته على مصادرتين هما [22]

- الغذاء ضروري لحياة الإنسان, فالعلاقة الطردية بينهما تعكس تلك الصلة, إلا أن ازدياد الموارد هو المتحول الأساسي في حين العامل السكاني هو التابع.
- إن الغريزة الجنسية ضرورة أساسية , تحكم ميل كل الجنسين للأخر إذا لم تضبطها موانع أخلاقية . تؤدي حتما إلى زيادة التناسل يفوق قدرة الأرض على إنتاج الموارد الغذائية .

وبناء على المصادرتين كقضيتين مسلم بما يمكن أن نستنتج أن قدرة السكان على التناسل أعظم بدرجة لا متناهية من قدرة الأرض على إنتاج موارد العيش التي تخضع خضوعا تاما لقانون تناقص الغلة, واستنادا لذلك

[21] نفس المرجع؛ ص 62
[22] محمد رفيق أمين حمدان, " الأمن الغذائي بين النظرية و نظام التطبيق ", (الأردن, دار وائل للطباعة, 1999 ,(ص76.

تزداد موارد العيش وفق متتالية حسابية بينما يتزايد السكان متتالية هندسية, هذا الميل نحو التزايد الكبير للسكان يمكن أن يستمر ما لم يعرقله أو تحده موانع معينة.

إن التناقص بين " قدرة السكان على التزايد "و "قدرة الأرض على إنتاج موارد العيش " يمثل في رأي مالتوس فحوى "المعضلة السكانية" .[23]

ويوضح مالتوس التزايد السكاني وفق المتتالية الهندسية و التزايد الحسابي للموارد الغذائية وفق منهج رياضي انطلاقا من الجدول الموالي :[24]

الجدول (1-1): التزايد السكاني والموارد الغذائية وفق منظور مالتوس.

تزايد السكان	1	2	4	8	16	32	64	12	254
الموارد الغذائية	1	2	3	4	5	6	7	8	9

يؤكد مالتوس أنه انطلاقا من نقطة التوازن بين موارد الأرض وعدد السكان, هذه النسبة تأخذ بالتفاوت الكبير فترة بعد أخرى ليصبح هذا التفاوت كبير يصعب إدراكه , تلتمس أبعاده و نتائجه من خلال مظاهر الفقر والبؤس وتعقد المشكلات الاقتصادية والاجتماعية.

فيقول مالتوس:" وبحكم قانون طبيعتنا هذا, الذي يجعل الغذاء ضروريا لحياة الإنسان, فلا بد من الإبقاء على تساوي النتائج المترتبة على هاتين القدرتين غير المتساويتين وهذا يتضمن عائقا قاسيا باستمرار على منع زيادة السكان عن طريق صعوبة العيش[25]

ليستخلص مالتوس في النهاية إلى أن الفقر والبؤس وانتشار الرذيلة وفساد الأخلاق, إنما هي مشاكل حتمية ترجع لمفعول هذا القانون, وعالج العوامل التي تؤثر في النمو السكاني وحصر السبب المباشر في هذه الزيادة إلى. عاملين

رئيسين هما:[26]

أ- الزيادة الطبيعية:

تعرف الزيادة الطبيعية بالفرق بين معدل الولادات و معدل الوفيات وتتأثر الزيادة الطبيعية بالعوامل التي تؤثر في الولادات والوفيات سلبا أو إيجابا, كما يرى أن ارتفاع معدل الولادات راجع لارتفاع نسبة الإناث ومعدل الزواج, أما انخفاض معدل الوفيات راجع لتناقص عدد وفيات الأطفال الرضع و ارتفاع معدل العمر المتوقع (معدل الحياة).

[23] محمد صفوان أخرس, ,مرجع سابق, ص 63
[24] فايز ابراهيم الحبيب, مرجع سابق, ص 74
[25] رمزي زآي, " المشكلة السكانية والخرافة المالتوسية الجديدة", (عالم المعرفة, الكويت, منشورات المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب,1984)، ص 30
[26] محمد صفون الأخرس, مرجع سابق, ص 67

ب- الهجرة:

تعمل الهجرة على زيادة معدل النمو السكاني سواء للبلد المهاجر منه أو المهاجر إليه, ويعلل مالتوس الزيادة في البلد المهاجر منه, بأن سياسة التهجير الممارسة تخفض الضغط بشكل مؤقت, إذ ما تلبث الدولة على تعويض ما فقدته من السكان برفع معدلات الزواج وغيرها.

وعلى ضوء هذه النظرة التشاؤمية, راح مالتوس يصوغ الحلول, أي ما يعرف بالسياسة السكانية, وقسمها إلى قسمين هما:

أ- الموانع الإيجابية:

وهي موانع تفرضها الطبيعة, ويمكن حصرها في البؤس والرذيلة والأمراض والأوبئة والحروب والقحط والمجاعات, هذه الموانع التي تفرضها الطبيعة تعمل على تحقيق التوازن بين الموارد الغذائية و السكانية.

ب- الموانع الأخلاقية:

هي موانع وقائية محورها تبصر الإنسان و تبصره مثل العفة والرهبنة و تأخر سن الزواج .[27]

لكن هذه الموانع لا تكفي وحدها لموازنة أعداد السكان مع الموارد الغذائية لسبب واحد هو أن معظم الأفراد لا يملكون النظرة الثاقبة والبصيرة كما لا تتوفر عند الجميع قوة العزيمة أو القدرة على كبح جماح الشهوات. فلا ينتظر مثلا من أفراد الطبقات الدنيا من السكان أن يتمتعوا ببعد النظر والحيطة, ولن يتحسن الجنس البشري طالما أن أولاد الفقراء في زيادة مستمرة, و أولاد الأغنياء ذو الدرجات العلية من الثقافة والعلم في تناقض نسبي, كان هذا هو السبب الذي من أجله رفض مالتوس قانون الفقراء ووجب إلغاؤه نهائيا باعتبار أن فئة الفقراء تزداد على حساب طبقة الأغنياء [28]

وتأسيسا على ذلك يصل مالتوس إلى سياسة سكانية أساسها ضرورة الحد من النمو السكاني عن طريق الموانع الأخلاقية بالإضافة للموانع الطبيعية من أجل تحقيق التوازن بين الموارد الغذائية وعدد السكان.

النقد:

بإمعان النظر في الإطار الخلفي الذي انبثقت منه هذه الرؤية المالتوسية حول مشكلة السكان لا بد من إلقاء نظرة نقدية , فمن خلال استعراض الإحصائيات للموارد الغذائية كانت دائما أكبر من نسبة تكاثر السكان في العالم, إذن فالمشكلة الحقيقية ليست في التفاوت النسبي بين النمو السكاني والموارد الغذائية , بل في سوء توزيع الموارد الغذائية على سكان العالم , مما خلق عبر التاريخ أزمات غذائية , فحين في حالة التوزيع العادل لهذه الموارد فلا مجال لنشوء المجاعات أو أزمات غذائية [29]

[27] صالح وهبي, " قضايا عالمية معاصرة - المشكلة السكانية, موارد المياه العذبة, التلوث البيئي, التصحر, الطاقة, العولمة"(دمشق, مكتبة الأسد, 13 ص), 2001
[28] نفس المكان
[29] محمد رفيق أمين حمدان, مرجع سابق, ص 80

- النظرة للتكاثر البشري على أنه عملية بيولوجية محضة مستقلة عن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية, وأن عنصر السكان عنصر مستقل وغير تابع, فقد أثبتت الدراسات الاقتصادية والاجتماعية أن النمو السكاني هو دالة في الأجل الطويل في درجة التطور الاقتصادي والاجتماعي. بعبارة أدق السكان متغير تابع لايجوز معالجته بمعزل عن سائر المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية.

- أهمل مالتوس عامل التطور التكنولوجي ومدى إمكانية زيادة الإنتاج عن طريق التقدم العلمي .[30]

- النظرة التشاؤمية التي لوتت محيط مالتوس دفعته لتبني أساليب قسرية لمعالجة التكاثر بصورة لا تنسجم معالكرامة الإنسانية.

- كما أن الفقر والبؤس لا يرجعان إلى متغير النمو فحسب بل بمتغيرات أخرى كالعلاقة بين العمل والأجر , دور المؤسسات الحكومية والتنظيمات الاجتماعية وعدالة توزيع الدخل وكذا رسم سياسة اقتصادية واجتماعية هادفة تعتبر الحارس لهذا الفقر والبؤس.

2- دافيد ريكاردو:

يعتقد أن الطلب لليد العاملة هو الذي يحدد كمية عرض العمل, وكل زيادة في الأرباح تؤدي إلى زيادة المال التي تؤدي كنتيجة إلى زيادة السكان, فميول الرأسماليين للتوسع من خلال تراكم رأس المال يزيد من طلبهم للأيد العاملة فتتجه الأجور نحو الارتفاع وطبقا لقانون السكان الذي صاغه مالتوس فإن طبقة العمال ما يلبث أن

تزداد فيرتفع معدل الولادات الأمر الذي يقضي - عبر الزمن - زيادة مرتفعة للسكان فتزداد معهم الحاجة لموارد العيش و نظرا لمحدودية الأراضي الخصبة فإن الضغط السكاني المتزايد على الغذاء وتبعا لقانون تناقص الغلة, ترتفع تكاليف الإنتاج لتعرف أسعار السلع ليقل الطلب على السلع المصنعة , يصاحب ارتفاع الأسعار ارتفاع في معدلات الأجور النقدية للمحافظة على قدر تم الشرائية , فارتفاع هذه الأجور عبر الزمن يؤدي لتدهور مع . دل الربح , فتقل قدرة الرأسماليين على تراكم رأس المال لينخفض معدل التقدم الاقتصادي, ليدخل النظام في مرحلة الركود, هذا في الوقت الذي يجني فيه أصحاب الأراضي ثمرة متزايدة لاتجاه حجم الريوع للتزايد مع تزايد السكان.

ليخلص أن تزايد السكان يؤدي لنتيجتين هما:[31]

- اتجاه معدل الربح نحو التدهور في الأمد الطويل لتزايد الأجور والريوع.

- المرونة التامة لعرض العمل اتجاه تغير في معدل الأجر طبقا لتزايد السكان.

[30] فايز محمد العيسوي, " أسس الجغرافيا البشرية ", (القاهرة, دار المعرفة الجامعية, 2003 ,(ص 82

[31] رمزي زآي, مرجع سابق, ص 26

الفرع الثالث: المدرسة الثالثة:

النظرية الاشتراكية في السكان :

اجمعوا أن أصل المشكلة السكانية هو التناقضات الكامنة في النظام الرأسمالي ويرجعون الفقر والبؤس إلى أخطاء النظام الاجتماعي القائم ومن أهم رواد المدرسة: -

-جودوين (Godwin):(1756-1836)

يؤمن جودوين بسلطان العقل وبقدرته على خلق مجتمع مثالي واعتقد بقدرة الأرض الإنتاجية غير المحدودة لتغطية الحاجات البشرية الغذائية وفي اعتقاده أن ما يعانيه التمع من مشاكل لا يرجع إلى ضالة الإنتاج وإنما إلى سوء توزيع الثروة, ونادى بتوزيع الناتج القومي على المواطنين وفق الهودات المبذولة لتسود العدالة في الإنتاج والتوزيع.[32]

- بري (Bray):

يقول: " طالما أن العامل هو المنتج الوحيد لجميع أنواع الثروة فإن الزيادة في الإنتاج يمكن أن تسير جنبا إلى جنب مع الزيادة في الأعداد السكانية " [33]

: Lowenlhat –

يعتقد أن الزيادة السكانية لا تشكل خطرا اقتصاديا طالما أن التمع يتجه نحو الاشتراكية التعاونية الكفيلة بدرك جميع أخطاء الزيادة .

- سان سيمون:|

يعتقد أن سوء توزيع الثروة هو السبب الرئيسي لفقر وبؤس الطبقة العاملة وهي مظاهر إنسانية متغيرة يمكن أن تزول باستبدال نظام الملكية الخاص بالجماعي كما رفض الموانع الأخلاقية لمالتوس [34]

- كارل ماركس:

لم يؤمن بوجود قانون طبيعي وكلي ثابت للسكان, كما رفض نظرية مالتوس وما ينجم عنه من بؤوس وشقاء كما هو إلا نتيجة لسوء التنظيم الاجتماعي والسياسات المرتبطة بتوزيع الدخل والأجر, وأكد أن تكاثر السكان في التمع الرأسمالي يتقرر على ضوء احتياجات الرأسمالية ومقتضيات رأس المال ليبقى النمو السكاني رهنا لإرادة ومصلحة صاحب رأس المال ما بين المد والجزر. [35]

[32] محمد رفيق أمين, مرجع سابق, ص 81
[33] صلاح الدين نامق, مرجع سابق, ص 103
[34] محمد رفيق أمين, مرجع سابق, ص 82
[35] رمزي زآي, مرجع سابق, ص 5

- المشكلة السكانية لدى الاقتصاد المبتذل :

استند اقتصاديو هذه المدرسة على بعض منجزات الاقتصاد الكلاسيكى ومنهم:

أ-جان بابتست ساي: الذي عالج المشكلة السكانية من ناحية العلاقة بين السكان والإنتاج , يردد نفس الأفكار المالتوسية لتزايد السكان عن الغذاء لكنه يرى ميزة معينة في التزايد السكان من تقسيم العمل والتخصص ليعكس القدرة على الإنتاج وأن ما يحكم التزايد السكاني هو حجم ما ينتجه التمع. [36]

ب- جون رمزي ماكولوخ: عالج المشكلة من ناحية العلاقة بين السكان وتكوين رأس المال, فيرى أن البلد حديثة النمو يؤدي التقدم الصناعي وتكوين رأس المال إلى خلق إمكانيات تجاري التزايد السكاني عكس البلد التي أرست الصناعة قوامها ودعائمها بسب الغلة المتناقصة ليعم الفقر. تفاقم هذه الوضعية تصبح الموانع الوقائية والإيجابية ضرورية , لكن بأقل تشاؤم فيرى أن في ظل التقدم الفني يتجه السكان لتطبيق الموانع الوقائية بشكل اختياري.

وخلاصة الفكر المبتذل تبرز في إجماعهم على صحة مبدأ مالتوس لتزايد السكان بمعدلات أسرع من معدلات نمو الغذاء إلا أنهم يرون على خلاف مالتوس ميزة معينة تبرز في الأثار الإيجابية , كتوسع نطاق الس .وق وتقسيم العمل والتخصص.

كما اختلفوا مع مالتوس فإن التحسن في المستوى المعيشي من شأنه أن يدفع الناس طوعا لتطبيق الموانع دون اللجوء للموانع الإيجابية.

ومن وجهة نظرهم النمو السكاني السريع سوف يؤثر على المستوى المعيشي وفق المعادلة الآتية:

$$\text{مستوى المعيشة}^{37} = \frac{\text{حجم الإنتاج}}{\text{عدد السكان}}$$

وتدل هذه المعادلة على أن السكان متغير مستقل , وأن مستوى المعيشة هو دالة في حجم الإنتاج وعدد السكان, هذا المستوى يرتفع إذا ما زاد حجم الإنتاج وبثات عدد السكان أو نقص عدد السكان وثبت حجم السكان, فكانت نظرتهم للسكان باعتبارهم مستهلكين فقط مع إهمال دورهم كعنصر منتج.

[36] نفس المرجع, ص 105
[37] نفس المرجع, ص 54

المطلب الرابع: النظريات السكانية الاقتصادية الحديثة .

ومن أهم هذه النظريات نحد:

الفرع الأول: المدرسة الكترية:

اتسمت أفكار الكتريون بالتفاؤل واعتقدوا أن الحافز الأساسي للاقتصاد هو النمو السكاني الذي يؤدي إلى زيادة الطلب الفعال باعتباره عاملا مساعدا لزيادة الاستثمار والدخل والتوظيف.

عولجت المشكلة السكانية ضمن إطار قضية العمالة والبحث عن الأوضاع المؤدية لظاهرة البطالة بمعنى أن المشكلة أصبحت متعلقة بالبحث عن العوامل المسببة للبطالة, وعلى غرار الكلاسيك اعتقد الكتريون إلى أن معدل النمو الاقتصادي الذي يضمن تحقيق توازن الدخل القومي عند مستوى التوظيف الكامل يعتمد على تراكم رأس المال والنمو السكاني والتقدم الفني.

وفي رأي " ألفن هانسن " أن تزايد الفرص المتاحة للاستثمار تكون بسبب ثلاثة عوامل أساسية تساعد على نمو حجم الطلب الفعال وهي:[38]

- تزايد النمو السكاني.

- الاختراعات التكنولوجية.

- التوسع الجغرافي للرأسمالية.

واتفق هانس مع كيتر واعتبر أن زيادة السكان هي عامل هام في حفز الاستثمار نظرا لتأثيره على توسيع نطاق السوق وتنويع حاجات الناس وعلى عرض العمال , فتباطؤ النمو السكاني يؤثر على الاستثمار من عدة زوايا[39]

- ❖ تباطؤ النمو السكاني يؤدي إلى تقليص نمو السوق لتزداد مخاطر الاستثمار مع انخفاض الربح.
- ❖ تباطؤ النمو السكاني يؤدي لانخفاض الاستثمار بسبب التحول الذي يحدث في بنية الطلب فالنمو المتزايد للسكان يزيد من الضغوط على المرافق العامة وباعتبار أن الاستثمار في هذا المال يستوعب نسبة هامة من إجمالي الاستثمار فيتجه معدل الاستثمار نحو الانخفاض.
- ❖ تباطؤ النمو السكاني يجعل ارتفاع نسبة رأس المال إلى العمل فتنخفض الإنتاجية الحدية لرأس المال,

وبها ساعد على ترسيخ صحة السياسة الكترية وفاعليتها تلك العلاقة للاقتصادي الإنجليزي فيليبس PHILIPS لعام 1957 بين معدل التضخم ومعدل البطالة, فمن خلال دراسته للعلاقة بين معدلات التوظيف ومعدلات الأجور النقدية , ففي الفترات التي تقل فيها معدلات البطالة ترتفع معدلات الأجور النقدية و العكس من ذلك.

[38] رمزي زآي, مرجع سابق, ص136
[39] نفس المرجع, ص141

لتطور الفكرة إلى وجود العلاقة العكسية بين معدل التضخم ومعدل البطالة وعبر عنه بمحنى " فيليبس" على أساس أنه حينما يرتفع حجم الطلب الفعال والوصول إلى مرحلة التوظيف الكامل يؤدي إلى اختفاء البطالة في نفس الوقت يبدأ التضخم في الظهور, كما أنه في الفترات التي تشهد انخفاض حجم الطلب الفعال, فإن البطالة تتسع و تتدهور الأسعار أي يقل التضخم والشكل (1. 1) يوضح تلك العلاقة.

الشكل (1-1): العلاقة العكسية بين البطالة والتضخم

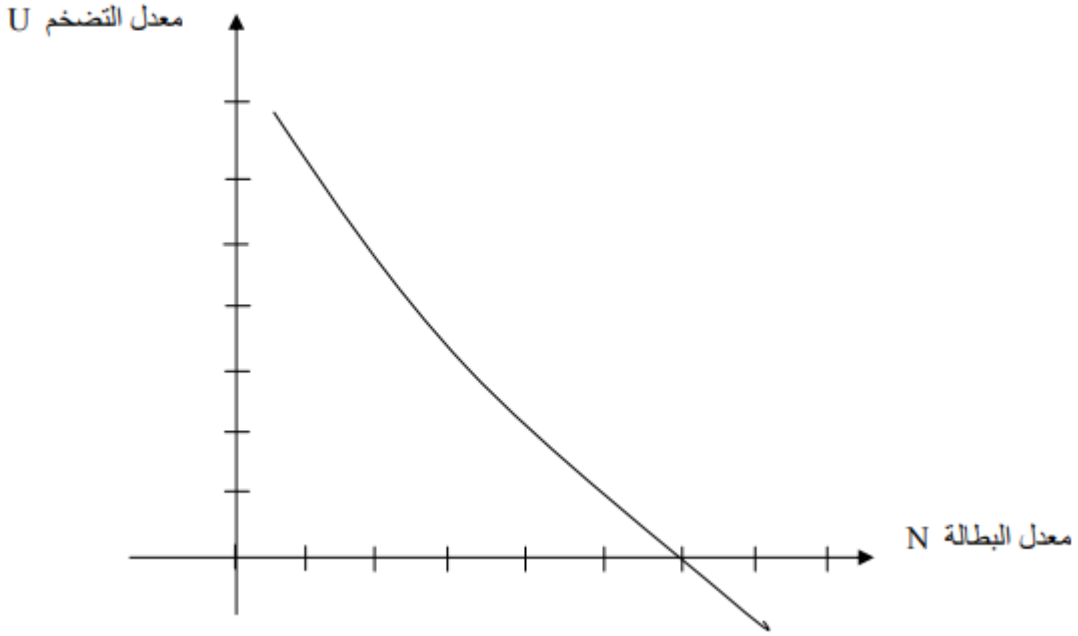

المصدر: محاضرات الأستاذ تومي , مرحلة الأولى ماجستير.

ويرى فيليبس أن علاج التضخم يكون في ارتضاء بمعدل معين للبطالة

و ابتداء من عام 1982 اشارت هذه العلاقة الكترية بين معدل التضخم ومعدل البطالة ففي الوقت الذي بدأ فيه نمو الطلب الكلي ينخفض بسبب ضعف الإنفاق الاستثماري إذ بالأسعار ترتفع(P) لتعرف في نفس الوقت معدلات البطالة تزايد لتصبح العلاقة طردية بين معدل التضخم ومعدل البطالة وهي ظاهرة تعايش البطالة مع التضخم عرفت بمصطلح " التضخم الركودي Stag Flation [40]

الفرع الثاني: النظريات السكانية للمدرسة الكلاسيكية الجديدة:

أهم النقاط الجوهرية للمدرسة النيو كلاسيكية نستخلصها من بعض روادها نجد:

[40] حميدوش علي, مرجع سابق, ص 23

أ- ريتشارد جونز

رفض اعتبار عدد السكان يدخل كمتغير مستقل أو أساسي في تحديد الريع, فيرى أن السكان يميلون لضبط عددهم كلما ارتقى مستوى معيشتهم بتطبيق الموانع الوقائية وفسر ارتفاع الريع للتحسن الذي طرأ في المزارع وارتفاع إنتاجيتها.

ب- ألفرد مارشال:

عارض مالتوس ورأى أن النمو السكاني يمكن أن يزيد من حجم الثروة من خلال ما يؤديه من زيادة إنتاجية الأرض الفقيرة. وأهم ما يميز المدرسة النيو كلاسيكية نظرية الحجم الأمثل.

الحجم الأمثل للسكان عند المدرسة النيو كلاسيكية:

يعرف كارل سويندرز الحجم الأمثل للسكان يتمثل في ذلك العدد الذي ينتج أعلى متوسط للعائد بالنسبة للفرد الواحد[41].

يبين Cannan العلاقة بين السكان كمتغير اقتصادي و اجتماعي و بين موارد الثروة القومية ليصبح الوضع السكاني الأمثل هو الوضع الذي يتوسط وضع الكثرة والقلة عندما يصبح دخل الفرد في المتوسط [42] في أعلى إمكانياته فالحجم الأمثل لا يتصل بالعدد فقط بل بالعلاقة بين العدد من جهة وموارد الثروة من جهة أخرى, والشكل الموالي يوضح نظرية الحجم الأمثل للسكان بأبعادها الثلاثة, القلة والكثرة والحجم الأمثل

الشكل (1-2): نظرية الحجم الأمثل

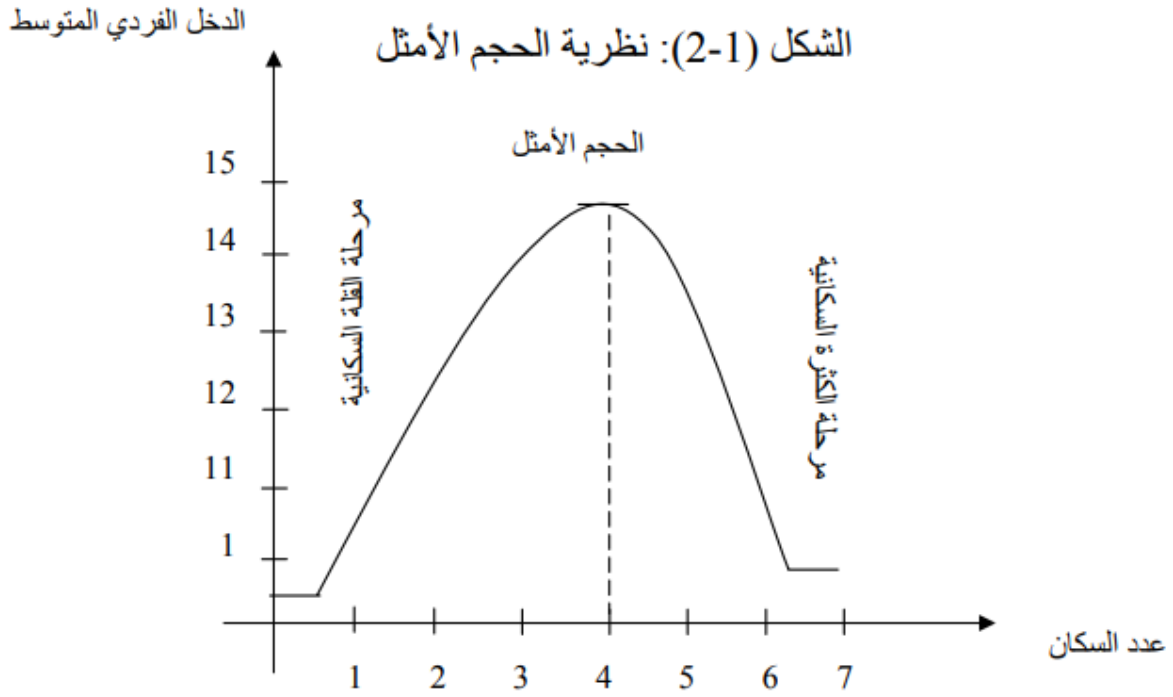

المصدر:صلاح الدين النامق .مرجع السابق .ص114

[41] رمزي زآي, مرجع سابق, ص 108

[42] الدخل الفردي المتوسط: هو مقدار ما يخص آل فرد من مختلف السلع والخدمات التي تدخل في تكوين الدخل القومي في فترة زمنية معينة عادة سنة, يحصل عليه بقسمة قيمة الخل على عدد السكان العاملين.

ولقد تحقق الحجم الأمثل بعد مرحلة القلة أو بصورة أخرى تزايد الغلة, وعند النقطة التي تبدأ بعدها تناقص الغلة وهي مرحلة الكثرة السكانية, حينها يصل الدخل الفردي المتوسط إلى أعلى مستوى ممكن له.
وركزت الأبحاث في نظرية الحجم الأمثل على حالتين:

حالة السكون: تسود اقتصاديات البلدان النامية وهي حالة فرضية غير عملية ويقصد به على أن الحجم الأمثل للسكان في حالة السكون وهو ذلك العدد الذي ينتج أقصى ناتج من السلع والخدمات في المتوسط باستخدام مصادر الإنتاج القائمة في التمع, أي ثبات الدخل الفردي في المتوسط حتى إذا زاد أو قل حجم السكان.

حالة الحركة: تميز الدول المتقدمة بحيث تتغير الأحجام السكانية المثلى تبعا للظروف الجديدة وطبيعة النظام الاقتصادي.

وعلى وجه العموم أهم ما وصل إليه الفكر النيو كلاسيكي في مجال المشكلة السكانية باعتبار السكان عنصر تابع و متبوع في نفس الوقت, ويمكن إيضاح التداخل بين العامل السكاني والعوامل الأخرى رياضيا كما يلي:

$$Q = f(R,L,C,T)/P$$

حيث:

Q: متوسط إنتاجية الفرد

R الأرض والموارد الطبيعية

L: عرض العمل

C: رأس المال

T: التكنولوجيا

P: عدد السكان

ويتضح من الدالة أن عنصر السكان يشكل ازدواجي مرة باعتبار السكان منتجين ومرة أخرى باعتبارهم مستهلكين , فأهتم النيو كلاسيك بالنتائج الاقتصادية لتغير السكان في مجال الإنتاجية كما يلي:

$$\text{عدد السكان} = \frac{\text{حجم الإنتاج}}{\text{مستوى المعيشة}}$$

فأصبح السكان على ضوء هذه النظرية متغير تابعا ومستوى المعيشة يحدد لنا عدد السكان في ضوء حجم معين من الإنتاج.

وفي الربع الأول من القرن العشرين صاغ النيوكلاسيك طرح قضايا النمو والسكان ضمن إطار محكم من التحليل الرياضي وهو ما عرف ب. " دالة كوب دوجلاس "

فافترض النيوكلاسيك إمكانية الإحلال لعنصر العمل مكان رأس المال والعكس صحيح[43] وتقوم دالة الإنتاج الكوب دوجلاس على افتراضيتين أساسيتين هما:

• اعتماد الإنتاج على عنصرين هما العمل ورأس المال

• إمكانية الإحلال بين العنصرين لتحقيق حجم معين من الإنتاج بافتراض فني تكنولوجي معينوفق المعادلة .[44]

$$P=b.L^{K}.C^{J}.F^{T}$$

حيث:

P: حجم الإنتاج

L: عنصر العمل

C: عنصر رأس المال

K: حساسية التغير في الإنتاج تبعا للتغير في عنصر العمل

j: حساسية التغير في الإنتاج تبعا للتغير في عنصر رأس المال

F: التقدم التكنولوجي (الفني)

T: حساسية التغير في الإنتاج تبعا للتغير في عنصر التقدم الفني

فإذا تغير كل من عنصر العمل ورأس المال فإن الإنتاج الكلي يزداد بنسبة مساوية لنسبة تغير هذين العنصرين (K + j) فحين تغير عنصر رأس المال مع ثبات عنصر العمل والتكنولوجيا أو العكس فإن الإنتاج الكلي يخضع الحالة تناقص الغلة.

الفرع الثالث: نظرية العمل غير المحدودة: أرثوليس.

اهتمت هذه النظرية بالسكان وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية أهم فروضها عرض غير محدود للعمل وفي القطاع الزراعي على وجه الخصوص, فتظهر البطالة المقنعة لتنخفض الأجور المدفوعة إلى حد الكفاف, باعتبار الأجور تتحدد وفق قانون العرض والطلب , فلا بدا من انخفاض أسعار عوامل الإنتاج.

ويتساءل " لويس " هل يمكن الاستفادة من هذا الوضع لدفع عجلة التنمية الاقتصادية ؟

وأشار لويس بأن معالجة الوضع يتم بسحب فائض العمالة للقطاع الزراعي إلى القطاع الصناعي بأجور منخفضة باعتبار هذا القطاع تتركز فيه الاستثمارات الحكومية والفردية ويشترط أن تتغير الأجور تبعا لتغير الإنتاجية وعليه يحذر " لويس " من المغالاة في رفع الأجور.[45]

و بهذه السياسة تحول نقمة الزيادة السكانية لدفع عجلة التنمية الاقتصادية.

[43] رمزي زآي, مرجع سابق, ص115
[44] نفس المرجع, ص 117
[45] حمدوش علي, مرجع سابق, ص28

الفرع الرابع: نظرية الطلب على العمل: كونتز "Coontz" .

تنسب هذا النظرية للعالم كونتر سنة 1957 وتنص على أهمية عامل الطلب في تحديد السعر لسلعة م.ا وأبرز أهمية الطلب على العمال كمحدد اقتصادي في تحديد نمو السكان وتوزيعهم ومحدد للهجرة بنوعيها الداخلية والخارجية على المدى الطويل فيرى أن الطلب عامل مؤثر على نمو السكان عن طريق إحداث تغيرات سكانية , وتعد الدول النامية المنطلقة أو الناشئة للتصنيع المال لتطبيق هذه النظرية فيعتقد كونتز أن الصناعة عند بدايتها نجم عنها زيادة ملموسة في طلب العمال وهو ما يترتب عنه زيادة في الأعداد السكانية كنتيجة لعاملين أساسيين هما .[1]

- الانخفاض الملحوظ في الوفيات نتيجة التحسن في الخدمات الصحية المرتبطة بالصناعة
- زيادة معدل الخصوبة مراده زيادة الطلب نظير التقدم الاقتصادي.

المبحث الثاني: مظاهر الزيادة السكانية وأسبابها في الجزائر :

إن التعرف عن حقائق النمو الديمغرافي لسكان الوطن العربي يقودنا إلى دراسة النمو الطبيعي وغير الطبيعي وإلى أسباب هذه الزيادة المذهلة وهذا ما سنحاول التطرق إليه

المطلب الأول: مظاهر الزيادة السكانية في الجزائر.

تتجسد مظاهر الزيادة السكانية في مظهرين هما:

- النمو الطبيعي: ويقصد به التغير السكاني الناتج عن حركتي الوفيات والمواليد و الخصوبة .

- النمو الغير طبيعي: ويقصد به التغير السكاني الناتج عن الهجرة وارتفاع معدل العمر المتوقع للحياة.[46]

الفرع الأول: النمو الطبيعي: (الزيادة الطبيعية).

- انخفاض معدل الوفيات:

تشير بوادر الاهتمام بالصحة العامة واستعمال الطب العلاجي والاستفادة من الطب الوقائي , في خفض معدل الوفيات حيث انتقل من 15.6‰ لفترة (1970-1975) إلى 8.9‰ لفترة (1990-1995), وبذلك انخفاض بحوالي النصف $\frac{1}{2}$عما كان عليه في المرحلة الأولى[47], ليصل معدل الوفيات لفترة (1995 - 2000) إلى 07.72 **‰.**

الجدول رقم (1-2): معدل الوفيات الخام في بعض جهات العالم الجزائر في الفترة (1990-1995)

الوحدة : ألف

الجهة	المعدل
الجزائر	5.9
الأقطار المتقدمة	10.0
الأقطار النامية	9.0
العالم	9.3
أسيا	8.0
أوروبا	11.0
إفريقيا	14.0
أمريكا الشمالية	9.0

المصدر:عبد العلي خفاف .واقع السكان في الجزائر 1998ص77

[46] صالح وهبي, مرجع سابق, ص18

[47] أ.د. عبد علي الخفاف, " واقع السكان في الوطن العربي " ,(الأردن, دار الشروق, 1998 ,(ص76

حسب ما يشير إليه الجدول رقم (1-2) تبدو الجزائر دون قارة أوروبا وأقطار العالم المتقدمة في معدل الوفيات, وهذا يعود أساسا لارتفاع نسبة الشيوخ والمسنين في الهرم السكاني لقارة أوروبا وأقطار العالم المتقدمة, وكذا الارتفاع مستوى المعيشة والخدمات المتنوعة و كون المعدل العربي دون المعدل الإفريقي نتيجة إلى ما أولته هذه الدول من اهتمام خلال السنوات الماضية لتحسين مستوى الرعاية الصحية للسكان وتوسيع شموليتها, فقد نتج عن تلك الجهود تغطية الخدمات الصحية ل. 80% من سكان الجزائر خلال عام 1998. وتعد أعلى نسبة مقارنة بالدول النامية وترتفع هذه النسبة إلى 90% في عدد من الدول العربية .. الأردن, الإمارات, الكويت, السعودية, البحرين, لبنان, عمان, و سوريا في عام 2000 رغم أنه ينخفض في موريتانيا حيث تصل تغطية الخدمات الصحية إلى 33% أما اليمن فتصل إلى 45.%

الجدول رقم (1-3) : تطور معدل الوفيات الخام في الجزائر و الأقطار العربية

الوحدة:الألف

الأقطار	معدل الوفيات الخام لكل 1000 من السكان		
	1970	1980	1999
الأردن	14,7	5,5	*5,0
الإمارات	10,9	5,0	3,0
البحرين	8,5	03	-
تونس	13,6	9,0	6,0
الجزائر	16,2	12,0	6,0
جيبوتي	21,9	17,0	17,0
السعودية	17,8	9,0	4,0
السودان	20,8	17,0	11,0
سورية	13,4	9,0	5,0
الصومال	23,7	22,0	20,8
العراق	15,5	9,0	10,0
عمان	21,1	13,3	3,0
فلسطين	-	6,8	4,0
قطر	12,6	-	3,7
الكويت	5,5	4,0	2,0
لبنان	10,3	9,0	*6,0
ليبيا	15,6	12,0	4,0
مصر	17,7	13,0	6,3
المغرب	16,4	12,0	7,0
موريتانيا	22,2	19,0	**13,4
اليمن	23,0	19,0	**11,3

*بيانات عام 2001

*بيانات عام 2000

المصدر: الأمانة العامة للجامعة العربية و أخرون. التقرير الاقتصادي العربي الموحد.سبتمبر 2002 ص240

نلاحظ من الجدول رقم (1-3) تفاوت نسب الوفيات بين الدوال العربية حيث سجلت أعلى نسبة الوفيات في الصومال بمعدل20.8 ‰ تليهما موريتانيا ,جيبوتي اليمن و السودان بمعدلات على التوالي

17,4‰ , 17.0‰ , 11,3‰ , 11‰ لتقل عن 10‰ في جل الأقطار العربية الأخرى .

و سجلت اقل نسبة في الكويت بمعدل 02‰ نظرا للتطور الصحي و نفس الوضع سجل في الإمارات وعمان والسعودية لتعرف جل الأقطار العربية تراجع ملحوظ في معدل الوفيات نتيجة السبب السالف الذكر عدا العراق الذي عرف ارتفاع ملحوظ من 9.0 ‰ لسنوات الثمانينات إلى 10.0‰نتيجة الحرب والحصار الأمريكي , مما أثر على الوضع الاقتصادي و الصحي للعراقيين , فقد انتقلت نسبة الوفيات للوطن العربي من 16.07 ‰ السنة 1970 إلى حوالي 11,28 ‰ سنة 1980 لتصل في عام 1999 إلى 7.42 ‰.

1 - 1 -وفيات الأطفال دون سن الخامسة :

تشكل وفيات الأطفال دون سن الخامسة نسبة عالية من إجمالية الوفيات في الوطن العربي وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (1-4): تطور وترتيب وفيات الأطفال دون سن الخامسة في الأقطار العربية لسنوات 1999-1980-1970

الأقطار	معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة لكل 1000 مولود حي			الترتيب التنازلي بالمقارنة مع دول العالم
	1970	1980	1999	
الأردن	107	*	35	91
الإمارات	83	*	9	145
البحرين	93	*	16	142
تونس	201	100	30	101
الجزائر	192	139	41	87
جيبوتي	241	*	159	27
السعودية	185	85	25	115
السودان	177	145	109	43
سوريا	129	73	30	101
الصومال	*	*	211	7
العراق	127	95	128	34
عمان	200	86	16	142
فلسطين	*	*	26	114
قطر	93	*	16	142
الكويت	59	35	12	147
لبنان	50	12	32	98
ليبيا	160	80	22	123
مصر	235	175	52	73
المغرب	187	152	53	72
موريتانيا	25	175	183	16
اليمن	303	198	119	32
الوطن العربي	161,68	110,71	68	22

المصدر: ربيع كسروان " حالة الطفل في الوطن العربي , " (في مجلة المستقبل العربي , رقم 96, العدد 24 في 11 / 2001ص 187)

2 - 1 - وفيات الأطفال الرضع :

يعرف معدل وفيات الأطفال الرضع بعدد الأطفال المتوفون في السنة الذين تقل أعمارهم عن السنة إلى المواليد خلال تلك السنة في الألف[48] ومن اجل خفض هذه النسبة تولي الحكومات العربية عناية خاصة بالأمهات و المواليد الجدد من اجل تنشئة سليمة لهؤلاء الرضع و تفاديا أن يكونوا عبئا على التمع و هذا ما تحاول أن نوضحه في الجدول الموالي لتطور معدل وفيات الأطفال الرضع في الأقطار العربية.

الجدول رقم (1-5): تطور معدل وفيات الأطفال الرضع في الأقطار العربية لفترة (97-99)

الأقطار	معدل وفيات الرضع دون السنة لكل 1000 مولود حي	
	1997	1999
الأردن	30	29
الإمارات	15	8
البحرين	18	13
تونس	38	24
الجزائر	45	36
جيبوتي	107	104
السعودية	24	19
السودان	72	67
سوريا	33	25
الصومال	113	125
العراق	103	104
عمان	18	14
قطر	17	12
الكويت	15	11
لبنان	29	28
ليبيا	57	19
مصر	56	41
المغرب	52	45
موريتانيا	93	120
اليمن	80	86
فلسطين	*	23

المصدر: ربيع كسروان, مرجع سابق, ص 188.

[48] حميدو ش علي, مرجع سابق, ص34

يشير الجدول رقم (1-5) إلى انخفاض نسبة وفيات الأطفال, عدا العراق نظرا للتدهور الصحي نتيجة الحصار, و هذا راجع للتحسن في مستوى الخدمات الصحية , ليصبح هذا المعدل ما دون 70 حالة وفات لكل طفل مولود وهو الحد الأعلى المقبول عالميا[49]. و لقد تفاوتت معدلات وفيات الأطفال بين الدول العربية و الجزائر, حيث يلاحظ أن دول مجلس التعاون الخليجي تمتاز بانخفاض معدل الوفيات الرضع الذي يتراوح بين 7, 7 حالة إلى 19 حالة وفاة لكل ألف مولود حي, في حين بلغ هذا المعدل في الصومال و جيبوتي والعراق ما بين 104- 125 حالة وفاة لكل ألف مولود حي لعام 1999, وقد نجحت جميع الدول العربية في خفض هده المعدلات عدا العراق, فتراجع المعدل نحو 26 % في العراق خلال الفترة 1980- 1999 .[50]

- إن اخطر مرحلة يمر بها المولود الجديد هي السنة الأولى من عمره, مما يتطلب رعاية خاصة بالأطفال الرضع من حيث الغذاء و النظافة و الرعاية الصحية و تعد أهم أسباب ارتفاع الوفيات في معظم الدول العربية إلى عدة عوامل منها:

العامل الغذائي: الذي يرتبط بدخل الفرد[51] فانخفاضه في الصومال و موريتانيا و اليمن يعكس بوضوح ارتفاع نسبة وفيات الأطفال, إلا أن الأمر ليس مطلقا, فهناك عوامل أخرى كانخفاض إسهام القطاع الزراعي مما يؤدي إلى ازدياد الحاجة في تأمين المواد الغذائية محليا

العامل التربوي: أكدت الدراسات الحديثة أنه كلما زادت ثقافة الأم ارتفعت إمكانية بلوغ طفلها الخامسة ففي أبحاث الخصوبة الذي اجري في القاهرة تبين أن الأطفال الذين يرضعون حليب أمهاتم لمدة تتراوح بين 15 و 20 شهرا احتمال العيش لديهم 93 %, بينما الأطفال الذين لم يتغذوا فقط من ثدي الأم أو تغذوا لمدة تقل عن ثلاث اشهر احتمال العيش 64 %, لما أكدوا أن مستوى ثقافة الأم يزيد من احتمال العيش للطفل باعتبار أن التربية تعزز قدرة المرأة على تأمين رعاية أفضل لطفلها و نظرا لأن النسبة الكبرى من الأمية في الدول العربية تقع بين النساء هذا ما اثر من معدل وفيات الأطفال.

بالإضافة إلى العامل الصحي الذي يلعب الدور الفعال في خفض معدل الوفيات بالإضافة إلى عامل الحرب الذي حصد اكبر حصة للوفيات في العراق هذا ما يبرر ارتفاع هذه النسبة على خلاف الدول العربية الأخرى فقد بلغ عدد الوفيات أكثر من مليون وفاة في الحرب العراقية الإيرانية .[52]

بالإضافة إلى الكوارث الطبيعية كالزلزال, لبنان 1954 , الجزائر 1980-2003, اليمن 1983 أدت كلها إلى رفع أعداد الوفيات[53]

2-ارتفاع المواليد :

[49]التقرير الاقتصادي العربي الموحد, سبتمبر 1999 ,ص 22
[50]التقرير الاقتصادي العربي الموحد, سبتمبر 2002 ,مرجع سابق, ص 22
[51]قادري محمد الطاهر, " إشكالية النمو السكاني و جهود التنمية الاقتصادية قبيل التحولات الاقتصادية الكبرى في الوطن العربي قبل 1990 ," (أطروحة ماجستير , آلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسير, جامعة الجزائر ,98-99 ,(ص33
[52]قادري محمد الطاهر, مرجع سابق ص65
[53]نفس المرجع, ص69

عرف معدل المواليد ارتفاع ملحوظ إلا في الدول التي تمارس أساليب تحديد النسل هذا ما جعل عامل ارتفاع المواليد من أهم مظاهر الزيادة السكانية, حيث تشير المؤشرات الإحصائية إلى أن معدل المواليد انتقل من 46‰لسنوات (1970-1975) إلى 37.1‰ لسنوات (1990-1995) ليصبح يعادل حوالي 30‰ السنة 2000 ورغم هذا الانخفاض الطفيف فلا يزال مرتفعا بالمقارنة مع الأقطار المتقدمة البالغ 14‰ رغم انه يقل عن المعدل الإفريقي الذي بلغ 43 ‰ ويرجع الاختلاف الحقيقة اثر ممارسة تحديد النسل للدول الآسيوية و الأوروبية و ضعف هذه الممارسة في الأقطار العربي[54] و هذا ما يحاول الجدول الموالي إيضاحه:

[54]عبد علي الخفاف, مرجع سابق ,ص78

الجدول رقم (1-6):تطور معدل الولادات الخام في الأقطار العربية

الأقطار	معدل المواليد الخام لكل 1000 من السكان			
	1970	1980	1990	2000
الأردن	47,2	45,0	46,4	25
الإمارات	35	30	21,1	18
البحرين	39	*	25,0	16
تونس	39	35	26,2	20
الجزائر	49	42	37	27
جيبوتي	50	*	*	35
السعودية	48	43	39,2	32
السودان	47	45	32,0	32
سوريا	47	46	42,3	29
الصومال	50	50	47,7	50
العراق	47	41	37,7	34
عمان	50	50	41,5	36
فلسطين	*	*	22	41
قطر	34	*	30,8	18
الكويت	47	37	31,1	19
لبنان	35	30	27,6	20
ليبيا	49	46	42,3	28
مصر	40	39	28,9	27
المغرب	47	38	27,7	23
موريتانيا	45	43	49,2	54
اليمن	53	53	44,5	46
الوطن العربي	44,96	41,94	37,1	30

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على التقرير الإقتصادي العربي الموحد2001-2002 .

يوضح الجدول رقم (1-6) انخفض معدل المواليد لبعض الأقطار العربية لمصر, لبنان, المغرب نظرا لاتجاه هذه الأقطار لممارسة سياسة سكانية تتسم بتحديد النسل وتخطيط الأسرة و هو انخفاض كبير مقارنة لبعض الدول الأخرى كالجزائر , الإمارات , السعودية لغياب سياسة سكانية معلنة, فقد سجلت أعلى نسبة للولادات في موريتانيا ب 54 % ثم الصومال ب 50% بينما سجلت اقل نسبة في البحرين ب 16 المولود لكل 1000 من السكان تليها قطر والإمارات بنفس المعدل 18 ألف مولود لكل ألف من السكان لتعرف الدول الأخرى تقارب في معدل بين 25-35 مولود لكل ألف من السكان.

هذا الواقع الديمغرافي يتسم بتفوق معدل الولادات على معدل الوفيات يرجع لإمكانية التأثير على الوفيات بفعل التقنيات الصحية, ولصعوبة تحقيق خفض للولادات بفعل ما يستلزمه من مستوى اقتصادي و اجتماعي و وعي ثقافي هذا التنامي السريع للسكان راجع لمستويات الخصوبة العالمية التي تميز اغلب البلدان العربية فبطأ وتيرة انخفاض معدل الولادات يرافقه انخفاض سريع في معدل الوفيات مما أدى إلى زيادات في نسبة السكان ويمكن تقسيم البلدان العربية إلى ثلاث زمر حسب ارتفاع معدل الوفيات السنوي[55] :

البلدان كثيرة الوفيات المعدل أعلى من 13 $_0$%

البلدان المتوسطة الوفيات المعدل بين 10 $_0$% - 13$_0$%

البلدان قليلة الوفيات المعدل اقل من 10$_0$%

كما تشكل الخصوبة في الوطن العربي مشكلات صحية و تتمثل في حالات الولادة المتكررة, قصر الفترة بين حمل وأخر, والحمل في سن خطير و هي قبل 20 و فوق 35 سنة بالإضافة إلى الولادة دون إشراف الطبيب خاصة في الأرياف[56]. مما يؤدي إلى ارتفاع نسبة الوفيات في بعض المناطق خاصة الريفية منها.

الفرع الثاني: العمر المتوقع عند الولادة :

يعد العمر المتوقع عند الولادة من المؤشرات الاجتماعية الهامة وذات الدلالة للتحسن في مستوى الرعاية الصحية و الخدمات الأساسية والجدول الموالي يوضح تطور العمر المتوقع للأقطار العربية تبعا لسنوات السبعينات و الثمانينات والتسعينات مما يعكس التحسن الملحوظ للخدمات الصحية والمعيشية وغيرها.

[55] عبد الكريم اليافي وآخرون, "المجتمع العربي ", (جامعة الإمارات العربية المتحدة , 1989) , ص 108

[56] محمد الصقور, رجب علي الشناوي, صالح ذياب هندي, "قضايا التنمية العربية", (الأردن, دار الفكر), ص25

الجدول رقم (1-7): تطور العمر المتوقع عند الولادة

الوحدة : السنوات

الأقطار	العمر المتوقع عند الولادة		
	1970	1980	2000
الأردن	54	56,0	70
الإمارات	61	68	75
البحرين	62	63	73
تونس	54	62	73
الجزائر	53	59	71
جيبوتي	40	*	47
السعودية	52	61	72
السودان	43	48	56
سوريا	56	62	69
الصومال	*	*	48
العراق	55	62	59
عمان	47	58	73
فلسطين	*	*	72
قطر	61	*	75
الكويت	66	71	77
لبنان	64	65	70
ليبيا	52	60	71
مصر	51	56	67
المغرب	52	58	67
موريتانيا	43	47	54
اليمن	41	49	63
الوطن العربي	53	59	67

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي، 2002 ، مرجع سابق، ص 240.

نلاحظ من الجدول رقم (1-7) ارتفاع معدل العمر المتوقع عند الولادة في الدول العربية من 53 سنة لعام 1970 إلى 59 سنة لسنة 1980 ليصل 67 عاما سنة 2000, نظرا لتحسن ظروف المعيشة بشكل عام والخدمات الصحية بشكل خاص ويتفاوت هذا العدل مع تباين الخدمات الصحية ومستوى شموليتها للسكان فيتفاوت المعدل بين 47 سنة في جيبوتي و 77 سنة في الكويت ففي الوقت الذي تكون فيه المعدلات لبعض الدول العربية ومن أبرزها دول الخليج (الأردن والإمارات البحرين, السعودية وقطر) تتراوح بين 70 و77 عاما يقارب المعدل للدول الصناعية الكبرى الذي بلغ 78 عاما لفترة (1995-2000) لتسجل انخفاض المعدلات في الدول العربية خاصة جيبوتي , موريتانيا, اليمن و السودان لتتراوح ما بين 47-48 عاما لتعكس المستوى الصحي والغذائي لتلك الدول من ناحية مستواها و شموليتها بالإضافة إلى حجم الميزانية المخصص لهذا القطاع.

ويفوق المعدل للعمر المتوقع عند الولادة للجزائر68 عاما من المعدل العالمي (66 عاما) رغم انه اقل من المعدل للدول الصناعية (78عاما) لما عرفته من تطور في الخدمات الصحية و الخدمات الأساسية وهذا ما يعكسه الجدول الموالي الذي يظهر العمر المتوقع عند الولادة للجزائر مقارنة بالدول النامية والصناعية و العالم.

الجدول رقم (1-8): مقارنة العمر المتوقع عند الولادة للجزائر مع البلدان الأخرى

الوحدة: السنوات

البيانات	1970	1980	2000
الجزائر	53	59	67
جميع الدول النامية	55،6	8،56	64،4
البلدان الصناعية	70،4	76	78
العالم	59،9	62	66،7

المصدر: مجلة المستقبل العربي , العدد 266 , الصادر في 4/ 2001 , ص196

1- البلدان المصدرة للعمالة الماهرة والمتخصصة بصف رئيسية وعلى نطاق واسع وتضم كل من لبنان, مصر و الأردن, والسودان.

2- البلدان المصدرة للعمالة غير الماهرة وتضم اليمن.

3- البلدان المصدرة للعمالة الماهرة وغير ماهرة وتضم الجزائر والمغرب خصوصا اتجاه أوروبا.

4- البلدان المستوردة للعمالة خاصة الماهرة كالإمارات, قطر, الكويت, السعودية وليبيا.

5- البلدان ذات الاكتفاء الذاتي لا تصدر و تستورد العمالة على نطاق واسع كسوريا والعراق وتونس كما أسهم تدفق الريفيين المستمر للمدن إلى عدة سلبيات كعرقلة القطاع الزراعي و عجز المدن على استيعاب الأعداد الهائلة للمهاجرين إليها مما خلق ما يسمى ب " ترييف المدن ".[57]

كما تتميز الهجرة الخارجية أنها تتم نحو الدول النفطية, والهجرة كعامل ديموغرافي سبب من أسباب تغيير السكان تعاظم دورة خاصة في أقطار الخليج العربي ولعل نموذج الهجرة العربية إلى خارج حدود الوطن العربي هو موجة اللبنانيين و السوريين نحو أمريكا واستراليا و يقارب عددهم أكثر من 1،5 مليون نسمة وبنفس النسبة لأوروبا, في حين بلغ عدد العرب في أسيا وإفريقيا أكثر من 3 مليون نسمة .

و يقابل هذه الأعداد العربية وجود جاليات فرنسية, إيطالية... في الأقطار العربية يقدر عددها ب 4 مليون نسمة غالبيتها لدول النفط والخليج العربي ,استقبلت السعودية 50% من عدد الوافدين و20% الكويت و18 % الإمارات العربية.

المطلب الثاني: أسباب الزيادة السكانية في الجزائر:

ترجع أسباب الزيادة السكانية لجملة من العوامل الاجتماعية والاقتصادية و السياسية التي تعمل على رفع معدل الولادات و رفع معدل الوفيات بالإضافة إلى ارتفاع الخصوبة لدى المرأة الجزائرية إذ بلغ متوسط الأسرة الجزائرية سبعة أطفال, وتعد هذه الخصوبة من أعلى معدلات الخصوبة في العالم رغم انخفاض معدل الخصوبة الكلي من 6،33 لكل امرأة خلال الفترة 1980- 1984 إلى 37،5 مولود في الفترة 1990-1994 و يتوقع أن يستمر الانخفاض إلى 4،36 خلال الفترة 2000 - 2004 . إن ميل الخصوبة للانخفاض نتيجة عدة عوامل تؤثر عليها كالمستوى التعليمي للمرآة, و مدة الحياة الزوجية, والقدرة على الإنجاب و العادات و التقاليد إضافة للقيم السائدة في التمع و استخدام وسائل تنظيم الأسرة والوضع الاقتصادي.[58]

الفرع الأول: العوامل الاجتماعية: وتتمثل فيما يلي:

1- ميل العرب إلى الزواج المبكر : إن السمة الغالبة لأغلب المجتتمعات الزراعية والعربية بوجه خاص ارتفاع نسبة المتزوجين لديهم وفي سن مبكر لا يتعدى في المستوى 18 سنة خاصة للإناث وذلك للأسباب التالية [59]

2-البيئة الزراعية: يشكل سكان الأرياف النسبة العالمية لمعظم البلدان النامية, وتعد الزراعة مصدر عيش أغلبيتهم, هذه الميزة تغلب على الدول العربية و باعتماد القطاع الزراعي على عامل العمال (اليد العاملة الكثيفة)

[57] عبد علي الخفاف, مرجع سابق, ص 123

[58] موسى الضرير, " التحدي الديموغرافي والسكاني في الوطن العربي", (في معلومات دولية, السنة الثامنة, العدد 63 ,2000 ,(ص40

[59] عبد الجابر تيم, وآخرون, " مستقبل التنمية في الوطن العربي" ,(عمان, دار اليازوري العلمية, 1998) , ص11

نظرا لقلة تكلفتها و باعتبار الأطفال راس مال الفلاح العربي عرفت البيئة الزراعية نمو متزايد للسكان لتوفير الجهد البشري[60]

3- أهمية الأطفال في المجتمعات المختلفة وقلة تكلفة تربيتهم :

تبرز أهمية العائلة الموسعة في المجتمعات الزراعية بدرجة عالية فمن طبيعة هذه المجتمعات حبهم للأطفال وانتشار القيم الاجتماعية التي تشجع كثرة الأطفال باعتبارهم عزوة الأسرة و القبيلة كما لا تكلف تربية الأطفال في الأرياف نفقات عالية نتيجة الانخفاض في المستوى المعيشي للسكان أصلا وقلة المتطلبات الأولاد إذ يعد كل مولود مستقبلا يد عاملة

4- النظرة المختلفة للمرأة :

إن فقدان إسهام المرأة في عملية التنمية لفترة طويلة و توقف عملية الإعالة على الرجال إضافة التأثير العامل النفسي للمرأة و حرمها على الإكثار من الأطفال خوفا و حرصا من الطلاق باعتبارها الوسيلة المثلي للإحتفاض بالزوج [61]. بالإضافة لعامل تفضيل الذكور على الإناث الراجع إلى عادات وقيم رسخت في أذهان المجتمعات فرغبة الأسرة في الحفاظ على اسمها وممتلكاتها وخوفا من الفتاة كعبء يثقل كاهلها كل ذلك يزيد من رغبة الآباء في إنجاب الذكور دون الإناث وما يستتبع ذلك من زيادة عدد الأولاد ويشترك الرجل في هذا العامل مع المرأة على حد السواء[62]

5- العامل الديني:

حثت الديانات السماوية على التناسل لا سيما الدين الإسلامي فقد أباح تعدد الزوجات والطلاق عوامل ساهمت بقسط وفير على زيادة معدلات الإنجاب في الأقطار العربية كما شجع الدين الإسلامي على التبكير في الزواج و الإقبال عليه.

6- عدم انتشار وسائل منع الحمل :

على خلاف ما قطعته الدول المتقدمة من أشواط متقدمة بمختلف الوسائل خاصة وسائل منع الحمل للتحكم في معدلات المواليد لم تجد هذه الأفكار الصدى الكافي في الدول العربية نظرا للعامل الديني والتقاليد الاجتماعية بالإضافة للنسب العالية للأمية في أوساط الإناث.

[60] حميدوش على مرجع, سابق, ص40
[61] توفيق بيضون, مرجع سابق, ص27
[62] لسيد رمضان, " إسهامات الخدمة الاجتماعية في مجال الأسرة والسكان, " (القاهرة, دار المعرفة الجامعية, 2002) , ص291

الفرع الثاني: العوامل الاقتصادية:

نحصر هذه العناصر الرئيسية فما يلي:

1- تقدم الطب و ازدياد الوعي الصحي بين الأمهات وكثرة مراكز الأمومة و العيادات الطبية مما يقلل من عدد الوفيات عند الأطفال كما عمل على القضاء على الكثير من الأمراض المعدية والوبائية[63] إلى جانب تحسين الظروف المحيطة بالعمل والولادة ورعاية الأطفال والصحة العامة بالإضافة إلى انتشار المراكز الصحية والعيادات الطبية والولادة العامة والخاصة و خاصة المانية.[64]

2- ارتفاع تكاليف وسائل تنظيم النسل:

إذ لا تزال الدول العربية تعرف ارتفاعا نسبيا في تكاليف وسائل تنظيم الأسرة إضافة إلى عدم إعطاء الأولوية والأهمية لهذه الوسائل و كيفية استعمالها.

3- **التقدم العلمي والتقنية**

أدى التقدم العلمي والتقني في ميادين الطب و الزراعة والصناعة إلى زيادة في النمو السكاني نظرا لما استفادة منه في القضاء على جملة من الأوبئة وتوفير موارد العيش فقد عمل التقدم العلمي في زيادة غلة المحاصيل مما عزز بشكل رئيسي مضاعفة القدرة على الإنتاج فساعد الناس على الإكثار من النسل لتغطية الحاجيات المتزايدة للقوة العاملة [65]

4- **الفقر:**

باعتبار الفقر ظاهرة اجتماعية جذورها اقتصادية تؤدي إلى خفض الوعي بالمسؤولية ولنظرة الرشيدة،هذا الوضع يترتب عليه المزيد من الإنجاب.[66]

[63]نعيم الظاهر, " جغرافيا الوطن العربي", (عمان, دار الباروزي العلمية, 1999) , ص 180.
[64]السيد رمضان, مرجع سابق, ص291.
[65]جون-ل سايتز, " السياسات التنموية, مقدمة حول القضايا والمسائل العالمية", ترجمة سمير حمارة, (الأردن, دار عمار, 1990) , ص 35.
[66]بوعوينة سليمة, " ظاهرة الفقر وانتشارها في الجزائر",(أطروحة ماجستير, آلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير, جامعة لجزائر, 2002-2003 ص 25.

[67]المبحث الثالث: عوامل و سياسات النمو الديمغرافي

إن النمو الديمغرافي في أي بلد يعد من المحاور الكبرى التي يعتمد عليها في وضع السياسات والاستراتيجيات التنموية و هذا الأخير له عدة عوامل و سياسات

المطلب الأول : عوامل النمو الديمغرافي

النمو الديمغرافي هو محصلة لثلاثة عناصر هي المواليد و الوفيات و الهجرة و يحدث النمو الديمغرافي عادة تتبدى زيادة عدد المواليد على عدد الوفيات والزيادة الطبيعية و أيضا نتيجة انتقال الأفراد من مكان لأخر (الزيادة الصناعية الهجرة[68]

1-الخصوبة : الخصوبة هي القدرة الممكنة في الإنجاب عند جنس البشر[1]وهي تختلف من مجتمع لأخر كما أما تختلف من مكان لأخر و من مجموعة سكانية الأخرى داخل ا تمع الواحد و ذلك نتيجة عوامل اقتصادية و اجتماعية و بيئية تختلف توزيع الخصوبة بين دول العالم اختلافا كبيرا حيث يتراوح معدل المواليد بين 10-55 في الألف و تتركز المعدلات المرتفعة للخصوبة في الدول النامية بصفة عامة (مثل أمريكا اللاتينية باستثناء الأردن , تون و ارجواي وفي الدول الأفريقية وكذلك في قارة أسيا باستثناء اليابان و تايوان) و بالرغم من أن هناك قلة من الدول النامية قد شهدت انخفاضا طفيفا في معدل المواليد يا إلا أن ذلك ليس بالوضوح الكامل الذي يمكن إدراكه بالنسبة لكثير من الدول المتقدمة حيث هبط بمعدل المواليد هبوطا ملموسا في العقود الزمنية الماضية [2](وعلى ذلك فان الخصوبة يمكن تقسيمها إلى تحطين كبيرين نمط الخصوبة المرتفعة في الدول النامية و الأخر نمط الحصوية المنخفضة في الدول المتقدمة و الجدول الموالي يوضح ذلك الجدول رقم (01-9) توزيع الحصوية في العالم (معدل الخصوبة لكل امرأة)

السنة / الناطق	1970	2000
العالم	4.5	3.3
الأقطار المتقدمة	2.8	1.4
الأقطار النامية	5.4	3.6

المصدر : برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقرير التنمية البشرية لعام 2003 مركز دراسات الوحدة العربة بيروت ، ص 253

على الجفاف "جغرافية السكان" دار الفكر للطباعة والنشر، العراق، 1999 همه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقرير التنمية البشرية لعام 1994 مركز دراسات الوحدة العربية، د. مروت ، ص 211 وهو يخص معدل السنوات (1950-1955)

من خلال الجدول يتضح الفارق في معدلات الخصوية بين الأقطار المتقدمة و الأقطار النامية حيث بلغ مع . معدل الخصوبة 3 . 6 (لكل امرأة في الدول النامية مقابل معادل 1.4لكل امرأة في الأقطار المتقدمة لسنة 2000 ، كما يتضح

[67] بلحسن بلخير مرجع سابق ص 158
[68] فتحي محمد ابو عيانة مرجع سابق ص 144

الانخفاض التدريجي لمعادلات الخصوبة حيث انخفض من 2.8سنة 1970 إلى 1.4سنة 2000 في الأقطار المتقدمة أي خلال 30 سنة انخفض معدل الخصوبة إلى النصف أما في الدول النامية في انخفض معدل الخصوبة من 5 . 4 (معدل السنوات 1950-1955) إلى 3.6 (لكل امرأة)مسنة 2000 و هذا الانخفاض يبقى عضيلا مقارنة مع الأقطار المتقدمة وبشكل عام فإن معدلات الخصوبة في العالم تتجه إلى الانخفاض حيث بحد معدل الحصوبة سنة (1970) 4.5و انخفض إلى 3.3 سنة 2000

1 - 1 - الخصوبة و درجة التقدم الاقتصادي و الاجتماعي : إن العلاقة بين مستوى الخصوبة ودرجة التقدم الاقتصادي و الاجتماعي يبدو في مقارنة معدل المواليد و بعض المؤشرات الهامة مثل نصيب الفرد من الناتج القومي و نسبة الأيدي العاملة في الصناعة ثم . و بعض المواد. رات الاجتماعية ولقد أوضحت نتائج هذه المقارنة أن مستويات الحصرية العالية تتمشي مع انخفاض درجة التقدم الاقتصادي و الاجتماعي و العكس (الجدول رقم (04) حيث يمكن تقسيم الدول بصفة عامة إلى مجموعتين كبيرتين إحداهما تتميز بخصوبة مرتفعة و تقدم اقتصادي و اجتماعي منخفض و هي مجموعة الدول النامية والأخرى على النقيض من ذلك حيث تنخفض الخصوبة و يرتفع المستوى الاقتصادي و الاجتماعي و هي مجموعة الدول المتقدمة

الجدول رقم (1-10) الخصوبة و المستوى الاقتصادي والاجتماعي

المؤشرات	الدول المتقدمة	الدول النامية
معدل الخصوبة(لكل امرأةلسنة2000)	1.4	3.6
أ-مؤشرات اقتصادية		
-متوسط دخل الفرد السنوي	13500	1085
-عدد المزارعين والفلاحين(مليون)		1500
-النسبة المئوية الى الناتج القومي الاجمالي	35	%22
-النسبة المئوية من انتاج الغذاء	% 78	%20
ب-مؤشرات اجتماعية	% 80	
-متوسط نصيب الفرد من الانفاق الصحي السنوي		11
متوسط ن ف من الانفاق التعليمي السنوي	459	28
عدد السكان لكل طبيب (نسمة)	490	2140
نسبة المتعلمين	380	%60
	% 99	

المصدر مركز البحوث و الدراسات الإنسانية *دراسات اقتصادية" جمعية أمن الدولة العلمية الجزائر في العدد الأول، السداسي الأولى ، سنة 1999م 2012-2013

* المقر الجدول رقم (2) .

من تعليقا لهذا الجدول يبدو واضحا الاختلاف الكبير و الشاسع بين مختلف النسب والمعدلات و هذا . بلال على الاعلامية و الترابط بين الخصوبة ودرجة التقدم الاقتصادي و الاجتماعي فنجد أن الزراعة تلعب دورا كما في الدول ذات الخصوبة المرتد عن أبي الدول النامية حيث بلغ عدد الزراعي 15000 مليون في الدول النامية مقابل 35 مليون في الدول المتقدمة و بعض الفعل الفردي السنوي كذلك حيث تم . حد 1350 في ال. طول المتقدمة مقابل 1085 في الدول النامية أي أكثر من 13 مرة بإضافة إلى مساهمة الدول المتقدمة ب 80 % من إنتاج الغذاء مقاس 20 في

الدول النامية أما عن المؤشرات الاجتماعية نجد أن متوسط نصيب الفرد من الإنفاق السخي تستوي و متوسط نصيب الفرد من الانفاق الصحي السنوي ينخفض في الدول النامية (511 و528) على التوالي و يرتفع في الدول المتقدميتر459كو $ 490 على التوالي -

2- الوفيات : تعد الوفيات عنصر هام من عناصر تغيير السكان حيث تقوى في أثرها عامل الحرة و إن كانت تتناقص مع الخصوبة و يمكن التحكم في مستواها ولم ينو أثرها في تغير حجم السكان فقط بل و في تركيبهم خاصية التركيب العمري حيث ترتبط الوفيات دائما مستوى التعمير و كذا بلقى التحكم في الوفيات قبولا أكثر مما يلقاه التحكم في الحصوبة[1]

2- **1تجاهات الوفيات و تطورها** : لقد شهدت معظم دول العالم انخفاضا في مستوى الوفاة بين السكان في الستين الأخيرة سواء كانت دولا متقدمة أو نامية ويرجع ذلك بالدرجة الأولى إلى التقدم الطبي و يعد الهبوط في الوفيات من العوامل الرئيسية التي أدت إلى ظاهرة الانفجار السكاني و التي تعد أحد ملامح التاريخ البشري الحديث و خاصة في ال. دول النامية حيث تمثل تحديا ضخما لمواردها (2) ويمكن تقسيم اتجاه الوفيات في العالم إلى نمطين رئيسين نمط الهبوط في العالم المتقدم و الأخر في العالم النامي 3 و لقد ارتبط هذا الانخفاض (الهبوط) مظاهر التقدم الاقتصادي و الحضاري و الاجتماعي و خاصة في الدول المتقدمة و بالرغم من أن الوفيات قد انخفضت في القارات المتقدمة مبكرا إلا باسم , تمرد في الاحة باض التدريجي بنسبة أقل من القارات ال[69]نامية (4) و الجدول الموالي يوضح ذلك الجدول رقم (1-11)اتجاهات الوفيات في العالم الدول

الدول/المعدل	الو معدل فيات الخام *بالألف	
	(1970-1965)*	2000*
الأقطار المتقدمة	9.1	10
الأقطار النامية	16.5	9

المصدر*جاك فالان سكان العالم ترجمة حمدان حلاجي د م . ج : الجزائر: 1991 ، ص 75. علي خفاف ، مرجع سابق ، ص 282

بدو جليا من الجدول اتجاه معدلات الوفيات نحو الانخفاض لكل من الأقطار النامية. و الأقطار المتقدمة . ة و يبدو الصورة واضحة في الأقطار الشامية حيث انخفض معدل الوفيات الخام من 16.7في الألف سنة (1970 - 1965 إلى 9 في الألف سنة 2000 أما عن الدول المتقدمة فيبقى معدل الوفيات مستقرا نوعا ما في حدود 9 و 10 في الألف.

2 - 2 - تطور وفيات الرضع **لقد كانت وفيات الرضع مرتفعة بدرجة ملحوظة في العالم حتى في الدول المتقدمة قبل أن ي, شبح لله. ورتين الصناعية و الزراعية تأثير كبير في اقتصاد دولها و مع ذلك فلقد بدأت هذه المعدلات في التناقص في بعض هذه الدول منذ اية القرن الثامن عشر و يبين الجدول رقم (06) تطور معدل وفيات الأطفال

[1] نفس المرجع السابق ص147
[2] نفس المرجع ص 147
[3] نفس المرجع ص155
[4] نفس المرجع ص 155

الرضع منذ أوائل القرن العشرين في الدول المتقدمة و النامية و يبدو منه حقيقتان هامتان الأولى الانخفاض الكبير الذي شهدته كل الدول دون استثناء و ان كان هذا الهبوط بنسب متفاوتة حتي هبط هذا المعدل من 96 في الألف عام 1950 إلى 12 في الأن. . مام 2000 في الدول المتقدمة و من 109 في الألف عام 1970 إلى 69 في الألف عام 2000 في الدول النامية و بوجه عام فان معدل وفيات الأطفال الرضع يتجه إلى الانخفاض في العالم حيث انخفض من 95 بالألف إلى 62 في الألف لسنوات 1970، 2000 على التوالي الجدول رقم(1-12) تطور معدل وفيات الأطفال الرضع

الدول/المعدل	الو معدل فيات الخام *بالألف	
	(1970-)*	2000**
العالم	96	62
الأقطار المتقدمة	*96	12
الأقطار النامية	109	69

المصدر: تقرير التنمية البشرية لعام 2003 ، مرجع سابق ، ص 265

علي خفاف ، مرجع سابق ، ص 282

تقرير التنمية البشرية لعام 1994 ، ص 207 و هذا المعتل لسنة 1960)

2 - 3 - أمد الحياة : تختلف دول العالم في أمد حياة الأفراد اختلافا كبيرا مثل اختلافها في كثير من المقاييس الحيوية الأخرى و يمكن تقسيم هذه الدول إلى ثلاثة مجموعات رئيسية حسب توقع الحياة عند المولد. ا لمجموعة الأولى : وهي التي يقل أمد الحياة بها عن 50 سنة منوعة الثانية : و يتراوح متوسط الحياة ما بين 50 و 70 سنة و تشغل الغالبية العظمى من الدول النامية (في أمريكا اللاتينية و جنوب شرق آسيا وإفريقيا) المجموعة الثالثة : وهي التي يزيد. أمل الحياة بدونها على 70 سنة وهي تشمل الدول المتقدمة

الجدول رقم (1-13) توزيع أمد الحياة في العالم (بالسنة)

الدول/السنة	2000
العالم	65
الأقطار النامية	62
الأقطار المتقدمة	75

المصدر: على خفاف ، مرجع سابق ، ص 289 تعرف الأقطار المتقدمة أمد الحياة أكبر من الأقطار النامية و يقدر الفارق بينها ب 13 سنة حيث يم. بده 75 سنة في الأقطار النامية مقابل 62 سنة في الأقطار النامية أما عن أمد الحياة في العالم فهو متوسط 65 سنة (في سنة (2000)

. **3- الهجرة:** تعد الهجرة إحدى العناصر الثلاثة الرئيسية التي تؤثر على متغيرات النمو السكاني إضافة إلى الخ. شوية و الوفيات، فبينما يعتبر ان هذان المعدلات من النسب البيولوجية العامة التي لا تتأثر إلا بدرجة محدودة .بالتغيرات الاجتماعية فان الحرة تكاد تكون ناتجة بأكملها عن متغيرات اجتماعية أهمها الإدارة البشرية و حرية الانتقال [1] و الهجرة في مفهومها تعني محصلة القوى المكونة للمجتمع و تأثيرا ما على الأفراد والجماعات كما أن نتائج الهجرة تترك أثرا واضحا على بناء ا تمع و نظمه في كل من جانبي عملية الهجرة إلى المواطن الأصلي للمهاجر (الطارد) و المواطن الجديد (المستقبل الذي يستقر فيه [2].

3 - 1 -أشكال الهجرة ؛

3 - 1 - 1 - **الحرة الخارجية** : وتحدث بانتقال عدد من الأفراد ا تمع إلى مجتمع أخر ما يتجاوز الحدود السياسية بين ا تمعين طلبا للعمل أو فرارا من الاضطهاد و تطلعا لفرص أحسن في الحياة أو غيرها [3]، و لقد عرفت هذه الحركة تطور كثيرا حيث يعيش ما بين 130 مليون و 145 مليون من المهاجرين المسلمين قانونيا خارج بلدهم بعد ما كان الرقم المقابل في عام 1985 هو 104 ملايين نسمة[4]

3 - 1 - 2 - **الهجرة الداخلية** : وهي تشير إلى عملية انتقال الأفراد والجماعات من منطقة إلى أخرى داخل المجتمع أو إلى منطقة أخرى وفي نفس ا شمع ومن أمثلتها الهجرة الريفية الحضرية [5] و لقد شهدت هذه الأخيرة تطورا كبيرا إذ تشير الدراسات في بداية القرن الحادي والعشرين سيكون نصف سكان العالم مقيمين في مناطق تصنف على أبا حضرية و في فترة قريبة ترجع إلى 1975 كانت هذه الحصة تزيد على الثلث ، غير أنها سترتفع بحلول عام 2025 إلى الثلثين تقريبا و سيحدث أسرع تغير بين سكان الحضر في البلدان النامية ، في حين أن معدل الحضرنة يتجاوز ذروته في الاقتصاديات المرتفعة الدخل نسبيا في أمريكا اللاتينية وأوروبا الشرقية والشرق الأوسط أما في اسيا و إفريقيا فالتحول بدأ بقوة و المتوقع أن يزيد السكان الخضر بزهاء 15 مليار نسمة في العشرين سنة المقبلة و يجعل سرعة الحضرية و ما ينطوي عليه ذلك من أعداد هائلة من هذا الأمر أهم التحديات الإنمائية الكبرى التي تواجه القرن الحادي والعشرين [670]

الجدول رقم (1-14) تطور سكان الخضر في بعض بلدان العالم

1 حنفي عوض , مرجع سابق ,ص 157
2 عبد العاطي السيد , مرجع سابق ,ص 157
3 نفس المرجع السابق ,ص 318
4 برنامج الامم المتحدة الانمائي , تقرير التنمية البشرية لعام 1999 ,مطبعة جامعة اكسفورد نيوورك ,ص263
5 عبد العاطي السيد ,مرجع سابق ,ص 317
6 تقرير التنمية البشرية لعام ,1994 مرجع سابق ,ص 46

	سكان الحضر (ملايين)		% من اجمالي السكان	
	1980	1997	1980	1997
العالم	748.2	2676.0	39	46
افريقيا	87.6	198	23	32
أمريكا لاتينية و الكاري	233.8	366.7	65	74
أوروبا و اسيا الوسطى	240.1	317.7	56	67
جنوب اسيا	118.5	345.5	22	27
شرق اسيا والمحيط الهادي	288.4	578	21	23
الشرق الأوسط وشمال افريقيا	83.7	161.4	48	51

المصدر: البنك الدولي تقرير عن التنمية في العالم (2000 /1999) مركز الأهرام للترجمة و النشر مؤسسة الأهرام، القاهرة، ص219

من الجدول يتضح لنا جليا تطور نسبة الحضرية من إجمالي السكان حيث انتقلت من 39% سنة (1980 إلى % 46 سنة 1997 أي بزيادة 17% خلال 17 سنة وتبلغ أقصى نسبة لها في كل من أوروبا و اسيا الوسطى على % 67 من إجمالي السكان و أمريكا اللاتينية والكاريبي 74% وادي نسبة لها في شرق آسيا والمحيط الهادي23%

2-3 - أسباب ودوافع الهجرة [1]

تنقسم أسباب ودوافع الهجرة إلى مجموعتين من العوامل عوامل موضوعية أو أما خصائص ترتبط بالسياق الاجتماعي سواء الذي يعيش فيه الفرد أو الجماعة أي المواطن الأصلي أو مكان الإقامة الدائم وهي ما تميل إلى تسميتها بعوامل الفرد التي تمثل مجموعة الظروف التي لا تحقق الإشباع الكامل و الرضاء من الاستمرار فيه و خصائص الموقف أو السياق الذي يهاجر إليه الفرد أو الجماعة أو بتطلع للعيش فيه هو أمل إلى وصفها بالعوامل الجدية

"مجموعة ظروف مخيبة أو مرغوب فيها القدر ما على إشباع ال[71]احتياج . مات المادي . ة والنفسية هذا من ناحية و من ناحية أخرى هناك مجموعة الدوافع النفسية و هي في جملتها تمثل في اتحاد .ا نفسيا و فرديا بحنا نحو خصائص و ظروفي كلا من السباقين الاجتماعيين الجاذب و العطارد هذا الاتجاه تشكله عدة اعتبارات ذات صلة وثيقة بمستويات الإشباع ، والإشباع المادي و المعنوي و القناعة و مستويات الطموح والتطلع و التوافق الاجتماعي و حتى الأسري و عوامل الحراك الاجتماعي و فرصه مستوياته ....الخ

المطلب الثاني : السياسات الديموغرافية والسكانية إن السياسة السكانية في جزء من السياسية الاجتماعية الاقتصادية للدولة وهي عبارة عن حالات التأثير المباشر أم المدير المباشر على نمو السكان حيث أن السياسات السكانية تختلف من بلد الأحمر و لا ، بلك ، يحب الوت ، بمعية البديعي غرامية السيادة و الأهداف التي يحبوا إليها كل بلد [2]

[1] عبد العاطي السيد ,مرجع سابق , ص324-325
[2] بلخير بلحسن ,الديموغرافيا منظومة من المعارف ,مجلة العلوم الانسانية , جامعة منتوري ,قسنطينة ,الجزائر, 2000, ص232
[3] حنفي عوض ,,مرجع سابق ,ص 183

1-تعريف السياسة السكانية

تعرف السياسة السكانية بأنها سياسة الدولة بالنسبة لسلوك السكان من الناحية الديموغرافية في حاضرها و مستقبلها أي ألا تشمل مجموع الإجراءات و البرامج التي تستهدف التأثير كيها و كيفيا في التغيرات البنائية للسكان مما يلائم حاجات المجتمع و متطلبات تو و رفاهية الجماهير[3]

كما تعرف السياسية التي في بصفة عامة إلي بلوغ ومع العمل على المستويين الكمي والنوعي على أن الخيانة الى الميثودية في أمر تي من حيث المفهوم إلا أن تخضع لاعتبارات التنمية و الفضاء الجغرافي و القرارات الاقتصادية و أخيرا الحياة الفكرية و الثقافية [4]

أما المعجم التغيرات المتعدد اللغات فقد تناول السياسية السكانية باعتبارها جملة القيادين القاهرة و اليمنية التي تقود البلدات العامة في ميدان القضايا الديمغرافية و التدابير التي تليهما في ذلك فإن كان الالعاب تح ، وهو المكان و الحيلولة دون تنقصهم قيل تعاث السياسية نصية عدد السكان أي تعارض نقص المكان فورا قصدت السياسية إلى زيادة المواليد قيل هما مؤيدة الإنسان أو إلى تحديديهم قبل محددة الإنسان فان كان اهتمامهم بتحسين توزيع السكان في المعلقة أكثر منه بزيادتهم قيل لها سياسية عمرانية [(4)] تشعل المتغيرات الديموغرافية (السكانية)ما بتعلق بحجم السكان و نموهم و توزيعهم و بهذا المعنى فإن سياسية السكانية لا تقتصر على مشكلة الزيادة السكانية فقط و هو المفهوم التقليدي و لكنها تشمل ، قالك ، برامج تنشيط نمو السكان في بعض الدول المجاورة وحركة السكان و تنسيق القوى العاملة و تنظيمها و من اهمية المرأة بفاعلية في النشاط الاقتصادي والاجتماعي و تخفيض الأثار الصحية للخصوبة المنظمة و تحسين ظروف السكان و تضيف الفجوة الاقتصادية الاجتماعية بين سكان الريف و الحضر

2- مقومات السياسية السكانية

إن السياسة السكانية من وجهة النظر النموذجية أو التصويرية البحثية تتضمن العناصر التالية[(1)] –

أ- بحث الاتجاهات الدين عراقية السابقة و الراهنة و تحليل أسبابها

ب- التنبؤ بالتغيرات الديمغرافية المستقبلية التي تتضمن الديموغرافية في الماضي و الخيار باعتبارها مؤشرات لاتجاهات مستقبلية

ج- تقيم أو على الأقل تقدير النتائج الاقتصادية و الاجتماعية هذه الأنماط المتوقعة من المتغيرات السكانية و الحديد أهميتها من منظور اعصاب و الاهتمامات القومية

د- تيني و تطور المقاييس و الإجراءات اللازمة التي تصمم لإحداث التغيرات المطلوبة ومنع حدوث تغيرات غير مرغوب فيها

وتعتبر الاتجاهات السكانية مؤشرات أساسية العراقية المتغيرة بين القوى الديمغرافية و نقصد بالخصوبة و الوفيات و الهجرة سواء على مستوى سكان ا لمجتمع ككل أو على مستوى تمايز شرائحه و فئاته المختلفة

أ-الهجرة و السياسات السكانية

تتخذ السياسات السكانية أو بالتحديد تتخذ التشريعات السكانية الخاصة بتنظيم الهجرة أشكالا عدة و مختلفة باختلاف شكل الهجرة والمحلية أو الربحية و باختلاف المرحلة التاريخية التي يمر بها المجتمع

ب- الوفيات والسياسات السكانية

تشمل السياسة السكانية في معناها الواسع على مجموعة الوسائل و الإجراءات التي يناط بالتأثير

في معدلات الوفيات، ومع ذلك يتمثل الهدف الأساسي لهذه الإجراءات في تحسين المستوى الصحي للسكان و ليس ضبط معدل، و اتجاه التغيرات العددية للسكان

ج- السياسة السكانية في مجال الخصوبة و الإنجاب : الظروف السياسية و التقنية و الاقتصادية والاجتماعية كانت تلعب في كل مرحلة تاريخية دورا هاما في الحياة على الإعلامية وزيادة المواليد من القوانين وتوحيد الجهود الحكومية لتحقيق هذا الهدف تانية أو أي مناهضة كثرة المواليد و الإنجاب و بذل كل المحاولات والجهود الإقلال من معدة ، تارة أخرى و يعتبر قانون حامو رابي [1]في القرن 20 م أول محاولة سجلت في هذا العصيدة للحث على زيارة الولادات

2- نماذج من السياسات السكانية الدولية المختلفة :

اختلفت أهداف السياسة السكانية في دول العالم و من محاولات لو مجهود و تن تحولات حكومية لزيادة معدلات المواليد نبيلة عبيدية كية أو التغليب الطابع الكيني أشكال محمد البرية الملكية و من لم تصدر قضايا الرعاية و الرفاهية الاجتماعية على امتداد أو تدع من جانب الدولة أو الحد من الزيادة السكانية إلى الإقلال من معدلات الحصرية و المواليد ضمها لتوفير أمن حد ممكن من عدم التوازن الصباح بن الزيادة السكانية و حجب الموارد البينية و العشبية المتاحة[2]و على هذا الأساس يمكن تقسيم السياسات السكانية المدعمة للانجاب و البيانات

1 - السياسات السكانية المدعمة للانجاب :

1 - 1 - السياسات السكانية في فرنسا:

المعدات العالم الأساسية السياسية السكانية في فرنسا في قانون الأسرة code de la familyالذي وضع عام 1940 كما حددت أهدافها لي هدفين أساسين هما تشجيع تكوين إنشاء الأسرة و تربية الاطفال بالعدد التي يكفي للمحافظة على الزيادة المعقولة للسكان من ناحية و مناهضة التشيخ Aging العام للسكان من ناحية أخرى و لضمان تحقيق هذه الأهداف وضعت البرامج اللازمة لذلك منها معاونات مالية و إجراءات اقتصادية و أخرى ردعية و تشجيع الهجرة الدولية إليها في الشكل الذي يتناسب مع القوى العاملة والاحتياجات الديمغرافية للبلاد [3]
و كان شاء المركز القومي للدراسات المعرفية عام 1995 أحر منجزات السياسية السكانية حيث أنيط به توجيه الدراسات و البحوث مشكلات السكان و متابعة الدراسات السكانية في بلدان أمري و تصوير مختلف الوسائل المحكمة الريادة تحلية المكان و الحسين مستواهم[4]

2 - 1 - السياسة السكانية في السويد :

تبنت السويد سياسية سكانية مدعمة أو غير مناهضة للانجاب بهدف إلى الحالة على معدلات المواليد الراهنة ، غير أن السياسة السكانية بالسويد تولي اهتماما أكبر بمسائل الرفاقية الفردية والحرية الشخصية يصيغها في الأولوية المطلقة على الأهداف التي تتوخاها السياسية المدعمة للإنجاب إلى جانب ما توليه من عناية و اهتمام ملحوظين بالمعونات و المساعدات البكينية و بالخدمات الحكومية و الاجتماعية التي توفرها للأسرة حيث تشير السماعات الإحصائية عالية متقدمة في هذا البند في عدد السكان فيه حاليا بحدود 8.7 مليون تسعة و سوف يريدون إلى 9.5 مليون فقط عام 2025 به معدل النمو السكاني السنوي فيها دون 1 % حيث أن معدل الولادات 14 لي الأم و معدل الوفيات 11 الأنف و متوسط عمر الان على متوسط في العالم فهو 78 عاما وفي عيط معدل وفيات الأطفال ترتع و مستوياته 6 في الألف

2[72] –السياسات السكانية المناهضة للانجاب :

1 - 2 - حالة الهند :

توجيه السياسة السكانية الى احد نحو تقييد معدل الزيادة السكانية من ام الشية الاقتصادية و دفع مستويات المعيشة [1]

حرية تنظيم الأسرة في الحميد باءت بالفشل و نفقات البشر الدعائية و إقامة العبادات دون أن تدعم تقنية الشعب ا و ثقافته و مقدار تقبله لمياء جديدة عملية لا تقل مع بنه و ظروفه و لا تتعارض مع الدين القيادي الذي يبشر بن 80% من الموالين و كل هذا انعكس على اتصالاها و أصبحت لها في الأزمات من الحرية تنظيم النسل من قيامها على أسس صحيحة إلا أن نجاحها ليلي عبد الرؤية تنظيم البطل في لم تنجح في ضم الجهل و التخلف و الفقر و ما لم تتغلب الهند على مشاكلها الداخلية و لا تغير من طبيعة شعبها المتخلف

2 - 2 - تجربة اليابان :

إن التجربة اليابانية من ابرز النماذج و خير الأمثلة حيث سجلت الخفاض في المواليد. ففي أقل 20 عاما أنقصت اليابان سواء الاكتظاظ السكاني الكبير- معدل مواليها من 34.3 إلى 17 . 5 في الألف وبقالات أنيق من معدل الزيادة الطبيعية البوية على تحمل من 1% واستطاعت أن تقع شعبها بطريقة فعالة محكمة بعد ع 11 ارتفع عدد سكان اليابان إلى 73 من وإضافة إلى ذلك . الغضب اليابانيون ينمسكون بتقاليد من أجل مواجهة عدد الردة القرية الحد الألوان الياباني سنة 1948 خطوات حاسمة حيت وافق على قانون وقاية الإنسان الذي يجيز الإجهاض و لقد أدى هذا الإجراء الى حدوث الانخفاض في معدلات المواليد بين سنتي 1949و 195 و في سنة 1955 بدأت حكومة اليابان تحصين الأسرة ، نفت هيئات عديدة عاجلة مساعدة الصناعة على نشر معلومات تحديد النسل باعتبارها سياسة الشركة (مؤسسة معهد الابحاث لي مشكلات السكان)

3- **السياسة السكانية في البلاد العربية :**

تتفق كل البلاد العربية تقريبا على أن التوزيع السكاني غير متوازن وأن التضخم السكاني العشوائي في لا . بدان العربية لغير مرغوب فيه و أن الحجرة الدولية تحتاج إلى تق و لكن للأسف لا توجد سياسية مفصلة عن أي من الات أو من الطرف المحددة لعلاج هذه المشاكل و على النقيض من دنياك نجد أن الم . بلاد العربي ، ة عتا ، ف احنا بينا في النظرة إلى النمو السكاني والى التدخل في مستوى الخصوبة و لذلك تقع المدن العربية إلى 5 مجموعات [(1)]

-**المجموعة الأولى** : بلاد ذات سياسية معلنة التحدي الخصوبة والنحو السكاني و من أهم دول هما مصر و تونس[(2)] ا

لمجموعة الثانية : بلاد بدون سياسية معلنة ولكنها تقديم تنظيم الأسرة من خلال الخدمات الصحية أو القطاع الغم و تشمل 3 دول الجزائر –المغرب- لبنان

المجموعة الثالثة : بلاد متوسطة الأعلى لا تؤمن حاجتها حاليا إلى سياسية و برامج قومية لتخفيض و تشمل دولتي سوريا والأردن

[1] عبد العاطي السيد مرجع سابق ص378
[2] نفس المرجع السابق ص395
[3] نفس المرجع ص390
[4] نفس المرجع ص320

المجموعة الرابعة : بلاد غية تشجع زيادة الريحان بكل وسيلة ممكنة و في مجموعة البلدان الغيبي، ية و الطهارة البترول و تشمل كل من السعودية والكويت والبحرين وقطر و الإمارات و عمان و ليبيا و العراق ولا توجد سياسية سكانية معلنة

المجموعة الخامسة : بلاد فقيرة تعطي الأولوية في برامجها المسائل الاقتصادية و تشمل كل من بريطانيا و الصومال و جيبوتي و السودان واليمن العربية و اليمين الديموقراطية .

خلاصة الفصل الأول

- لقد تطرقنا من خلال الفصل الأول والمتعلق بالمشكلة السكانية في الجزائر من حيث النظريات التي خصت بالاهتمام الموضع ومظاهر و أسباب الزيادة السكانية، بالإضافة إلى البنية السكانية والهيكل الوظيفي لسكان | الوطن العربي .

- وأهم أسباب النمو السكاني، وأعطينا صورة واضحة لأهم التركيبات السكانية من حيث التويع العمري وأبواب النشاط الاقتصادي، وكذا الحالة العملية والتعليمية، حيث يحتل الوطن العربي المرتبة الرابعة عالميا من حيث السكان، لكنه يتفاوت من قطر لآخر، منها ما يعرف انفجارا سكانيا، كمصر، في حين تعاني البعض من قلة السكان، كدول الخليج.

كما سمح لنا هذا الفصل من الوقوف على ما يعانيه الوطن من ارتفاع نسبة صغار السن، وما يتطلبه من جهد نظرا لارتفاع نسبة الإعالة، زيادة الضالة نسبة مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي، وكذا النسبة العالية للأمية ، (68 مليون أمي) . ، خاصة عند الإناث، إضافة لسوء التوزيع السكاني بين الريف والحضر،

وسنحاول في الفصل الموالي إبراز أهم ما يعكسه هذا النمو المتزايد من آثار سلبية و إيجابية على التنمية الاقتصادية في الجزائر انطلاقا من تركيه العمري والجنسي، وتوزيعه بين الريف والحضر وأبواب النشاط الاقتصادي.

تمهيد :

ان النظر لمسألة النمو السكاني المتزايد وعلاقته بالتنمية من أهم المسائل التي تطرح كعلاقة بين سبب ونتيجة أو متغير تابع نظرة لا تتسم بالدقة اذا لا يمكن أن نعتبر التحول الاقتصادي و الاجتماعي نحو التنمية و لابراز العلاقة بين السكان و التنمية كمؤثر و متأثر في نطاق منظومة اجتماعية واقتصادية واجتماعية

سنحاول في هذا الفصل تسليط الاضواء على قضية النمو السكاني السريع وانعكاساته على المتغيرات الاجتماعية و الاقتصادية كالدخل و الاستهلاك و الاستثمار وميزان المدفوعات اضافة لمؤثرات اجتماعية كالمياه الصالحة للشرب والصرف الصحي والتعلبم والبطالة و توزيع السكان بين الريف و المدن والبيئة والاسكان وانطلاقا من اهتمامنا بعملية التنمية الجزائر عموما وعنصر السكان فيه وبالرغم من الجزائر من موارد طبيعية بشرية بترولية لكن وعلى سبيل المثال لا الحصر وبدء بمجموع سكاني يصل الى 42 مليون نسمة اضافة الى

معدل النمو السكاني 2

السكان 43 مليون نسمة

متوسط العمر 73سنة

معدل الخصوبة 44

نسبة الاناث 48[1]

نمو العرض من القوى العاملة 3

من هنا كان القلق على المستقبل ومسار التنمية في الجزائر فكل هذه المعطيات توحي بالتأثير السلبي على التنمية الفنية ومسارها

المبحث الاول : ماهية التنمية الاقتصادية و تأثيرها على النمو السكاني

المطلب الاول : ماهية التنمية الاقتصادية

الفرع الاول : تعاريف

[1] عبد القادر محمد عبد القادر عطية , "اتجاهات حديثة في التنمية " (الاسكندرية , الدار الجامعية , 2000) ص17

التعريف الاول : هي العملية التي يحدث من خلالها تغيير شامل ومتواصل مصحوب بزيادة في متوسط الدخل الحقيقي زتحسين في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة ونوعية الحياة وتغيير هيكلي في الانتاج

التعريف الثاني : هي العملية التي بمقتضاها يتم الانتقال من حالة التخلف الى حالة التقدم هذا الانتقال يقتضي احداث العديد من التغيرات الجذرية و الجوهرية في البنيان و الهيكل الاقتصادي(2)[2]

التعريف الثالث :هي تحرك من وضع اجتماعي معين الى وضع اخر افضل ورفع مستويات الانتاج من خلال انماء المهارات و الطاقات البشرية هذا فضلا على الارتباط الوثيق بين التنمية ومشاركة المواطن

و وفقا لهذه التعاريف تنطوي عملية التنمية على عدة عناصر تشمل ما انطوى عليه النمو في :

زيادة مستمرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل

تلك الزيادة في الدخول حقيقية و ليست نقدية

زيادة على المدى الطويل

و بالاضافة لهذه العناصر تنفرد عملية التنمية عن النمو بعناصر اخرى هي :

1 الشمولية باعتبار التنمية تغيير شامل لا ينطوي فقط على الاقتصادي و انما الثقافي والسياسي و الاجتماعي والاجتماعي و الاخلاقي لتتضمن عملية التنمية التحديث

2 تواصل او استمرار التنمية المتواصلة والتي تشمل استخدام البيئة والموارد الطبيعية و التي تعني ان تشبع الاجيال الحاضرة احتياجا من السلع و الخدمات دون ان تنقص من مقدرة الأجيال المقبلة على اشباع الحاجات بعدة خطوات:

تسخير الموارد الطبيعية واستغلالها الرشيد

ضرورة استحداث تكنولوجيا نظيفة لا تدمر البيئة

3 اعادة توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة من اجل عدالة اجتماعية والذي تستأثر بالطبقة الفقيرة

4 ضرورة تحسين و الاهتمام بنوعية السلع والخدمات المقدمة للأفراد مع اعطاء الأولويات للسلع الغذائية و الخدمات الأساسية كالتعليم و الصحة وما يتطلبه من تدخل الحكومة سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة بحيث

[2] محمد عبد العزيز عجيمية , عبد الرحمان يسري احمد , " التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و مشكلاتها " , (الاسكندرية الدار الجامعية , 1999) ص51

تضمن حصولهم على حد ادنى من الدخل الحقيقي في صورة عينة سواء تتدخل في الانتاج أو تسعيير المنتجات و الخدمات الاساسية أو شكل الدعم الذي تقدمه[3]

5 تغيرات في الهيكل والبنيات الاقتصادية

تهدف عملية التنمية الى تصحيح الوضع الاختلالي في التركيز في المنتجات الأولية و الزراعية وتصديرها على حالتها باعطاء دفعة قوية للتصنييع باعتباره جوهرا لتنمية دون اهمال الجانب الزراعي نظرا للعلاقة التبادلية بينهما والاعتماد المشترك الذي يقود الى التنمية المتوازية [2]

الفرع الثاني :أهداف التنمبة

الأهداف الرئيسة للتنمية تعتبر بشكل أو بأخر عن طبيعة المرحلة المرحلة الاقتصادية وعن نوع السياسة الاقتصادية المنتهجة لتحقيق الأهداف الرئيسية مع اختلاف ظروف كل دولة ويمكن ابواز هذه الأهداف فيما يلي:

1 زيادة الدخل القومي

تعتبر زيادته من أول أهداف التنمية الاقتصادية علما أن الدخل القومي الذي نقصده هو الدخل الحقيقي [3] علما أنه تحكمه عوامل معينة كمعدل الزيادة في السكان وامكانيات البلد المادية والفنية

2 رفع مستوى المعيشة

3 توسيع نطاق الطاقة الانتاجية

انطلاقا من التقدم في المال الصناعي بصورة ذاتية وذلك بما يقدمه من أساليب وأدوات ومعدات ومستلزمات الانتاج تؤدي الى تؤدي الى زيادة الطاقة الانتاجية ليس فقط في الصناعة وانما كذلك في الزراعة نطرا للعلاقة المتبادلة بينهما مع الاشارة الى التنمية تعمل على تعديل التركيب النسبي للاقتصاد القومي وتغيير من السلع الرأسمالية

4زيادة الرفاهية الاقتصادية للفرد

هذا الهدف للتنمية الاقتصادية يعمل على تقليل التفاوت في الدخول والثروات وهو في الواقع هدف اجتماعي 4وهذا التفاوت يؤدي غالبا الى احداث اضطرابات شديدة في اتجاهات التمتع وفي ميولهم للاستهلاك والاكتناز وهذا ما يؤدي الى تحسين مستويات المعيشية للافراد5

[1] نفس المرجع السابق ص29-30
[2] محمد عبد العزيز عجمية , ايمان عطية ناصف " دراسات نظرية و تطبيقية " (الاسكندرية ,قسم الاقتصاد ,2003) ,ص81
[3] محمد عبد العزيز عجيمية , عبد الرحمان يسرى احمد , مرجع سابق ,ص270

المطلب الثاني: معايير قياس التنمية

تعمل معظم دول العالم لتسيير على الطريق الصحيح لتحقيق الاهداف التنموبة من أجل تقييم الانجازات التي حققتها مختلف الدول يتم قياس التنمية انطلاقا من معايير ومؤشرات كبرى للتنمية تجدول انطلاقا منه معطيات حددت حسب البنك العالمي ب 500مؤشر لعام 1998 أدمجت هذه المؤشرات تحت مؤشرات رئيسية وهي6

مؤشرات الاجتماعية / كالسكن و الملبس والتعليم والصحة

* البيئة: كالاستهلاك المياه الهواء المحمي واستهلاكات الطاقة

مؤشرات اقتصادية: كالنمو الاقتصادي و حيوية الإنتاج * العلاقات الخارجية: وتشمل المبادلات الخارجية و التدفقات المالية

مؤشر القطاع الخاص

بالإضافة لمؤشرات أخرى الاتصال و الإعلام والتكنولوجيا. كما تحدد المؤشرات وفي ثلاثة معاير أساسية وهي أولا: معايير الدخل

ثانيا معايير اجتماعية

ثالها: معابر هيكلية و سنتناول هذه المعابير تبعا كما يلي: 1

الفرع الأول[4]: معايير الدخل

بعيد اليد على المؤشر الأساسي الذي يستخدم في التنمية رغم الصعوبات التي تواجه تحدي و مفهوم الدمل الحقيقي، و كذا أسعار الصرف الخارجية هذه الأمور التي يتعين أن تؤخذ في الحسبان عند نقد بر وتقييم تلك المؤشرات

أ- الدخل القومي الكلي

الترحية مهار* MEADE " رغم نسبة قوله في الأوساط الاقتصادية بانهيار زيادة الدخل القومي لا تعني نمو اقتصاديا في حالة زيادة عدد السكان تعدل أكير كما أن نقصه لا تعني بالضرورة تحلفا اقتصاديا عيد نقص عدد السكان

[1] --------- , " التنمية الاقتصادية " الدار الجامعية ,بيروت 1988 , ص33
[2] محمد عبد العزيز عجمية عبد الرحمان يسرى احمد , مرجع سابق ص 52
[3] نفس المرجع ,ص 298
[4] كامل بكري 1988 , مرجع سابق , ص73

بالإضافة إلى عامل الهجرة الذي يعد عالقا أساسيا في حسابه [5]على هذا الأم , باس نه لري الإفادة من هذا القياس وسعة معدل النمو الاقتصادي تعطي كما يلي

معدل النمو الاقصادي - معدل نمو الدخل القومي - معدل النمو السكان [6]

الدخل القومي الكلي

تقاس التنمية على أساس الواقع والمستوى العلمي. انطلاقا من أمه للدولة موارد ومقومات وثروات كنانة يوصي بعين الاعتبار عند احتساب الدحل وانطلاقا من نصيب الفرد من الدخل الوطني الختام " PNB قسمت الدول إلى تلات مستويات بدلالة مستوى دخلها

دول ذات دخل منخفض

دول ذات دخل مرتفع

وحسب تقرير التنمية البشرية لعام 1997 فقد جدد نصيب الفرد من الدخل الوطني الخام ب765 دولار للدول ذات الدخل المنخفض ويتراوح بتن 766دولار و9385 دولار للدول متوسطة الدخل و يفوق 9386 دولار للدول ذات الدخل المرتفع1

ج/معيار متوسط الدخل

يعتبر متوسط الدخل أكثر المعايير استخداما ودقة رغم الصعوبات التي تواجهه كنقص احصائيات السكان وعدم دقتها باعتبار المعيار المناسب هو متوسط الفرد من الدخل لأن الهدف النهائي من التنمية هو رفع مستوى المعيشة ويقاس النمو الاقتصادي بما يسمى معدل النمو البسيط كما يلي :

معدل النمو=الدخل الحقيقي – الدخل الحقيقي في الفترة السابقة/ الدخل الحقيقي في الفترة السابقة

الفرع الثاني معايير اجتماعية

يقصد بها العديد من المؤشرات الخاصة بنوعبة الخدمات التي تعايش الحياة اليومية ومن أهم المؤشرات نجد/

1معايير صحية/ تستخدم لقياس مدى التقدم الصحي وله عدة مؤشرات منها

[1] محمد عبد العزيز عجيمية ايمان عطية ناصف مرجع سابق ص 88

[2] banque mondiale, rapport sur le développement dans le monde « dans un monde en mutation grands indication du développement dans le monde» , 1997 , P229 .

[3] محمد عبد العزيز عجيمية ايمان ناصف مرجع سابق ص89-90

أ/ عدد الوفيات لكل الف من السكان

ب/العمر المتوقع عند الولادة

ج/عدد الأفراد لكل طبيب وعدد الأفراد لكل سرير بالمستشفيات [2]

2/معايير تعليمية /يعد التعليم أو هذا الضرب من الاستثمار البشري يحقق عائدا مرتفعا سواء للأفراد أو للمجتمع ككل ومن بين المعايير التي تستخدم في التعرف على المستوى التعليمي نجد

أ/نسبة الذين يعرفون القراءة والكتابة من افراد المجتمع

ب/نسبة المسجلين في مرحلة التعليم الأساسي والثانوي[3]

ج/نسبة الانفاق على التعليم

د/معدل الأمية خاصة البالغين

3/معايير التغذية ومن بين المؤشرات التي تستخدم للتعرف على سوء التغذية أو نقصها نجد[7]

أ/متوسط نصيب الفرد من السعرات الحرارية [4]

ت/نسبة النصيب الفعلي من السعرات الحرارية الى متوسط القرارات الضرورية للفرد

4/معايير نوعية الحياة المادية

5) يعد معيار الصحة والتعليم والتغذية جميعا معايير فردية تعتمد على ناحية اجتماعية بذاتها اما معايير نوعية الحياة المادية فهو معيار مركب أكثر شمولية ويتكون من

أ/توقع الحياة عند الميلاد ⟵ مؤشر صحي للكبار

ب/معدل الوفيات بين الأطفال ⟵ مؤشر صحي للصغار

ج/معرفة القراءة والكتابة بين البالغين ⟵ مؤشر تعليمي للكبار

الفرع الثالث المعايير الهيكلية

[1] رشاد احمد عبد اللطيف , " اساليب التخطيط للتنمية " , (الاسكندرية , المكتبة الجامعية , 2002) , ص63
[2] محمد عبد العزيز عجيمية ايمان عطية ناصف مرجع سابق ص104

من أهم تلك المؤشرات نجد

الأهمية النسبية للانتاج الصناعي الى اجمالي الناتج المحلي

الأهمية النسبية للصادرات من السلع الصناعية الى اجمالي الصادرات

نسبة العمالة في القطاع الصناعي الى اجمالي العمالة 2

المطلب الثالث تأثير التنمية على النمو السكاني

ان تحديد العوامل التي تؤثر في معدلات النمو السكاني تجيب عليها نظرية الانتقال أو التجول الديموغرافي من أجل تفسيير أسباب الاختلاف بين معدلات النمو السكاني في الدول النامية و تلك السائدة في الدول المتقدمة اذ نلاحظ أن هذه الأخيرة حققت انخفاضا ملموسا في معدل النمو السكاني اذ تقسم نظرية الانتقال الديموغرافي الى ثلاثة مراحل رئيسية كل مرحلة تغيرات معينة في كل من معدل المواليد والوفيات

الفرع الأول نظرية الانتقال الديموغرافي

1/المرحلة الأولى /مرحلة ما قبل النهضة

تتسم بضعف النواحي الصحية كوسائل الوقاية والعلاج مما أدى لارتفاع معدل الوفيات ومعدل الولادات اذ يتم تعويض النقص في الأطفال بسبب الوفيات بزيادة عدد المواليد لتتسم هذه المرحلة بنمو سكاني ثابت أو بطيء3

2/المرحلة الثانية / مرحلة التحول المبكر[8]

شهدت بداية التقدم العلمي والصحي وتحسنا في المستوى المعيشي مما أدى الى انخفاض كبير في معدل الوفيات مع ارتفاع معدل المواليد نتيجة التحسن للظروف السابقة مما أدى لارتفاع معدل النمو السكاني كما تعرف بمرحلة التحديث اذ تتسع الفجوة بين معدلات الولادة والوفاة

3/ المرحلة الثالثة / مرحلة الأخير

نتيجة لتفاعل العوامل الاجتماعية و الاقتصادية وتأثيرها على عادات وتقاليد أفراد مع شيوع استخدام وسائل تخفيض وسائل تخفيض معدل الخصوبة مما أدى لانخفاض المواليد والوفيات ليشهد معدل النمو السكاني تزايد بمعدلات متواضعة 1

[1] غازي عبد الرزاق , " النقاش ,اقتصاديات , الموقع الاستراتيجي العالمية للتحضر و التنمية " (عمان دار وائل 1996) ص115
[2] محمد صفوان الاخرس ,مرجع سابق ,ص38
3 محمد صفوان الاخرس ,مرجع سابق ,ص41

الفرع الثاني / أثر العوامل الاقتصادية على النمو الديموغرافي

وتبرز أثر التنمية في السكان في البنية والوضعية والحركة السكانية ومن هذه العوامل الاقتصادية التي أدت الى تخفيض الخصوبة نجد

أ/ أثر التصنيع في السكان

يعتبر التصنيع من اهم المنطلقات في تحول المجتمع لتتأثر العائلة بتلك التحولات فتتجه المجتمعات الصناعية لتحقيق التوازن والتنظيم كما يلعب التصنيع دورا هاما في جذب السكان للتمدن[2]

ب/ أثر عمل المراة في السكان

تشير حركة التطور الاقتصادي والاجتماعي الى أن نسبة مساهمة المرأة في قوة العمل تزداد بشكل مستمر لتصبح عملها جزء من عملية التنمية هذه المشاركة تستوجب منها بحكم الأوضاع الجديدة للتوازن

ج/ أثر التعليم في السكان

يعتبر التعليم أحد الأركان الأساسية لعملية التعليم ويبرز أثاره في بنية السكان ووظيفيه وحركته ليرتقي الوعي كما يرتفع سن الزواج وتتحدد سنوات الحمل لديها لتبرز العلاقة العكسية بين درجة التعليم وكثرة الانجاب أي ارتفاع معدل التعليم يؤدي الى انخفاض معدل الخصوبة وبالتالي تحجيم فترة الخصوبة لديها 3

المبحث الثاني الاثار الاقتصادية للنمو السكاني

المطلب الأول أثر النمو السكاني على الدخل الفردي والادخار والاستثمار

الفرع الأول أثر النمو السكاني على الدخل الفردي

تعد الفجوة المستمرة بالاتساع بين معدلات المواليد ومعدلات الوفيات وما تنتجه من زيادة طبيعية عالية تؤثر تأثيرا سلبيا على مستويات المعيشة لدى أفراد المجتمع اذ لم يصاحب النمو السكاني السريع سياسات فعالة في نطاق التنمية الاقتصادية و باعتبار الناتج الفردي هو عبارة عن اجمالي الناتج القومي مقسوما على عدد السكان فان الزيادة في السكان سوف تعمل على انخفاض الناتج الفردي و لتلخيص العلاقة المتباينة للعامل الاقتصادي (الدخل الفردي) و العمل الديمغرافي نستخدم الشكل التوضيحي رقم 4 الذي يحوي [9]بعض العوامل الاقتصادية الاخرى كالادخار و رأس المال و التكنولوجيا و عوامل ديموغرافيا السكان و المواليد و الوفيات و القوى العاملة .

[1] الدكتور فايز ابراهيم الحبيب ,مرجع سابق ,ص67

[2] التقرير الاقتصادي العربي الموحد ,2002 ,مرجع سابق ,ص 16

الشكل رقم (4) محددات السكان و الناتج الكلي و الدخل الفردي و العلاقة بين العوامل الاقتصادية و الديموغرافيا

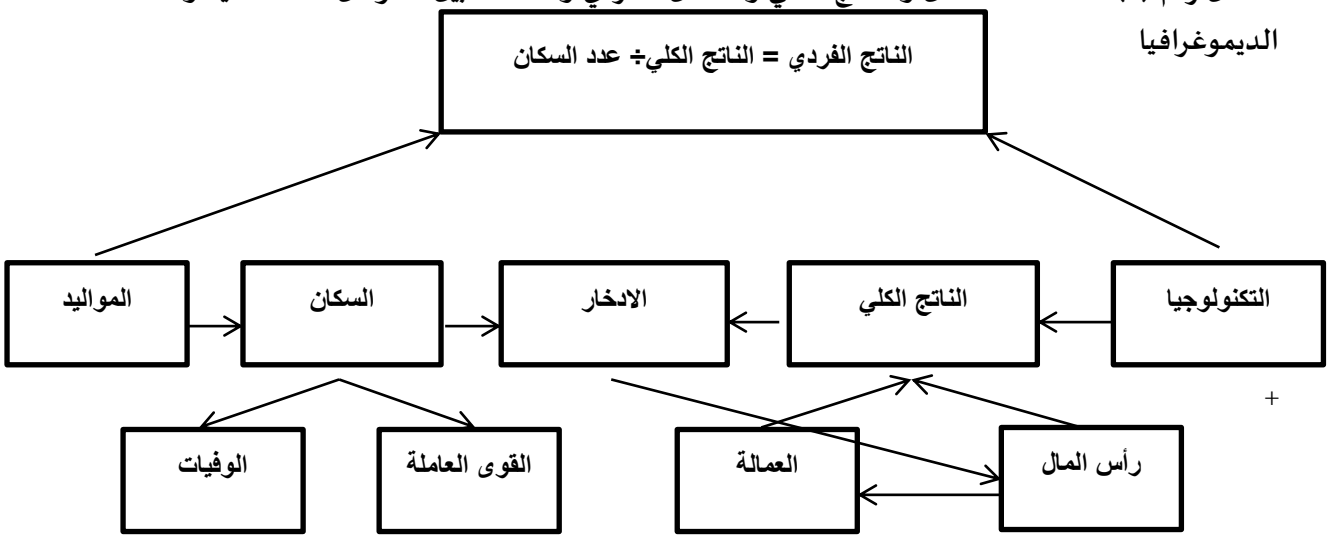

يوضح الشكل أعلاه أن التغيير في عدد السكان يعتمد على المواليد و الوفيات كما يعتمد الناتج الكلي على عدد العمال العاملين و رأس المال و التقدم التكنولوجي و انطلاقا من اعتماد العمالة على رأس المال اذ كل معدل نمو رأس المال و معدل احداث وظائف جديدة و تؤدي الى زيادة نصيب العامل من رأس المال لترتفع الانتاجية و ليرتفع الناتج الكلي .

و لابراز تأثير الزيادة السكانية على الدخل الفردي وانطلاقا من العلاقة

عدد السكان / الدخل الفردي =الدخل القومي [1]

وطالما ان عدد السكان ينبع معدل اكبر من الدخل القومي فان معدل الدخل سينخفض الجدول الوارد يوضح متوسط نصيب الفرد من الناتج

تشير بيانات الجدول الى أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية يقسم هذه الدول الى قسمين الاولى تزيد عن سبعة دولارات وتضم كل من قطر والامارات والكويت والبحرين وعمان والسعودية وليبيا وهي دول اقل من سكان الدول المتبقية والثانية تقع عشر دول عربية دون المتوسط العربي العام وهي الاردن تونس جيبوتي السودان سوريا مصر المغرب موريتانيا الجزائر واليمن إذ يتراوح متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في هذه الدول التي يشكل زيت و70 فاصل خمسة بالمئة من مجموع سكان الوطن العربي [2],بين 364 دولارا في موريتانيا ;2073دولار في تونس أما في باقي الدول العربيه للفيس الأولى فإن متوسط نصيب الفرد من الناتج الإجمالي يزيد عن 4000 دولار لعام 2001 ويتراوح ما بين 4,399 دولار للفرد في لبنان و 2840 دولار في قطر ونلاحظ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إذا ارتفع منا 245 دولار لعام 2001 مقارنه بها2221 دولار لعام 1996 اذ يصنف البنك الدولي الدول الى جنس المجموعات المتابعه لمعدلات الدخول الفرديه كما يلي

دول ذات دخول منخفضة
دول ذات دخل المتوسط
دول اوروبا الشرقية
دول النفط ذات الدخول المرتفعة
دول صناعية

الفرع الثاني : اثر زياده السكانية على الدخل والاستثمار

تعاني اغلب الدول من ضعف ملحوظ في الدخل الفردي منظف ملحوظ في الدخل الفردي وباعتبار الادخار وذلك النصيب من الدخل الذي لم يستهلك فهذان الاتجاهين المتضادين لا يسمح للادخار كون ان هذه الاخيرة شرط ضروري لتكوين راس المال فحسب [10]"رستو" اقل نسبة من المدخرات الصافية التي ينبغي توفرها لا يجب ان تقل عن 10% من اجمالي الناتج المحلي [1] فينظرللزيادة السكانية بتاثيرها العكسي على الادخار نتيجة انخفاض الدخول فاتساع الحجم الاسري يجعل جزء كبير من الدخل ينفق على الاستهلاك ليتجه الادخار الى الانخفاض طالما يعاني معظم اقطار الدول العربية من الدخل المنخفض غير متوقع انما هو تحصيل من الطبقات الغنية , و بالتالي فان الزيادة السكانية على اجمالي الادخار سيصبح ضعيفا جدا [2] كون هذه الطبقات تفضل استثمار اموالها في الدول المتقدمة , او ايداعها في البنوك الدولية العربية الاكثر امانا و تفاديا للمخاطرة من الانظمة العربية التي لا تستقر على راي و لا تخضع لقانون و لا تعبئ بمبادئ و تعهدات [3]
في حين الطبقه الفقيرة في حالة ارتفاع دخلها تقبل اكثر لزياد استهلاكها خاصه السلع الكمالية التي حرمت منها بسبب تدل دخلها مما يجعل الدول العربية ترجع الى البنوك الدولية من اجل تمويل عملية التنمية بشروط محددة أقل ما يتركب عليها التبعية وتصاعد الديون وفوائد خدمة الديون كما تبرز آثاره الزيادة السكانية على ميزانية الدولة تأثيرا سلبيا على المدخرات الحكومية نتيجة لما تتطلب هذه الزيادة من خدمات المختلفة كالصحة والتعليم وغيرها وهذا ما تعانيه الدول العربية من نقص الاموال في عمليه الاستثمارية في اسباب التالية :

[1] علي حميدوش مرجع سابق ص59
[2] فايز ابراهيم حبيب , مرجع سابق ,ص90
[3] علي حميدوش مرجع سايق ص60
[4] نفس المكان
[5] فؤاد حيدر , مرجع سابق ,ص98

ان الدراسات الاقتصادية تبين ان سبيل تحقيق ا ضعف الادخار الناتج عن ضعف الدخل الفردي[4] ول فيجب على هذه الدول ان يبلغ ادخار القومية 40 من الدخل القومي هذا قدره اربعه بالمئة سنويا المعدل تفتقر الي ه اغلب ما عادا الدول النفطية نظرا لاعتماد
الدول العربية في اقتصادها على الزراعة وتدني هذا القطاعات في الناتج المحلي[5]

المطلب الثاني : توسع الانفاق العام

ان الزيادة في حجم السكان تشكل ضغطا عاديا على الانفاق العام على الخدمات الاجتماعية فقد عمل الدول العربية على ضخامة استثماراتها في قطاع الخدمات او قطاعاتها الاساسية في البلاد العربية الامر الذي يعكس تدني الاستثمارات في القطاعات الانتاجية

وقد عملت الدول العربية على تحسين كفاءة تخصيص البوادر لهذه القطاعات التي تشملها التعليم الصحي التغذية والإعانات المقدمة للأفراد بالإضافة إلى الدعم البيئة بالإضافة الى المرافق العامة وإحداث فرص جديدة للعمل ه وبحكم ان اغلبيه المواطنين يعانون من ضعف وتدعيم الاسعار حتى يكون في متناول الفئات الضعيفة الدخل الدخل بها يزيد من عبء الدولة التي تجعلها مضطرة للتكفل متطلبات المتزايدة النفقات الضرورية من اجل توفير الحد الادنى الخدمات الضرورية للسكان فقد أنفقت الدول العربية خلال الفترة 1993 إلى غاية 1990 نحو 172 من الناتج المحلي 6%فاصل خمسة دولار على التعليم الصحة و شبكة الضمان الاجتماعي 28 مليار دولار ويمثل حوالي والباقي خلال عامين الإجمالي المتوسط سنويا وصله خلال عامي 1999 إلى غاية الفين الى 32 دولار كم متوسط سنويا 2000/2001

المتزايد للسكان وزيادة ط لب فعوض توجيه هذه النفقات المتصاعدة بالاستثمارات المنتجة لتوجه هذا الارتفاع للخدمات والجدد والرقم في وضح تطور الإنفاق الجاري على مشاركة الضمانات خلال الفترة 93/98/99-2000

و الجدول(2 -1)لإنفاق الجاري على التعليم الصحة و شبكة الضمان الاجتماعي في الدول العربية الفترة 2000/93

السنوات	اجمالي الانفاق	النسبة الى الانفاق الجاري %	النسبة الى اجمالي الناتج المحلي
1993 - 1998	172 ,5	23,1	6,1
1999	31,3	21 ,7	5,7
2000	34,2	21,4	5,5

المطلب الثالث : أثر الزيادة السكانية على العمالة وعبء الاعالة

الفرع الأول : أثر زيادة السكانية الفرع الأول آثار الزيادة السكانية على العمالة

ما يميز اغلب البلدان العربية ارتفاع نسبة الإعالة دون سن 15 سنه ان كان هذا يمثل عمل ايجابيا كول هؤلاء الى عاملين سيكونون قوة عاملة في المستقبل ولكن السؤال هل تستطيع هذه القوى العاملة إيجاد العمل المنتج إلى الناتج الكلي في المجتمعات

ان الزيادة سريعة للسكان تجعل تضاربا في تحقيق اهداف التنمية ويتمثل ذل

ك في ايجاد فرص عمل للقوى العاملة وفي نفس الوقت زياده في الدخل الفردي ان الهدف الاول يتطلب وضع برامج المشاريع الانتاجية يعتمد على كثافه عنصر العمل في الانتاج بينما الهدف الثاني يتطلب كثافه في راس المال ولهذا فالزيادة في السكان من السن 15 سنه هذه القوه المستقبلية تتطلب زياده في راس المال تعامل من عوامل الانتاج لكن مع توجيه هذا العنصر للتعليم والصحة

وغيرها من الخدمات فانك ميت راس المال المطلوب لتوفير فرص العمل لدى القوى من الصعب ايجادها [111] زياده السريعة تعمل على زياده البطالة معدلين اسرع من معدل نمو الوظائف عدد العاطلين عن العمل الذي يقود الى عدم الاستقرار الاجتماعي ونزوح الريفي امل في ايجاد العمل كما تعتبر البطالة عامل هاما في ارتفاع معدلات الجريمه[2]

يقدر معدل البطالة في الدول العربية بنحو 20% من اجمالي القوه العاملة اي ما يعادل في 19 مليون فرد تتباين معدلات البطالة فيما بين الدول العربية بشكل كبير فقط بلغ معدل البطالة في موريتانيا29 للذكور 42 بالمئة للبنات اما السودان 12% للذكور و 24 % للبنات والمغرب 15 % للذكور و تونس 3,14 % للبنات اما البحرين 12 % للذكور و 25% للبنات ومن هنا نلاحظ ان معدلات البطالة للبنات تصل الى ضعف معدلات البطالة لدى الذكور في عدد من الدول العربيه3

قدرات نمو العرضة من القوى العاملة 3% في حين معدل نمول وظائف الباقي حوالي 2,5 % وهذا راجع للنمو السكاني المتزاعل ويتوقع ان تستمر مشكله البطالة فاحد المشاكل الاقتصادية والاجتماعية واحد التحديات الدول دول العربية الرئيسية في الدول العربية بما فيها دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية التي تعتبر مستقبلا وعدم تمكن الانقسامات العربية من خلق فرص عمل كافئ مع العرض الشامل في الاعداد المتزايدة الى الداخلين في سوق العمل بسبب القاعدة الانتاجية

الفرع الثاني : عبئ الاعالة :

ان رفع مستوى معيشة العائلة يتوقف على نسبه دخلها الى عدد اعضائها وهذا يتوقف بدوره على نسبه منتجين الى العمر لسكان الوطن العربي المتميز بقوه نسبه صغار السن سنة 2002 نتيجة للنمو السكاني والتوزيع[3] نسبه المعولين بتفاوت في الاقطار العربية اذا [4] 7,7 % حوالي 20 بالمئة من القوى العاملة لترتفع نسبه الاعالة في الدول العربية الى وصلت الى 88 بالمئة في السعودية و 85 % في الاردن و 73 % في سوريا و مصر وادنى نسبه في تونس في تونس 64 % نسبه النسبة المسجلة في جميع البلدان النامية والعالمية اذ كانت نسبه الاعانة في جميع البلدان النامية 36.9% وفي

[1] فايز الحبيب , مرجع سابق ,ص 90- 91
[2] جون سايتز , مرجع سابق , 2001ص 29
[3] محمد صفوان الاخرس , مرجع سابق , ص 33
[4] التقرير الاقتصادي العربي الموحد مرجع سابق 2002 ص25

في البلدان الصناعية هذا يعني ان ,6050 % على المستوى العالمي8,البلدان الاقل نمونا 88.8% بينما انخفض الى العاملين في البلدان الصناعية من ذوي الدخول المرتفعة لا يعيدون سوى 50.5 % فقط من افراد مجتمعاتهم الذين يعيشون في مستوى معيشه بينما يعيد و العاملون الدول العربية من ذوي الدخل المنخفض الناس الفقراء الامر الذي يؤدي الى توزيع الفروق بين مستويات المعيشة فالعمل على خفض المواليد سوف يؤدي الى خفض العبئ على كاهل الطبقة العاملة

والجدول (2-2) يوضح التركيب العمري ونسبه الاعالة 2003

النسبة المئوية				عبئ الاعالة		
المؤشر الدول	أقل من 15 سنة	من 15-65	65 فما فوق	صغار السن	كبار السن	العبىء الكلي
وسط أروبا شرقية	20.1	68	11.9	29.55	17.5	47.05
الدول العربية	38.3	59	3.7	64.91	6.27	71.18
سوق اسيا	32.6	62.3	5.1	52.32	8.18	60.51
		67.2	6.4	39.28	9.52	48.80

المصدر من اعداد الطالب بالاعتماد على تقرير التنمية البشرية لسنه 2003 الصفحه253

لجدول رقم (2-8) يوضح نسبة الاعالة في القطاعات العربية عام 2003

الدول	متوسط الاعالة %
الأردن	0.78
الامارات	0.29
البحرين	0.50
الجزائر	0.76
السعودية	0.51
السودان	0.84
الصومال	1.01
العراق	0.92
الكويت	0.45
المغرب	0.69
اليمن	0.99
تونس	0.67
جيبوتي	1.01
سوريا	0.91
عمان	0.51
فلسطين	/
قطر	0.41
لبنان	0.88
ليبيا	1.09
مصر	0.79
موريتانيا	1.01

المصدر برنامج الأمم المتحدة الانمائي الصندوق العربي الانمائي الاقتصادي و الاجتماعي تقرير التنمية الانسانية لعام 2002ص139

إن ارتفاع نسبة الإعالة في الوطن العربي كما هو موضح في الجدولين (2-7) و (2-8) إذ تعد نسبة الإعالة في الوطن العربي أكبر النسب في العالم مقارنة بالدول الأخرى و ما يترتب عليه من أقطار اجتماعية إضافة إذا قرنت بالدخل المنخفض لمعظم الدول العربية, علما أن نسبة الإعالة الحقيقية تفوق ذلك بأكثر نتيجة تدني مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي وارتفاع نسبة الملتحقين في المؤسسات التعليمية إضافة للبطالة, الأمر الذي ينجم عنه زيادة الأعباء الاقتصادية و ضغط على الأنفاق العالم من ناحية الخدمات الاجتماعية وانخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إضافة لبروز ظاهرة خطيرة نتيجة النمو 28 % في السودان و 23% السكاني المتزايد وارتفاع الإعالة و هي ظاهرة تشغيل الأطفال دون 15 سنة حيث تبلغ في موريتانيا [12] و19 %في اليمن و10 %في مصر و يدل هذا المؤشر على ضياع فرص التعليم لجزء كبير من الشباب الذي يعود حتما إلى النتائج التالية إلى النتائج التالية :

تحويل نسبة كبيرة من موارد الدولة العربية من تكوين رأس المال إلى مقابلة أعباء الإعالة

اللجوء إلى تشغيل الأطفال كوسيلة للاستفادة منهم و التي تبرز فقط في الدول كثيرة السكان و منخفضة الدخل يؤدي في النهاية إلى تفشي البطالة في الاقتصاد عامة ,وانخفاض نصيب الفرد من الناتج كما يؤدي الى التأثير على القوى العقلية والجسمانية لعمال المستقبل

المبحث الرابع: الآثار الإيجابية للنمو السكاني.

بالرغم من الآثار السلبية للنمو السريع للسكان فإن هذا القلق من الزيادة أمر مبالغ فيه فقد تصبح الزيادة السكانية عاملا مشجعا للتنمية و ليس عائق لها.

المطلب الأول:زيادة الانتاج

يقدر عدد كان الوطن العربي عام 2001 حوالي 288 مليون نسمة ومن المتوقع أن يرتفع إلى حوالي 315 مليون نسمة بنمو 3% سنويا و باعتبار مساحة الأراضي المستغلة حاليا للزراعة بند. و 56 مليو ن هكتار أي 42% من المساحة الكلية سوف تعمل على استغلال هذه الأراضي استغلالا كاملا و بالتالي زيادة زيادة الإنتاج القومي بالإضافة إلى أن زيادة السكان في هذه الدول تعني زيادة الطلب الفعال يعلى ناجح ساعدها أسلوب الإنتاج الكبير الذي يؤدي إلى تخفيض تكلفة الإنتاج و كلها عوامل تساعد على زيادة الناتج الكلي و الحقيقة أن الزيادة في السكان تشكل ضغوط من شأنها أن تعمل على مضاعفة الجهد من قبل السكان أنفسهم لتحسين مستوى معيشتهم الأمر الذي يؤدي إلى الإسراع في عملية التنمية نفسها وباعتبار أن أغلب هذه الدول تعاني نقص رأس المال تعمل على تكثيف قوة العمل على حساب رأس المال, و من أجل العمل بأجور متدنية ها ساعد على مضاعفة الإنتاج لتعرف الأجور ارتفاعا وهو ما يساعد على اقتحام الأسواق و يسمح لها على المدى الطويل أن ترفع من حجم مداخلها لتحسين المستوى المعيشي و يتوقف زيادة الإنتاج في الوطن العربي على توفر مناصب الشغل و قد ينيح هذا الكم الهائل من السكان القطاع

1 حميدوش علي ,مرجع سابق , ص 74
2 ابراهيم قويدر, مرجع سابق , ص160

حساس القطاع الزراعي إذ عرف تحسنا بلغ معدله نحو[1] 0,4%. ليساهم هذا التطور في خفض العجز الغذائي و تراجع نسبة الاكتفاء الذاتي الغذائي فقد استوعب القطاع الزراعي حوالي 31;7% من حجم الأعمال. في عام 2000 و 40% و35% لعامي 1990-1995. فهذه الزيادة السكانية تؤدي إلى تغيير الطرق و الوسائل الإنتاجية في الزراعة و العمل على التوسع في التصنيع بالإضافة إلى إمكانية تحقيق مبدأ تقسيم العمل و توسيع رقعة السوق ليحقق ميزة الإنتاج على نطاق واسع ها يؤدي إلى خفض تكاليف الإنتاج.

المطلب الثاني: تحديد اسرع لقوة العمل

بما أن الدول النامية والعربية تتوفر على حجم كبير من السكان و خاصة الفئة الفتية فإن استثمارها لهذه الموارد البشرية في القطاعات المختلفة سواء الاستثمار غير المباشر الناتج عن توسع الإنفاق في القطاعات الرئيسية للتنمية الاجتماعية كقطاع التعليم و الصحة يسمح لها بتوفير وتجديد هذه القوى من اليد العاملة التي تعمل على رفع الانتاجية

رغم أن المشكلة الأساسية التي يعاني منها المجتمع العربي هو عدم الاستفادة من العائد لهذه القطاعات خاصة التعليم و خصوصا نوعيته و كذا هجرة الكفاءات "هجرة الأدمغة "لتؤلف هذه النواقص عوائق هامة امام التنمية .لذا يجب على الدول العربية الاستفادة من الكفاءات من أجل تجديد قواها البشرية و محاربة التسرب البشري. حتى تجني عوائد استثمارها على المدى الطويل ولا تستفيد منه الدول المتقدمة دون إنفاق مسبق لتساهم هذه القوى بدفع عملية التنمية بتوفير المال الكافي للابتكار و الإبداع و التشجيع الفكري. في التحدث عن السكان باعتبارهم مجرد أعداد فحسب من شأنه تجاهل قضية هامة أن هذه الله - وارد البشرية أنفسهم مورد إيداع و مصدر قوة تجديد و التوصل لهذا كله يتم بتأهيل هذه الزيادة السكانية وتطوير إمكانياتها و قدرت بشكل يتماشى والتطورات العلمية من خلال خطط و خدمات التعليم و الصحة باعتبارهم أسس لصناعة التنمية. [2]

المطلب الثالث: اتساع حجم السوق و الابتكارات:

تعد الزيادة السكانية حافز للاقتصاد من خلال زيادة الطلب الفعال الذي يولد زيادة في الاستثمار أملا في تلبية المتطلبات, ينجم عن ذلك زيادة الدخول بها يؤدي إلى ارتفاع القدرة الشرائية ومنه يتسع حجم السوق فبرغم من إنجاب المزيد من الأطفال يعني المزيد من التكاليف على المدى القصير ليصبح هؤلاء منتجين على المدى البعيد لتقود إلى مستوى معيشي أفضل يتوسع الأسواق تجعل من مستوى تحسين الاقتصاد هكذا كما أن الأمهات و الآباء سيكدحون ليلا و نهارا لنقل أوقات الفراغ لديهم هذا النمو على إيجاد نظام فعال من المواصلات و يحفز في تبني التكنولوجيا الموجودة و البحث عن تكنولوجيا جديدة وفقد ربطت الزيادة السكانية بالتفنن في الصنائع و الابتكارات و التطور التكنولوجي الذي يساهم بشكل مباشر في تطوير ورفع الإنتاجية في كافة القطاعات الإنتاجية.

خلاصة الفصل الثاني

تطرقنا في هذا الفصل الأثار السلبية و الإيجابية للنمو السكاني بالجزائر بدأ بمفهوم التنمية الاقتصادية و معاييرها في المبحث الأول تناولنا الآثار الاقتصادية للنمو السكاني إنطاقا من المنظور لعلاقة السكان بالتنمية وبشكل رئيسي حول أثر هذا النمو على الاقتصاد الناجمة عن الخطط الإنمائية المطبقة في تلك الأنظار من خلال تدني الدخل الفردي

ونقص الادخار و الاستثمار و كذا من أثارها السلبية على أوضاع التشغيل و التي لها إفرازات و نتائج عكسية للأهداف الإنمائية بمفهومها الشمولي بالإضافة لعبء الإعالة انطلاقا من البطالة وفتوة الوطن العربي إضافة إلى نسبة المرأة العاطلة و الفنية غير القادرة عن العمل (الطلبة من مجموع السكان بمعنى أن ربع السكان يعيلون ثلاث ارباع السكان إضافة إلى عائلتهم لأنفسهم هذا الواقع الديموغرافي يؤدي إلى ضعف الإنتاج والإنتاجية على صعيد الاقتصاد العربي خاصة من جانب الغذاء وما يترتب عليه من عجز في ميزان مدفوعاتها و ميزانيتها العامة من أجل سد هذا العجز عن طريق الاستيراد و التبعية الغذائي و المالية للخارج الأمر الذي حكم عليها انهاج سياسات الإصلاح و التعديل الهيكلي تحت شروط مجحفة تنطوي هذه السياسات على محاذير قوية تجاه القضايا السكانية و الجوانب الاجتماعية و لا سيما فيما يتعلق خفض الإنفاق العام في مجالات الصحة و التعليم. بالإضافة للضغط على الموارد البيئة و المياه و الارتفاع في مستويات التلوث و الزيادة من حدة التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية إضافة لضغوطات على الخدمات الاجتماعية من صحة و تعليم و اسكان ليعزز بتحدي جديد يواجه الدول العربية ظاهرة "الفقر " الذي يعاني منه 100 مليون يعيشون تحت خط الفقر ولكن دون أن نغفل عن أن الإنسان هو صانع التنمية و هدفها فقد يكون دافع لعجلتها من خلال أثاره الإيجابية كزيادة الإنتاج و الإنتاجية و توسيع حجم السوق و الإبداع و الابتكارات و غيرها ... لنتطرق في الفصل الموالي لدراسة أثر النمو السكاني على التنمية في الجزائر

المبحث الأول: التطور الديموغرافي.

لقد عرفت الجزائر مستويات مرتفعة سواء للولادات أو الوفيات في الفترة الاستعمارية إذ قاربت معدلات الوفيات 30% أما معدل الولادات فيقدر ب40 % التعرف بداية السبعينات تراجع معدلات الوفيات إلى غاية منتصف الثمانينات 1986 نظرا للوضعية المتأزمة الاقتصاد العاجزة عن تلبية متطلبات السكان لتبدأ بوادر الوضعية الخطيرة و الآثار السلبية على الوضعية الاجتماعية والتي برزت في السكن والبطالة والدخل الضعيف, كل هذه التغيرات عملت على تراجع معدلات الخصوبة ليظهر نموذج أو . ل أسري جديد.

على هذا الأساس قسمت حركة المواليد في الجزائر إلى مرحلتين أساسيتين تتميز كل مرحلة بظروفه . ا

المطلب الأول: المطور الديموغرافي في الفترة 1962 -1985.

تميزت هذه المرحلة بارتفاع كبير في معدل الولادات يتراوح بين 39.5 م% -52 م% أين وصلت عدد الولادات أكثر من 800 ألف ولادة سنويا في المتوسط وهي أعلى عدد عرفته الجزائر, كما بلغ عدد السكان في 1962 حوالي 10 مليون نسمة ليصل عام 1970 إلى حوالي 13.746 مليون نسمة ليصل في سنة 1980 إلى حوالي 18 , 740 مليون نسمة و قدر في نهاية فترة 1985 حوالي 21.887مليون نسمة بزيادة 8 ملايين نسمة | خلال 23 سنة و الجدول الموالي يوضح ذلك

الجدول رقم (3-1): تطور عدد السكان من 1962 - 1985 .

الوحدة: مليون نسمة السنوات

السنوات	عدد السنوات
1965	11.923
1970	13.746
1980	18.740
1985	21.887

المصدر: United nations population division volume I , 2002 p180l

ولقد أدى هذا الارتفاع في عدد المواليد خلال هذه الفترة إلى تغير ملحوظ على التركيب الجنسي العمري للسكان وهذا ما يحاول الجدول الموالي توضيحه

الجدول رقم (3-2): تطور معدل السكان حسب العمر خلال فترة 65-85

السنوات	0-4سنة	5-14سنة	15-24سنة	60-64سنة	65-85سنة	84فأكثر
1965	19.5	27	18.1	5.1	3.3	0.2
1970	19.5	28.9	17.6	6.3	4.1	0.7
1975	18.8	28.8	18.5	6.1	4.2	0.6
1980	18	28.5	19.6	5.8	3.9	0.6
1985	16.6	27.5	20.7	5.7	4	0.7

المصدر : United nations population division's , 2002 , op . citp 181

يلاحظ من الجدول أن أعلى النسب تتصدرها الفئة الأقل من 15 سنة وهي القضية غير النشطة مما يزيد من نسب الإعالة, إضافة لما تتطلبه من توفير المتطلبات المتزايدة من صحة, تعليم وسكن يزيد من ثقل الأشياء على ميزانية الدولة هذا ما تم ترجمته فعليا عام 1986

علما أن هذه النسب العالية للفئة الأقل من 15 سنة نتيجة عدد الولادات المتزايدة أو النمو السكاني المتزايد الذي عرفته تلك الفترة و هذا ما جعل الحصوية من أعلى المستويات العالمية حيث بلغ معدل النمو 3ما بين 1970 1977 التعرف الجزائر في هذه الفترة انفجار سكانيا وهو ما تترجمه فعلي . 21, مليون نسمة لعام 1980 إذ بقيت الولادات و الخصوبة بصفة خاصة مرتفعة جدا في الجزائر إلى غاية مطلع التسعينات وكان مستوى الولادات من أعلى المؤشرات في العالم إذ ناهز 50% في سنة 1970 و به .رف هذا المؤشر الإحصائي تغيرات محسوسة إلا مع بداية الثمانينات[1]

الجدول رقم (3-3): تطور عدد الولادات و معدلاتها خلال فترة 62-85

الوحدة : الألق الفترة

عدد الولادات | معدل الولادات

الفترة	عدد الولادات	معدل الوفيات
1966-1962	**522**	//
1970-1967	**562**	**49.44**
1974-1971	**629**	**47.57**
1978-1975	**694**	**45.71**
1981-1979	**758**	**42.97**
1985-1982	**820**	**40.17**

|المصدر: عمارة سامية, مرجع سابق، ص 59

يعود هذا الارتفاع لمعدل المواليد إلى التحسن الملحوظ المستوى المعيشي وحالة الاستقرار الأم . في الملك الفترة, لما عرفته فترة السبعينات من تركيز على بناء قاعدة اقتصادية معتبرة , الكان لها الأثر على الجانب الاجتماعي، إذ نلاحظ أن عدد الولادات عرفي تطور ملحوظ بعد عام 1967 نظرا لما تميزت ٩٠٠ مرحلة 1962 -1967 التي يمكن اعتبارها مرحلة مخاض و تحولات اجتماعية تميزت بثلاث أوضاع وهي

- الاهتمام بحل المشاكل الاجتماعية الناجمة عن الحرب. - مواجهة العجز المالي بسبب خب خزائن المؤسسات المالية.
- تعويض الجهاز الإداري و الاقتصادي بالإضافة لواقع عدم الاستقرار السياسي وتعتبر مرحلة ما بعد 1967 مرحلة جديدة في سير التنمية بالجزائر والاستقرار على أسلوب التخطيط والاهتم. مام بالمضمون الاجتماعي الأهداف الاستراتيجية للتنمية وذلك بتوسيع قاعدة التشغيل ليرتفع حجم العمال من 1

. 7 مليون عامل سنة 1985، بالإضافة للاهتمام بتحسين الشروط المادية لهذه الطبقة التي كانت حافزا لها إضافة لعدة قرارات قرار دعم الأسعار لفترة المخطط الخماسي الأول 1980-1984 و الطب ألماني لعام 1974 إذ ارتفعت حجم النفقات المحتملة من طرف ميزانية الدولة من 805 مليون دج سنة 1979 إلى 1.76 مليار دج سنة 19843

المطلب الثاني التطور الديموغرافي في الفترة (1986-2000)

وهي المرحلة الثانية إذ شكلت سنة 1986 القطيعة الناس مع الفترات التي. ينتهي معدل الولادات 34 . 7 % في السنوات التي سبقتها و التي تقل عن 40 بفارق قدره. 5 نقاط لتستمر في الانخفاض أبين قدرت سن 2002 ، 1986% لعبة السمو1.9 % سنة 2000 بينما كان يتعدى 3% في سنة 1986 ، وهذا ما يحاول الدول الموالي لناحية العثور عيد المواليد ومعدلات ما بين سنة 1986-2000

الجدول رقم 3 - 4): تطور عند الولادات و معادلاتها خلال فترة 1986-2000

السنوات	عدد الولادات بالألف	معدل الولادات
1986	764	34.73
1987	782	34.60
1990	758	30.94
1994	776	28.24
1996	656	22.51
2000	631	20.40

Annuaire statistique de l'Algérie N°1, Alger, 2001**

مع التقرير الوطني الرابع حول التسمية البشرية - الوطني الإقتصادي الاحتماعية 2013 ص42

المصدر: نفس المرجع ص60

إن هذا الانخفاض الي معدل الولادات الملاحة و السنوات نتيجة لعدة أسباب الاستعمال الملك. في البرامج التوعية بالتنظيم المكثف لبرامج التوعية في الأسرة والاهتمام الرسمي لمسألة التوجيه الديمغرافي إضافة التغيرات الناجمة عن تأثير التنمية(العمل للمرأة. التعليم... باخ)، التي عملت على تأخير سن الزواج الذي انتقل ما بين 1987-1998 بالنسبة للنساء من 23.7 عام أما الرجال من 27 . 7 عام إلى 31.3ا ليبلغ عام 2002 حوالي 29 . 6 عام للنساء و 33 عام للرجال بالإضافة لارتفاع استعمال طرق منع الحمل التي تلحق بها حاليا نية 64 % من النساء المتزوجات[1]

أدى الانخفاض الملاحظ في فترة 1985 غاية السنوات الحالية إلى تغير في معدلات التركيب العه، رتي والجدول الهوائي بوضع ذلك

الجدول رقم (53): تطور معدل السكان حسب لعمر خلال قرة (1990-2000

السنوات	1990	1995	2000
4-0 سنة	15.3	13	10.9
14-5 سنة	21.1	26.2	42.2
24-15سنة	20.4	21	21.7
64-60سنة	5.6	5.8	6.0
84-65سنة	3.7	3.8	4.1
84 فأكثر	0.6	0.6	0.6

العاب: ANNUAIRE Statistique de l .2013

Algérie , N920 '

يلاحظ تراجع والأحماض عباسية الفتنة السن 0-5 استند و شما نتيجة الانخفاض معدل المواليد. إن. باقية السياسية السكانية التي بدأت ترسم معالمها خاصة في فترة التسعينات التي أدت خفيت عدد للمواليد وتراجع إذ قدر الوشر التركي المصوبة ب 44 طفل في المتوسط كل مرة بعد أن كان يقدر و8 أطفال [2]في فترة السبعينات وأوائل الثمانينات .

لقد دعت الجزائر في سورة الانتقال السكان وذلك منذ أواسط الثمانينات الوضعية الديموغرافية في

الوقت الحاضر ت مستويات من عضة في الولادات. وكذا في الوفيات مع تراكم ملحوظ عند ال. كان لي فات السن 15-59 سنة على حساب شات الصغار 0 - 14 سنة[1]

المبحث الثاني : تركيب السكان

إن دراسة و التعرف على تركيب السكان يعتبر أمرا هاما في أي بند نظرا لارتباطه بالتنمية الاقتصادية

المطلب الأول : تركيب السكان حسب السن والنوع

1-تركيب السكان حسب النوع

يعتبر أهم مقياس عدم لبيان المتوازنة بين اختي و يقصد به عند الذكوري بالنسبة إلى كل مالية من الإناث و تعمل عليه بشدة عدد الذكور علي عند الإناث البكي و يضرب التي في 10 كما يمكن أن يحي بالنسبة إلى دموع الكلي للسكان الجدول رقم (3-6)تركيب السكان حسب النوع في الجزائر 66-77-87-1998

السنة	العدد الكلي للذكور	العدد الكلي للبنات	النسبة
1966	5817.145	6.004.534	96.87
1977	7.991.779	5.072.042	99
1987	11.573.636	11.307.720	102.35
1998	14.698.989	14.402.278	102.05

المصدر

الجدول مستخرج بناء على نتائج الإحصاءات المختلفة للسهرات 6-77-87-1998 - من الجدول السائل لا تكاد تلمس فارق كبير بين نسبة الذكور والإناث فهي أحيانا في جانب الإناث كما لي سيتي (1966 1977 و أحيانا أخرى لصالح الدكتور كما في سنتي 1987 و 1998 وفي كل الحالات فالفارق بسيط ولا يعتد به عليه يمكن القول أن ا تمع الجزائري متوازنا من حيث النوع أي الذكور واني عدد الإناث

2- **التركيب العمري :**

تختلف البلدان اختلافا كبيرا من حيث توزيع فئات السن في داخلها ومن الطبيعي أن يجد كل فئات العمر مثله في أي مجتمع والاختلاف في نسبة الأعمال تأثيره على ملامح الوضع السكان في ا تمع وما يرتبط به من أبعاد اجتماعية و المعادية كما يلي :

أ-إذا ارتفعت نسبة صغار السن في تسع وانخفضت نسبة الوفيات .

ب- يؤدي ارتفاع نسبة صغار السن التي تقع على ارتفاع نسبة المواليد نسبة لارتفاع نسبة الشباب و بالتالي ارتفاع

ج- ما ارتفعت يه كبار السن أو تسمع لذلك متوسط العمر و العكس

د-و ترتفع نسبة العاملين في المجتمع بزيادة نسبة صغار الن و متوسط العمر و العكس .

د. تختلف طبيعة الخدمات و حجمها التي تؤديها الدولة و كذلك تنوع الصناعات وفقا لاختلاف نسبة الأعمار المختلفة و الجدول الوالي يوضح ذلك

الجدول رقم (3-7)توزيع السكان حسب السن للسنوات 66-77-87-1998

السنة	1966	1987	1998ا
14-0	48.12	44.08	48.45
65-15	47.2	51.96	99
65 فأكثر	4.52	03.96	4.54

المصدر |

الديوان الوطني للإحصاءات

يتضح من الجدول أن نسبة كبيرة من سكان الجزائر تقع أعمارها في أعمار مغيرة أي أن غالبية السكان من الأطفال و الشباب و لا على ما لذلك من انعكاسات على الاستهلاك و الإنتاج في المجتمع

المطلب الثاني : تركيب السكان إلى ريفيين و حاضرين

من الظواهر الساعة في كل أنحاء العالم تقربا إطراء الزيادة في نسبة السكان الخضر على حساب سكان الريف[1] و ذلك أن تسيد الخضر ترتبط بقضايا الشمية حيث تجد أن هذه التنمية ترتفع أكثر في المناطق المتقدمة في العام بنا بعدها أكثر حفاظا في المناطق المختلفة

في عام 1970 قدرت الأمم المتحدة نسبة التحضر في العالم بحوالي 37% ومن بينها 66 % في البلاد المتقدمة و 25 % في البلاء النامية و توقعت دوائر الأميه التحية مع نهاية القرن العشرين أن يعيش حوالي نصف سكان العالم في أماكن حصرية منهم أكثر من 80 % في الدول المتقد ادعية و أكثر من 20 % في البلاد النامية وتشكل الحضرية أحد أهم عوائق التنمية في المستقبل (2)

الجدول رقم (3-7) عدد السكان و نيه توزيعهم بين الخضر و الريف

السنة	1966		1977		1987		1998	
البيان/الاقامة	ريف	حضر	ريف	حضر	ريف	حضر	ريف	حضر
عدد السكان	841260	360540	10.2612	6.68678	11.89469	11.444	12.1339	16.9669
مجموع السكان	12018000		16948000		22038942		29100887	
النسبة%	70	30	60.55	39.45	50.33	49.67	41	59

الجدول مستخرج انطلاقا عن عالم الإحصائيات السابقة 1966-77-87-98

. الديوان الوطني للإحصائيات رقم 35 عددا خاص *الجزائر

* Annuaire statique de l'Algérie N°19, 2001 P20.

يتضح من الجدول السابق مدى الإطراء في الزيادة نسبة اخضر في الجزائر بمرور الزمن حيث انتقلت نسبة الحضر من 30 % سنة 1966 إلى45 .39 % ، 50 . 33 % سنوات 1998-1987 ،1977 على التوالي و الي هذا العبادي فان

استمرار معدل التزايد السكاني الحضري في الجزائر تعمل فان ثلثي سكان الجزائر بقرون في بنات حشرية عام 2010 و ليا أن شعور المشاكل المتوقعة خيمة الفلك و مدى تأثيرها على التنمية

هذا ويرجع السبب في إطراء حجم السكان في الحضر أساسيا إثر تزايد معدلات الهجرة من الريف إلى المدينة نتيجة مغريات الدينية و تسهيلات الحياة فيها كمركز جذب السكان و تمثل أهم عوامل الحماية والتسهيلات لي المنام الحضرية و التي يسبب توفرها بالدور جية تليها في الريف في الخدمات المعتلة المتوفرة في المدينة بواء الصحية و التعليمية و الترفيهية ...الجميع تمركز المؤسسات الصناعية و الإدارية فيها قتلا عن توفر فرص العمل الناحية ذات الأجر أطر تلميع ولا شك أن هناك آثار تنجم عن جنبي العواصم و المناطق الحضرية لمعدلات عالية من السكان يكون مصاحبا ا السلبية تي ا تمع سواء في المدينة أو القرية و تتمثل أهم تلك المساحات التأثير اللي على التنمية الريفية في القرية و إهمال اليراعة الأرض مع ارتفاع أجر العامل الزراعي و تم الأيدي العاملة إلى مراحله و تأمر الريف بوجه عام و عدم الاهتمام مصالحة و تست بالقدر المناسب مع زيادة مشكلات المدينة تتبعه للكافية السكانية وزيادة الضغط على الخدمات المالية الإسكان و التعليم و الصحية و المولات وهو اخ)|

المطلب الثالث : تركيب السكان من الناحية العلمية :

يعني استثمار التعليم في أي مجمع تمرا هاما و سرورها بنية تلك ا تمع ، حيث يعتبر العائد الاقتصادي و الاجتماعي الناتج عن هذا الاستثمار أفضل أنواع رأس المال وأغلاها قيمة [1]

و يمكن أن نطلق على التعليم به التمار قومي ، فهو يحول برأس المال البشري إلى عنصر من العناصر الطباعية في عملية التنمية و الإنتاج المادي الكروة و بذلك يمج المعلمون و حماسة ذو الكمادات العلمية العالية أحد رؤوس الأموال الأساسية عطاء و الأهم أثرا في دفع عملية التنمية و التقدم في المجتمع

و تعزز كثيرا من الدراسات العلاقة بين التعليم و التيه ، حيث جاء في تقرير البنك الدولي عن التنمية في العام عام 1980 انه قد تبين أن العمال المتعلمين قد زادوا من الإنتاج في معظم قطاعات الصناعات المختلفة ، كما انعكس أثر التعليم الكم من في قطاع الزراعة و غيرها من الأنشطة الإنتاجية والتي كان المرء يتوقع أن يكون المؤهلات الدراسية عامية العالية للبنة الأهمية لها ولذلك فالتعليم يعتبر استثمار شحم القوى البشرية و العلاقات الإنسانية لي استمع ، و يتوقف مالي ما يحققه أي مجتمع من مكانه عالية على مدى ما يحققه من مستوى تعليمي ، و ذا المعنى تعد الأمية عيدوا الدموها للتنمية و معوق أساسي لجهودها و هذا ما أدى كافة الدول و حامية المتقدمة إلى العمل علي مواجهة الأمية و رفع مستوى التعليم في أوساط أبنائها باعتبارها أحد مقومات التنمية الأساسية هذا و في الجزائر المدير التعليم مياهها شابها في المشروع الاجتماعي الجزائري و هو إجباري علي كل الأطفال الذين تتراوح منهم الان 6 سنوات و 15 سنة

عرفت نسبة تعليم الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 6 و 14 سنة ارتفاعا محسوسا و تطور ملحوظا حيث ارتفعت هذه النسبة من20 .47% (56 . 80 ذكور مقابل.96 36% للإناث) سنة 1966 ال5. 83 % (85 . 28 % للذكور مقابل73 .78 % للإناث خلال سنة 1998 إذ تقدر نسبة الارتفاع ما بين هذين العددين ميه.16 43% 33 . 4 % للذكور مقابل 54 . 29 % للإناث و الجدول رقم (20) بعكس مستوى التطور و نسب التعليم و من خلال الشكل رقم (07) تلاحظ أن نسبة التعليم للإناث دائما منفضة عن نية تدرس الذكور كما تلاحظ أن سنة تعليم الذكور في سنة 1998 انخفضت عن1987

أما عن الأمية فقد كانت جد مرتفعة فحوالي ثلاثة أرباع من إجمالي السكان جي تعداد 1966 كانوا لا يعرفون القراءة ولا الكتابة حيث بلغ معدل الأمية 746 * 1966 و اغمض إلى90. 59% سنة 1977 ثم اغمض إلى 4362 % سنة 1987 ليصل إلى.90.31 % سنة 1998 إذا تقدر نسبة الانخفاض ما بين 1966 و 1998 ب 57.24%

من الجدول رقم (20) دين أن معدل الأمية لدى النساء بقي دائما مرتفعا عن نظره لدي الرجال و الشكل رقم (18) يوضح الانخفاض السريع الذي عرفته الأمية لكلا الجنسين الجدول رقم (21) عطور نسب تعلم الأطفال الذين يتراوح سنهم بين 6 و 14 سنة حسب الجنسين في السنوات 66- 1977 -1987-98

1966، 1998 (مقدرة ب (100)

السنة	1966	1977	1987	1998
ذكور	56.80	80.80	87.75	85.28
اناث	36.90	59.60	80.56	80.73
الاجمالي	47.20	70.40	79.86	83.05

المصدر التقرير النهائي للتعداد العام للسكان لسنة 1998

المبحث الثاني : تقدير واختيار نموذج الدراسة

المطلب الأول : تقدير نموذج الدراسية

1) تقدير النموذج

اعتمادا على ما سبق سنقوم بتقدير النموذج التالي بواسطة طريقة المربعات الصغرى (OLS)

$$DEP = a + bPOP + \varepsilon$$

1 - 1) شروط تطبيقMCO:

H1 : التوقع يساوي الصفر $E(\varepsilon_t) = 0$

و H2 : ثبات تباين الأخطاء $E(\varepsilon_t^2) = 0^2$

H3 : عدم الارتباط الذاتي للأخطاء $cov(\varepsilon_t, \varepsilon_i) = 0$

H4عدم الارتباط بين المتغيرات المستقلة والخطأ العشوائي $cov(\varepsilon_i, xt) = 0$

H5 : انتظام قيم المتغير المستقل

H6 : الخطة العشوائي بشع التوزيع الطبيعي $(\varepsilon_i \longrightarrow N(0,0^2))$

H7 : عدم الارتباط الخطي من المتغيرات المستقلة[1]

وأعطت تقديرات برنامج النتائج التالية :

- 1 نتائج تقدير النموذج بطريقة المربعات الصغرى بين

Dependent Variable: DEP
Method: Least Squares
Date: 05/16/19 Time: 13:18
Sample: 2000 2018
Included observations: 19

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	3.06E+10	8.97E+09	-3.411158	0.0033
POP	51062.79	11655.78	4.380900	0.0004

R-squared	0.530287	Mean dependent var	8.57E+09
Adjusted R-squared	0.502656	S.D. dependent var	4.46E+09
S.E. of regression	3.15E+09	Akaike info criterion	46.67652
Sum squared resid	1.68E+20	Schwarz criterion	46.77593
Log likelihood	-441.4269	Hannan-Quinn criter.	46.69335
F-statistic	19.19228	Durbin-Watson stat	0.563557
Prob(F-statistic)	0.000408		

المصدر : من اعداد الطالب اعتمادا على برنامج Eviews8

من خلال مخرجات برنامج Eviews 8 نلاحظ أن النموذج جيد وR2 حوالي 53% كما أن احتمالات المعالم المقدرة أصغر من 5%، وهي كالتالي :

05 > (0.00330)C و 05 > (0.0004)pop أما اشارات المعالم المقدرة فهي موجبة وهذا ما يتفق مع الجانب النظري الذي تطرقت اليه والذي ينص على أن النفقات الحقيقية تزداد مع زيادة عدد السكان وما تتطلبه هذه الزيادة من احتياجات ومستلزمات من توفر الهياكل القاعدية، المرافق واقامة مختلف المشاريع المتعلقة بالصحة ، التعليم ...الخ أي أن العلاقة طردية بين المتغير التابع (النفقات) والمتغير المستقل (عدد السكان) وهذا مقبول اقتصاديا

باستخدام طريقة المربعات الصغرى (MCO) انطلاقا من النفقات الحقيقية لولاية مستغانم رعد السكان خلال الفترة الممتدة ما بين (2000-2018) توصلنا إلى النموذج العمل في المعادلة التالية :

$$DEP = 30604888689 + 51062.7887238 * POP$$

Tc (3 ,411) (4,38)

$R^2 = 53\%$ SCR= 1,68E+20

2 - 1) معامل التحديد :R2

من خلال الجدول السابق تحصلنا على R -53% أي أن 53% من تغيرات النفقات العامة مع يدها النمو الديمغرافي تبقى حوالي 47% تمثل متغيرات مستقلة أخرى تكون في شكل بواقي كمل البطالة التضخم...الخ

المطلب الثاني : اختيار نموذج الدراسة

بعد أن تحصلنا على النموذج التهاني المقدر من النفقات العامة وعدد السكان، لابد من اختيار هذا النموذج التأكد من جودته وذلك بتطبيق بعض الاختبارات التشخيصية الإحصائية اختبار فيشر اختبار استودنت اختبار التوزيع الطبيعي الواقي ..الخ

1) اختبار فيشر : Fisher

H0 : الفرضية الصفرية النموذج ككل ليس له معنوية إحصائية.

H1 : الفرضية البديلة النموذج له معنوية احصائية

$$\begin{cases} H_0 : \beta_i=0 \\ H_1 : \beta_i\neq0 \end{cases} \rightarrow \begin{cases} H_0 : \beta_0=0 \\ H_1 : \beta_0\neq0 \end{cases}$$

من خلال ما سبق نلاحظ أن احتمال معامل فيشر0.000408أقل من 0.005 انن نرفض H ونقل : أي أن النموذج ككل له معنوية احصائية .

2) اختبار معنوية المعالم المقدرة Student :

يتمثل دور اختبار مستوردة في قياس

مدى تأثير كل متغير مستقل (مفسر) على المتغير التابع

H0: الفرضية الصفرية معلمات النموذج ليس لها معنوية احصائية.

H1 : الفرضية البديلة معلمات النموذج المقدرة لها معنوية إحصائية

اختبار منوية المسلمة$_0$B^ :

$$\begin{cases} H_0 : \beta_i=0 \\ H_1 : \beta_i\neq0 \end{cases} \rightarrow \begin{cases} H_0 : \beta_1=0 \\ H_1 : \beta_1\neq0 \end{cases}$$

المعلمة المقدرة ذات الإحصائية المصرية بالقيمة المطلقة 3.411 أكبر من الاحصائية المجدولة ذات القيمة 1.729ء هذا يعني نرفض H وتقبل ، وبالتالي المعلمة المقدرة (1 ^ β)* لها معنوية إحصائية

اختبار منوية المعلمة$B^{\wedge}_1$:

$$\begin{cases} H_0 : \beta_i=0 \\ H_1\ \beta_i\neq0\end{cases} \rightarrow \begin{cases} H_0 : \beta_1=0 \\ H_1 : \beta_1\neq0 \end{cases}$$

-

3) اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء :

3 - 1) اختبار Durban Waston(DW):

اختبار Durban Watson (DW) يمنح لكبار الذاتي للأخطاء من الدرجة الأولى وفق المخطط التالي :

الشكل 07: مناطق القبول والرفض إداريين واتسونMaston - urbin)

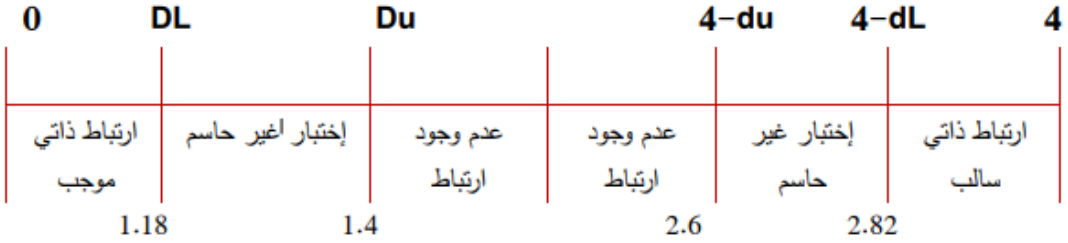

H0 تمثل فرضية العثم وتنص على عدم وجود ارتباط نأتي للأخطاء

H1 تمثل الفرضية البديلة وتنص على وجود ارتباط ثاني للأخطاء.

$$\begin{cases} H_0: \rho = 0 \\ H_1: \rho \neq 0 \end{cases}$$

مما سبق لدينا قيمة Dw =0.56 تقع في منطقة الارتباط الذاتي المرجب، لمعالجته لابد أن نضيف AR (1) عند التقدير تحصلنا على ما يلي : (أنظر الملحق رقم 01)

1 ، 26 -DW بالمطابقة نجد أن الاختيار

م حاس، لأن نمرلاختبار **Breush - Godfrey**

2-3) اختبار Breush - Godfrey :

يصلح هذا الاختبار عندما يكون الارتباط الذاتي للأخطاء أكبر من الدرجة الأولى، ويتم وفق اختبار الفرضية التالية :

H0تعمل فرضية العثم وتنص **على عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء**

H1 تمثل الفرضية البديلة وتنص على وجود ارتباط ذاتي للأخطاء

$$\begin{cases} H_0: \rho_1 = \rho_2 = \ \ldots\ldots = \rho_\rho = 0 \\ H_1: \rho_1 \neq 0 \text{ ، } \rho_2 \neq 0 \ \ldots\ldots \rho_\rho \neq 0 \end{cases}$$

وبالاعتماد على(الملحق رقم 02) لدينا مايلي :

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	2.133706	Prob. F(2,13)	0.1580
Obs*R-squared	4.444348	Prob. Chi-Square(2)	0.1084

$$LM = Cis * R^2 = 4.444$$

مع إحصائية χ^2 الجدولية التالية:

$\chi 2_{(0.05\,;2)} = 5.99$

ربه تلاحظ أن :LM $< \chi 2_{(0.05\,;2)}$ مدة ومنه تقبل الفرضية الصفريةH0ونرفض H_1 مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء .

H و نقول أنه لا يوجد

4) **اختيار عدم تجانس التباين** :

سنعتمد على اختيارwhite الذي يعتبر الأكثر رواجا يهتف بي اختيار المكانية وجود علاقة ما من مربع البواقي والمتغيرات المستقلة ومربع هذه المتغيرات المستقلة

H0 الفرضية الصفية وجود تجانس التباين

H1 الفرضية البديلة عدم وجود تجانس التباين.

$$\begin{cases} H_0 : \beta_0=\beta_1=0 \\ H_1 : \beta_0\neq 0 \ , \ \beta_1\neq 1 \end{cases}$$

Heteroskedasticity Test: White

F-statistic	0.141416	Prob. F(2,16)	0.8692
Obs*R-squared	0.330028	Prob. Chi-Square(2)	0.8479
Scaled explained SS	0.222059	Prob. Chi-Square(2)	0.8949

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 06/02/19 Time: 15:36
Sample: 2000 2018
Included observations: 19

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	4.11E+19	4.40E+20	0.093347	0.9268
POP^2	85641970	7.43E+08	0.115205	0.9097
POP	-1.08E+14	1.15E+15	-0.094296	0.9260

R-squared	0.017370	Mean dependent var	8.86E+18
Adjusted R-squared	-0.105459	S.D. dependent var	1.18E+19
S.E. of regression	1.24E+19	Akaike info criterion	90.91174
Sum squared resid	2.46E+39	Schwarz criterion	91.06086
Log likelihood	-860.6615	Hannan-Quinn criter.	90.93698
F-statistic	0.141416	Durbin-Watson stat	1.179915
Prob(F-statistic)	0.869201		

استنا لجدول مخرجات Eviews8 تجد أن الاحتمال المقابل لإحصائية فيشر (F-statistic) 0.869 أكبر من 0.05
كما أن الاحتمال المقابل الإحصائية (Obs*R-squared)0.847 أكثر من 0.05 إنن نقبل H_0ونرفض H_1 أي أن النموذج لا يحتوي على عدم تجانس التباين

5) اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي :

H0 الفرضية الصفرية البواقي شمع التوزيع الطبيعي

H1 : الفرضية البديلة البواقي لا تقع التوزيع الطبيعي

$$\begin{cases} H_0 : \mathcal{E} \rightarrow N(0,\sigma^2) \\ H_1 : \mathcal{E} \nrightarrow N(0,\sigma^2) \end{cases}$$

الجدول رقم 04 : جدول إحصائي لسلسلة الهوائي

الجدول رقم 04 : جدول احصائي لسلسلة البواقي

Series: Residuals	
Sample 2000 2018	
Observations 19	
Mean	-9.94e-06
Median	-4.64e+08
Maximum	6.65e+09
Minimum	-4.54e+09
Std. Dev.	3.06e+09
Skewness	0.486760
Kurtosis	2.680955
Jarque-Bera	0.830878
Probability	0.660050

المصدر : من اعداد الطالب اعتمادا على برنامج Eviews8

من خلال مخرجات Eviews8 لدينا احتمال إحصائية - Jarqure- Bara والذي يساوي0.66 أكبر من. 05 . 0 ومنه نقبل H_0 ونرفض H_1 الآن البواقي شع التوزيع الطبيعي بتوقع معلوم وتباين ثابت أنظر الملحق رقم 03)

6) تحليل دالة الارتباط الذاتي للبواقي :

تعتبر فرضية لعدم لتحليل دالة الارتباط الذاتي للبواقي أن السلسلة تعبر عن تشويش أضحي، من أجل ذلك تعتمد على الإحصائية في سري وتجد من الشكل أن الاحتمال المقابل الأخير قيمة في العمود stat - في الملحق رقم 04) بقدر و 0.18 أي أكثر من 0.05ومنه نقل فرضية التشويش الأرض لواقي التي تقرر أن كل معاملات دالة الارتباط الذاتي لا تخطف عن الصفر

7) التحليل الاقتصادي :

اعتمادا على ما سبق ومن خلال ما تحصلنا عليه في الدراسة الإحصائية والقياسية المتعلقة مصحة الاختبارات المطبقة على نموذج الدراسة، توصلتا إلى أن هذا النموذج مقبول كون معامل التحديد

539 والذي يعد من جودة التعوذ ج أي أن تزايد النفقات الحقيقية المتعلقة بميزانية التجهيز مفسرة متزايد عدد السكان الذي له تأثير واضح على نفقات الدولة خلال فترة الدراسة (2000-2018).

إضافة إلى ذلك فقد توصلنا إلى ما يلي :

- هناك تناسب طردي من تزايد عدد السكان وزيادة النفقات.

- زيادة نفقات الدولة نتيجة لزيادة متطلبات واحتياجات السكان خاصة فيما يتعلق بالقطاعات الاجتماعية الحساسة كالصحة، والتعليم والسكن ... الخ

- زيادة نفقات الدولة في حالة وجود بحبوحة مالية وانخفاضها في حالة الركود الاقتصادي التقشف والأزمات المالية التي من البلاد كون الاقتصاد الوطني اقصد ريعي مرتبط الجباية البترولية

8) خلاصة الفصل الثالث :

إلى النمو الديمغرافي للجزائر طرأ عليه تغيرات كبيرة خاصة بعد الاستقلال نتيجة الانتشار الأمن والاستقرار وتحسين الظروف المعيشية، فتزايد عدد السكان بمختلف فتاته العمرية لدى السلطات المحلية للوطن إلى التفكير في إيجاد حلول لمواكبة هذا التطور الحاصل في متطلبات واحتياجات السكان خاصة عند تحسن أسعار البترول وما لها من تأثير في زيادة الاعتمادات المالية نزولا عند رغبة المواطن.

ان زيادة النفقات الحقيقية ظهرت بصورة واضحة خاصة في بعض القطاعات الصحة ، التعليم، السكن، الطاقة، الموارد المائية والتشغيل ...الخ من خلال البرامج التنموية المسطرة من طرف السلطات العليا للبلاد

من جانب آخر وجدنا أن هناك أثر واضح وقوي للنمو السكاني على تزايد الاعتمادات المالية (علاقة طردية) وذلك من خلال معامل التحديث الذي فر به 53% من تغيرات النفقات الحقيقية مها النمو السكاني، اضافة إلى تلك النموذج المتحصل عليه والمعلمات المقدرة ذات معنوية وصحيحة، أما ما تبقى عبارة عن متغيرات أخرى خر مدرجة في نموذج الدراسة والتي قدري ي 47%

9) نتائج الدراسية :

استنادا لما تطرقنا إليه في الدراسة النظرية والتطبيقية توصلنا إلى مايلي :

* و تعتبر الظاهرة السكانية من أهم عناصر الحياة لذا نقولها عدة باحتين في دراساتهم العلمية .

*الظاهرة السكانية تعتبر عامل مفسر لعدة متغيرات أخرى .

* تدخل الدولة نفقاتها المالية كآلية لتحقيق أهدافها .

* يعتبر أدولف فانجر الاقتصادي الألماني أول من تطرق لظاهرة زيادة النفقات العامة .

* زيادة واضحة لعدد سكان الجزائر بعد الاستقلال .

زيادة الاعتمادات المالية الموجهة في ظل البحبوحة العمانية وانخفاضها في ظل سياسة التقشف .

*من خلال الدراسة القياسية توصلنا إلى أن النمو السكاني يؤثر على نفقات الوطن بما يقارب 53%، أما المتغيرات الأخرى الغير المدرجة في النموذج قدرت و 47%.

والتوفيق ما بين النمو السكاني والموارد المالية المحدودة لابد من مراعاة ما يلي :

- العمل على التويع الاقتصادي ،

- الحصول على ميزة تنافسية.

- زياد المداخيل من مصادر التاجية بصفة دائمة

- تطوير وتحسين العنصر البشري في كل المجالات .

- ترشيد النفقات العامة

الحرص على تولي المناصب المالية العليا لأصحاب الضمائر الحية.

10) اختيار الفرضيات :

- النمو السكاني يتميز بالزيادة الدائمة والمستمرة : تم قبول هذه الفرضية. لكن بنوع من التحفظ، ففي بعض الفترات سجلنا انخفاض لعند سكان الجزائر كفترة الحروب والمعارك ، مرحلة الاستعمار الفرنسي والتقسيم الإداري الذي مس الجزائر بعد الاستقلال

- تزايد النفقات العامة ظهرت مع الفكر الكنزي المنادي يقتل الدولة : لقد ثبتت صحة هذه الفرضية | حيث اننا لاحظنا زيادة نشاط الدولة بمختلف المشاريع المنجزة في الجزائر.

- يؤدي النمو السكاني إلى زيادة الإنفاق في حالة البحبوحة المالية ونقصه في حالة التقشف : هذه الفرضية تم قبولها نتيجة لما توصلنا إليه فيما يخص الاعتمادات المالية الممنوحة للجزائر كون الاقتصاد الوطني اقتصاد ريعي يرتكز أساسا على الحماية البترولية وتقنيات أسعار النفط

11) توصيات البحث :

من خلال دراستنا الأثر النمو السكاني على نفقات التجهيز للجزائر نوصي بما يلي :

و استعمال حجم عينة كبير لدراسة سلوك المتغيرات على المدى الطويل. و ادخال أكبر عدد ممكن من المتغيرات المستقلة في نموذج الدراسة. و استخدام طرق ومناهج علمية متقدمة في الاقتصاد القياسي لمعالجة المعطيات

كالاقتصاد الكمي الفضائي " Econometrie Spatial

* إجراء مختلف الاختبارات لتبيان تأثر وتأثير المتغيرات مع بعضها البعض ومع

المتغيرات الخارجية كيفية استجابة المتغيرات نتيجة لوجود صدمة في متغير ما

استعمال برمجيات أصلية ومتنوعة عند معالجة المعلومات.

11) الافاق:

أرجو أن نكون قد وفقنا إلى تحقيق بعض ما تسعى إليه في هذا الموضوع وقد أزلنا بعض الغموض فيما يتعلق بتأثر النمو السكاني للجزائر على نفقات التجهيز وربما توصلنا إلى مفاهيم ومعلومات يمكن الاستفادة منها، كما نتمنى أن تكون هناك إن شاء الله دراسات أخرى في المستقبل تعين من تغريب، المعنى أكثر فأكثر

الخاتمة :

لقد تطرق عدة كتاب وباحثون إلى ظاهرة النمو السكاني وخصائصها ومميزاتها وأثرها على مختلف المتغيرات المحيطة بها، ويعتبر مالتوس من أهم المفكرين الذين أسهموا في هذا المجال خاصة بنظرته التشاؤمية الذي أبدى فيها صعوبة التوافق ما من النمو السكاني والموارد الطبيعية للأرض، ومن هنا تجد العلاقة الوطيدة بين عدد السكان وعلم الاقتصاد الذي يعمل على تحسين الظروف المعيشية والتوفق ما بين الموارد النادرة والاحتياجات المتزايدة للأفراد،

الدولة بما تملكه من مقومات وآليات مالية منها النفقات العامة لها دور هام في تلبية حاجيات السكان والاهتمام انشغالاتهم ومطالبهم ذلك نتيجة الاتساع وظائفها وزيادة تدخلها في الميدان الاقتصادي

نصب المختصين والمحللين هذه الزيادة السكانية تؤدي لزيادة النفقات العامة

ومن خلال دراستنا لبيان تأثير النمو السكاني للجزائر على التنمية خلال فترة الدراسية (200 -2018 وجدنا أن هناك تطبيقا لقانون" أولف فاجنر" الذي يربط زيادة نفقات الدولة بزيادة نشاطها الاقتصادي ، كما أن معدل النمو السكاني للجزائر في تزايد مستمر مما أدى لزيادة تدخل الدولة واتساع وظائفها

الملحق 01 : نتائج تقدير اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء

Date: 06/09/19 Time: 16:37
Sample (adjusted): 2001 2018
Included observations: 18 after adjustments
Convergence achieved after 4 iterations

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-2.81E+10	2.80E+10	-1.004908	0.3309
POP	47426.88	34713.89	1.366222	0.1920
AR(1)	0.733816	0.193188	3.798459	0.0017

R-squared	0.727410	Mean dependent var	8.96E+09
Adjusted R-squared	0.691064	S.D. dependent var	4.24E+09
S.E. of regression	2.36E+09	Akaike info criterion	46.15102
Sum squared resid	8.34E+19	Schwarz criterion	46.29941
Log likelihood	-412.3592	Hannan-Quinn criter.	46.17148
F-statistic	20.01381	Durbin-Watson stat	1.260472
Prob(F-statistic)	0.000058		

Inverted AR Roots	.73

المصدر : من اعداد الطالب اعتمادا على برنامج Eviews8

الملحق 02 : نتائج تقدير اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	2.133706	Prob. F(2,13)	0.1580
Obs*R-squared	4.444348	Prob. Chi-Square(2)	0.1084

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: Least Squares
Date: 06/06/19 Time: 00:53
Sample: 2001 2018
Included observations: 18
Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1.41E+10	3.22E+10	0.437911	0.6686
POP	-16868.76	40199.90	-0.419622	0.6816
AR(1)	-0.097686	0.427733	-0.228380	0.8229
RESID(-1)	0.483006	0.440712	1.095967	0.2930
RESID(-2)	-0.311541	0.428944	-0.726299	0.4805

R-squared	0.246908	Mean dependent var	37495635
Adjusted R-squared	0.015188	S.D. dependent var	2.21E+09
S.E. of regression	2.20E+09	Akaike info criterion	46.08937
Sum squared resid	6.28E+19	Schwarz criterion	46.33669
Log likelihood	-409.8043	Hannan-Quinn criter.	46.12347
F-statistic	1.065543	Durbin-Watson stat	2.058677
Prob(F-statistic)	0.412385		

المصدر : من اعداد الطالب اعتمادا على برنامج Eviews8

الملحق 03 : نتائج اختبار توزيع البواقي

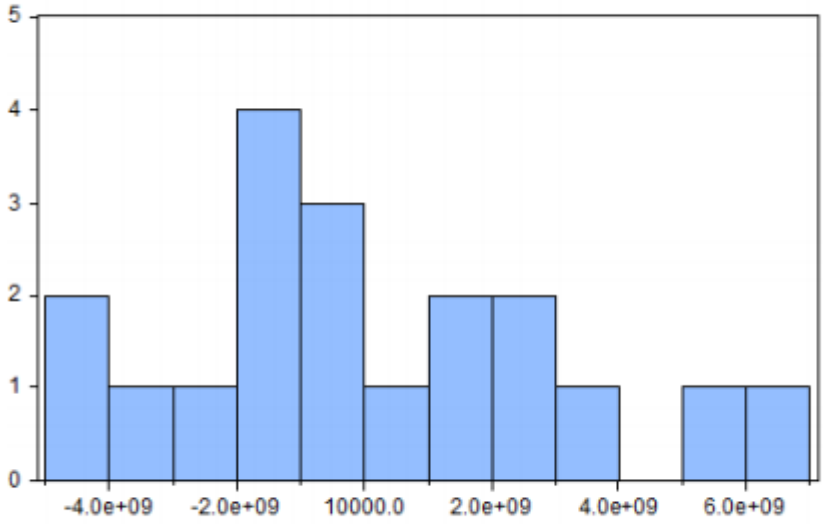

المصدر : من اعداد الطالب اعتمادا على برنامج Eviews8

الملحق 04 : دالة الارتباط الذاتي للبواقي

Date: 06/11/19 Time: 16:52
Sample: 2000 2018
Included observations: 19

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.385	0.385	3.2907	0.070
		2	-0.18...	-0.39...	4.1192	0.128
		3	-0.30...	-0.07...	6.4979	0.090
		4	-0.23...	-0.16...	8.0119	0.091
		5	-0.23...	-0.25...	9.5448	0.089
		6	-0.21...	-0.22...	10.916	0.091
		7	-0.07...	-0.16...	11.099	0.134
		8	-0.00...	-0.28...	11.099	0.196
		9	0.250	0.136	13.596	0.137
		1...	0.243	-0.22...	16.218	0.094
		1...	0.024	-0.17...	16.248	0.132
		1...	0.009	0.075	16.253	0.180

المصدر : من اعداد الطالب اعتمادا على برنامج Eviews8

قائمة الجداول

حميدوش علي. محاولة تحليل أثر النمو السكاني على التنمية واسقاطها على حالة الجزائر لفترة (أطروحة ماجيستر كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير. جامعة الجزائر 1995) ص9

د. محمد رضوان الاخرس، "عالم السكان وقضايا التنمية والتخطيط لها" (حمص 1985) ص57

[1]سورة التكوير الآية 8-9

سورة الأنعام الآية 151.

[1]حمدي عبد العظيم," قضية السكان في مصر و رأي الدين في تنظيم النسل"،(طنطا ،سلسلة إصدارات النهضة الادارية، 1997 (ص 143

[1]المزيد من التفاصيل أنظر في سور القرآن الكريم الداعية للإنجاب: سورة الفرقان الآية74 ,سورة الكهف الآية 46 , سورة النحل الآية 72 , سورة الإسراء الآية 31 , سورة التوبة الآية 28

[1]فايز ابراهيم الحبيب, " التنمية الاقتصادية بين النظرية وواقع الدول النامية ", (الرياض , عمادة شؤون المكتبات, 1985 ,(ص 70

حسن الساعاتي, عبد الحميد لطفي, " دراسات في علم السكان," (بيروت, دار النهضة العربية, 1981 ,(ص 29

[1]صلاح الدين نامق," اقتصاديات السكان في ظل التضخم السكاني", (القاهرة, دار المعارف,1980 ,(ص 44

سدني هـ - أونتز" النظريات السكانية وتفسيرها الاقتصادي" ترجمة أحمد إبراهيم عيسى, (القاهرة, دار الكاتب العربي, 1968 ,(ص 115

رتشارد (1685 – 1734 (من الرواد الأوائل لعلم الاقتصاد السياسي البور جوازي من أهم مؤلفاته": بحث في طبيعة التجارة بصفة عامة" تعرض في جزئه لنظرية السكان من أهم أنصار المذهب الطبيعي.

.

[1]فتحي محمد ابو عيانة, " دراسات في علم السكان, " الطبعة الثانية (بيروت, دار النهضة العربية, 2000 ,(ص 280.

أندرسيه : كاتب وعالم رياضي (1743 – 1794 (من أنصار المذهب الطبيعي شغل منصب رئيس لجنة التعليم التي آن هدفها وضع خطة جديدة للتعليم بما يحقق مبدأ العدالة والمساواة لجميع الأطفال في العالم.

محمد رفيق أمين حمدان, " الأمن الغذائي بين النظرية و نظام التطبيق ", (الأردن, دار وائل للطباعة, 1999 ,(ص76.

رمزي, " المشكلة السكانية والخرافة المالتوسية الجديدة", (عالم المعرفة, الكويت, منشورات المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب,1984)، ص30

قائمة الجداول

صالح وهبي, " قضايا عالمية معاصرة - المشكلة السكانية, موارد المياه العذبة, التلوث البيئي, التصحر, الطاقة, العولمة"(دمشق, مكتبة الأسد, 13 ص), 2001

[1]نفس المكان

فايز محمد العيسوي, " أسس الجغرافيا البشرية ", (القاهرة, دار المعرفة الجامعية, 2003 ,(ص 82

الدخل الفردي المتوسط: هو مقدار ما يخص آل فرد من مختلف السلع والخدمات التي تدخل في تكوين الدخل القومي في فترة زمنية معينة عادة سنة, حصل عليه بقسمة قيمة الدخل على عدد السكان العاملين.

الدخل الفردي المتوسط: هو مقدار ما يخص آل فرد من مختلف السلع والخدمات التي تدخل في تكوين الدخل القومي في فترة زمنية معينة عادة سنة, يحصل عليه بقسمة قيمة الخل على عدد السكان العاملين.

قادري محمد الطاهر, " إشكالية النمو السكاني و جهود التنمية الاقتصادية قبيل التحولات الاقتصادية الكبرى في الوطن العربي قبل 1990 ," (أطروحة ماجستير, آلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير, جامعة الجزائر,98-99 ,(ص33

عبد الكريم اليافي وآخرون, "المجتمع العربي ", (جامعة الإمارات العربية المتحدة , 1989) , ص 108

[1] محمد الصقور, رجب علي الشناوي, صالح ذياب هندي, "قضايا التنمية العربية", (الأردن, دار الفكر), ص25

موسى الضرير, " التحدي الديموغرافي والسكاني في الوطن العربي", (في معلومات دولية, السنة الثامنة, العدد 63 ,2000 ,(ص40

[1]عبد الجابر تيم, وآخرون, " مستقبل التنمية في الوطن العربي" ,(عمان, دار اليازوري العلمية, 1998) , ص11

لسيد رمضان, " إسهامات الخدمة الاجتماعية في مجال الأسرة والسكان, " (القاهرة, دار المعرفة الجامعية, 2002) , ص291

[1]نعيم الظاهر, " جغرافيا الوطن العربي", (عمان, دار البارودي العلمية, 1999) , ص 180.

[1]جون-ل سايتز, " السياسات التنموية, مقدمة حول القضايا والمسائل العالمية", ترجمة سمير حمارة, (الأردن, دار عمار, 1990) , ص 35.

[1]بوعوينة سليمة, " ظاهرة الفقر وانتشارها في الجزائر",(أطروحة ماجستير, آلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير, جامعة لجزائر, 2002-2003 ص 25.

4 برنامج الامم المتحدة الانمائي , تقرير التنمية البشرية لعام 1999 ,مطبعة جامعة اكسفورد نيويورك ,ص263

قائمة الجداول

[2] بلخير بلحسن ,الديموغرافيا منظومة من المعارف ,مجلة العلوم الانسانية , جامعة منتوري ,قسنطينة ,الجزائر, 2000, ص232

[1] محمد عبد العزيز عجمية , عبد الرحمان يسري احمد , " التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و مشكلاتها " , (الاسكندرية الدار الجامعية , 1999) ص51

[1] ---------- , " التنمية الاقتصادية " الدار الجامعية ,بيروت 1988 , ص33

[1] رشاد احمد عبد اللطيف , " اساليب التخطيط للتنمية " , (الاسكندرية , المكتبة الجامعية , 2002) , ص63

[1] غازي عبد الرزاق , " النقاش ,اقتصاديات , الموقع الاستراتيجي العالمية للتحضر و التنمية " (عمان دار وائل 1996) ص115

[1] محمد عبد العزيز عجمية , عبد الرحمان يسري احمد , " التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و مشكلاتها " , (الاسكندرية الدار الجامعية , 1999) ص51

[2] محمد عبد العزيز عجمية , ايمان عطية ناصف " دراسات نظرية و تطبيقية " (الاسكندرية ,قسم الاقتصاد ,2003) ,ص81

[1] ---------- , " التنمية الاقتصادية " الدار الجامعية ,بيروت 1988 , ص33

[1] رشاد احمد عبد اللطيف , " اساليب التخطيط للتنمية " , (الاسكندرية , المكتبة الجامعية , 2002) , ص63

[1] غازي عبد الرزاق , " النقاش ,اقتصاديات , الموقع الاستراتيجي العالمية للتحضر و التنمية " (عمان دار وائل 1996) ص115

[2]

قائمة المراجع باللغة الأجنبية

banque mondiale, rapport sur le développement dans le monde « dans un monde en mutation grands indication du développement dans le monde» , 1997 , P229 .